١٠٢

# حوار كوني

## ٣ أعداد في السنة في ١٧ لغة

تصميم: ربيع محمصاني


حديث السوسيولوجيا مع آلان كايي — ساري حنفي

احتجاجات وحركات — نغاي لينغ سام، ميكاليس ليانونس، خورخي روخاس هيرنانديز، غونهيلد هانسن روخاس، ريما ماجد

الميديا والراسمالية الرقيمة — مارلين فان دين إيكر، ماريسول ساندوفال، سيباستيان سيفيناني، مارك أندريفيتش، جاك لينشوان كيو، تانر ميرليس، ماندي تروغر

آفاق نظرية — فرانسيس نيامنجوه

علم اجتماع من الفيلبين — لوي بينيديكت إيناسيو، جون اندرو إيفانجليستا، فيلومين غوتييرس، فوبي زو، ماريا سانشيز

كوفيد ١٩: الجائحة والأزمة — جيوفري بلايز، كلاوس دور، ساري حنفي

القسم المفتوح

› فضاء حضري مجندر في ينغلاديش

› الأممية العمالية والجَوَلان الحر لرأس المال

› البرتغال تواجه اليمين المتطرف

النشرة الأخبارية

International Sociological Association

العدد ٢ من السلسلة ١ – أغسطس ٢٠٢٠

https://globaldialogue.isa-sociology.org/

GD

# > الافتتاحية

تطغى جائحة كوفيد ١٩ وأزمتها على المناقشات والتطورات في العديد من بلدان العالم. وتُظهر ما تسمى بالنقاط الساخنة أو الفجوة ما بين البلدان البلدان في الشمال والجنوب الكونيين أهمية وقع التفاوات الاجتماعية. ليست الرعاية الصحية وحدها ما يمثّل هاجس السنوات المقبلة بل وكذلك ما نستقبله من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية. وفي بعض البلدان أدت الأزمة الاقتصادية إلى أزمة اجتماعية متزايدة العمق و/أو وضعت الديمقراطية في خطر جراء السياسات التقييدية.

بهذا العدد تبدأ حوار كوني سلسلة من البحوث حول الجائحة ومعناها بالنسبة إلى المجتمع وإلى علم الاجتماع وتدعو كتابا من بلدان ومناطق مختلفة للإسهام برؤاهم. وفي انطلاقة هذه السلسلة، يتقاسم ثلاثة كتاب أفكارهم حول كوفيد ١٩ وآثاره.

في قسمنا « حديث السوسيولوجيا» يُجري ساري حنفي حورا مع آلان كاييه (Alain Caillé)، أحد مؤسسي حركة التآلفية (convivialist) وأحد كتاب بيانه. ينتقد كاييه الموقف النيوليبرالي، ويصف جذور «منظور العيش المتآلف» ويبين كيف يشتغل ولماذا، كما لو كان «دالا مفرغا» مُجمِّعا الناس الآملين في «عالم ما بعد نيوليبرالي» والساعين إلى خلقه.

خلال السنوات الأخيرة، شهدنا العديد من الاحتجاجات على التوجهات المعادية للديمقراطية وعلى التطورات النيوليبرالية وعلى آثار التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية المنجرة عن سياسات تحكمها السوق. اندلعت الحركات الاجتماعية والاحتجاجات الجديدة وتحدت سياسات الأنظمة القائمة في العديد من مناطق العالم. تُلقي ندوتنا الأولى، التي تجمع إسهامات كل من نغاي لينغ سوم (Ngai-Ling Sum) وميخاليس ليانوس (Michalis Lianos) وخورخي روخاس هيناندیز (Jorge Rojas Hernández) وغونهيلد هانسن روخاس (Gunhild Hansen-Rojas) وريما ماجد الأضواء على الأوضاع في هونغ كونغ وفرنسا والشيلي ولبنان والعراق.

تُبرز الندوة الثانية الكيفية التي بها تهندس الوسائط الإعلامية وأنظمة الاتصال مجتمعة ومنقادة بمنطق الربح مجتمعنا. وتغطي المقالات التي اشتركت في تجميعها مارلن فان دن إيكر (Marlen van den Ecker) وسباستيان سيفينياني (Sebastian Sevignani) مظاهر وآثارا مختلفة من رقمنة الاتصال وإخضاعه إلى منطق السوق، بدءًا بمستخدمي الوسائط الإعلامية الذين يعاملون على أنهم عمالا غير أجراء مرورا بدور المعطيات في الملكية والتراكم الرأسماليين والعمال الرقميين الجدد في الصين ووصولا إلى إعادة هيكلة أنظمة الوسائط الإعلامية. كما تظهر لنا مقالات الندوة الكيفيّةَ التي بها تترافق هذه السيرورات مع تحول الرأسمالية في مناطق مختلفة من العالم.

ويتناول قسم «الآفاق النظرية» موضوع تكنولوجيات الإعلام والاتصال، حيث ينظر فرانسيس نيامنجوه (Francis Nyamnjoh) في الفكرة الأفريقية الغربية والوسطى حول الكائنات البشرية في فلسفة للوجود تتمحور حول «عدم كمال الوجود البشري وتركيبيته»، ويُظهر الكيفية التي بها تتأثر هذه الفلسفة باستخدام التكنولوجيا.

أما في قسمنا الذي يتركز على علم الاجتماع في بلد أو منطقة محددة فقد تحملت فيلومين غوتيريس (Filomin Gutierrez) دعوة زملاء من الفلبين ليقدموا قضايا ونتائج علمية اجتماعية هامة. وكانت النتيجة تجميعا رائعا من نصوص الدراسات الحضرية وعلم الاجتماع العمومي وغيرهما.

وتُختتم المقالات بالقسم المفتوح الذي يعالج مواضيع علمية اجتماعية هامة من قبيل جندرة الفضاء المفتوح وأممية العمل والرأسمالية المالية وردة الفعل على الشعبوية اليمينية. ■

بريجيت آولنباخر (Brigitte Aulenbacher) وكلاوس دور (Klaus Dörre)

محرّرا حوار كوني

**> يمكن الاطلاع على حوار كوني بسبعة عشر لغة على موقع الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ج د ع اج ISA website.**

**> ترسل الإسهامات إلى globaldialogue.isa@gmail.com.**

**> ترجم هذا العدد إلى العربية حبيب الحاج سالم (تونس-قبرص)، عبد الهادي الحلحولي (المغرب)، فطيمة الرضواني (تونس)، سعيدة الزين (المغرب)، صورية مولوجي(الجزائر) ومنير السعيداني (تونس)**

International Sociological Association

GLOBAL DIALOGUE

# > فريق التحرير


فريق التحرير

المحرران: بريجيت آلونباخر، كلاوس دور

محررون مساعدون: يوهانا غرابنر، كريستين شيكرت

محرر مشارك: أربنان سوندار

محررون متصرفون: لولا بوسوتيل، أوغست باغا

مستشار: مايكل بورووای

مستشار الميديا: خوان ليخاراغا

محررون مستشارون:
ساري حنفي، جوفري بلايرز، فيلومين غوتيرس، إيلويزا مارتن، ساواكو شيراهاشي، إيزابيلا بارلنسكا، توفا بنسكي، شيه جو جاي شين، يان فريتز، كويشي هازيغاوا، هيروشي إيشيدا، غريس كونو، أليسون لومونتو، سوزان ماكدانيال، إلينا أوناس، لورا أوسو كاساس، باندنا بوركايستا، رودا ريدوك، منير السعيداني، عائشة ساكتانير، سيلي يكالون، نازانين شاروكني

محررون إقليميون:

العالم العربي (تونس): منير السعيداني، فطيمة الرضواني، حبيب الحاج سالم، (الجزائر): صورية مولودي غروجي، (المغرب): عبد الهادي حلحولي، سعيدة الزين، (لبنان): ساري حنفي

الأرجنتين: ماغدالينا ليموس، بيلار بي بويغ، مارتن أورتاسون

بانغلاديش: حبيب الحق كوندور، حسن محمود، أوس رقية آختار، جويل رانا، توفيقه سلطانه، آصف بن علي، خير النهار، كازي فاديا إيشا، مهيمن شاودوري، هلال الدين، محمد إينونس علي، مستفز الرحمان، جيليك ياها، واريا ساردار، تحميد الإسلام

البرازيل: غوستافو تانيغيتي، إلجيلو مارتنس جونيور، أندرزا غالي، ديميتري سيربونيتشي فرنناندیس، غوستافو دياس، خوزي غيرادو نيتو، جيسيكا مازيني مينيس

فرنسا إسبانيا: لولا بوسوتول

الهند: كامانتو سونارتو، ناري نوغروهو، لوسيا راتيه كوسومادیوي، فينا إيترياتي، أندريا راتنا إيواوانتي باتيناساراني، بينديكتوس هاري جولياوان، محمد صاحب الدين، دومينغوس إلسيد لي، أنطونيوس آريو سيتو هاردانا، ديفان تيريزا باكاسي، نور العين، جيرجير ريانتو، آديتيا برادانا سيتيادي

إيران: ريحانة جافادي، نيايش دولاتي، عباس شاهرابي، سيد محمد مطلبي، فايزه خاجيه زاده

اليابان: ساتومي ياماموتو

كازاخستان: آيغل زايروفا، بيان سماغامبيت، عادل روديانوف، آلمش تيليسباييفا، كوانيش تيل، آلمغول موسينا، آكنور إيمانكول

بولونيا: دوستينا كوسينسكا، ماغدلينا كاملا، آليكساندرا لوبينسكا، أدم موللر، جوناتن سكوفيل، آليكساندرا بيرناكا، جاكوب بارسويزكي، آنييسا زيبولسكا، إيغا لازينسكا، آليكساندرا سين، سارا هيرزينسكا، زوفيا بينزا غابلر، إيونا بودازيجوا، فيرونيكا بييك

رومانيا: رالوكا بوبيسكو، رايسا غابرييلا زامفيريسكو، دينا أليكساندرا دوميتريسكو، إيوليان غابور، بيانكا ميخايلا، آليكساندرا موسور، ميورارا باراشيف، ماريا ستويسكو

روسيا: إيلينا زدرافوميسلافا، أناستازيا دور، فالنتينا إيسايفا

تايوان: وان جو لي، تاو يونغ لو، بو شونغ هونغ، يو مين هوانغ، بون كي لين، يو شيا شين

تركيا: غول شورباسيوغلو، إيرماك إيفرين

في السنوات الأخيرة، شهدت العديد من البلدان حول العالم صعود الحركات الاجتماعية والتظاهرات الجماهيرية. هذه الاحتجاجات والحركات، التي تم التعبير عنها في المقام الأول في الشوارع، استعرضت قضايا ومطالب مختلفة ضد الاتجاهات المناهضة للديمقراطية، والتطورات النيوليبرالية، وآثار عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية التي تحركها السوق. تضم هذه الندوة أربع قطع تعكس الأشكال المحددة التي اتخذتها هذه الحركات الاجتماعية والاحتجاجات في لبنان والعراق وفرنسا وتشيلي وهونغ كونغ.

يقدم هذا القسم نظرة ثاقبة في علم الاجتماع من الفلبين. يناقش أعضاء جمعية علم الاجتماع الفلبينية (PSS) أبحاثهم الاجتماعية التي تركز على قضايا مثل التمدن والحوكمة، وحركة LGBT، والعنف في الحرب على المخدرات، والقيام بعلم الاجتماع العام بين الفقراء، وتهميش منطقة ميندناو.

من خلال هذا العدد، يبدأ الحوار الكوني سلسلة حول COVID-19 لمناقشة معنى وعواقب الوباء لمختلف البلدان والمناطق، والمجتمع ككل، وعلم الاجتماع. في هذا القسم، يقدم ثلاثة علماء أفكارهم حول التحديات والمسؤوليات التي يتحملها علم الاجتماع هذه الأيام.


تصدر حوار كوني بفضل الدعم السخي لمنشورات سايج (SAGE Publications)

# > في هذا العدد:


الافتتاحية: ٢

## > حديث السوسيولوجي

بيان التآلفية: إيديولوجيا سياسية جديدة.
حوار مع آلان كايبه، بقلم ساري حنفي، لبنان ٥

## > احتجاجات وحركات

تطورات عالمية وحركات محلية،
بقلم يوهانا غرابنار، النمسا ٨

الاحتجاجات ٢٠١٩-٢٠٢٠ في هونغ كونغ: نظرة فوكوية جديدة،
بقلم نغاي لينغ سوم ٩

السياسات التجريبية والسترات الصفراء،
بقلم ميخاليس ليانوس، فرنسا ١٢

الصحوة الاجتماعية ضد التفاوتات النيوليبرالية،
بقلم خوخي روخاس هيرناندير وغونهيلد هانسن روخاس، الشيلي ١٥

فهم انتفاضات أكتوبر في لبنان والعراق،
بقلم ريما ماجد، لبنان ١٨

## > الرأسمالية الرقمية

الوسائط الإعلامية والاتصال في ظل الرأسمالية الرقمية: آفاق نقدية،
بقلم مارلن فن دن إيكر وسيباستيان سيفينياني، ألمانيا ٢٠

الاستغلال الرقمي: في الربط ما بين الاتصال والعمل،
بقلم ماريسول ساندوفال، المملكة المتحدة وسيباستيان سيفينياني، ألمانيا ٢٢

أتمتة الرسمالية،
بقلم مارك أندريفيتش، النمسا ٢٤

الزمنية وتكون الطبقة العاملة الرقمية الصينية،
بقلم جاك لنشاو كيو، عونغ كونغ ٢٦

هل هو تنافس أمريكي-صيني؟ التكنولوجيا الرقمية والصناعات الثقافية،
بقلم تانر ميرلس، كندا ٢٨

سوق حرة لصحافة ما بعد اشتراكية حرة؟
بقلم ماندي تروغر، ألمانيا ٣٠

## > آفاق نظرية

تكنولوجيا الإعلام و الاتصال بوصفها جوجو: إلهامات أفريقية،
بقلم فرانسيس نيامنجوه، جنوب أفريقيا ٣٢

## > علم اجتماع من الفيليبين

الاشتغال بعلم الاجتماع في الفيلبين،
بقلم فيلومين غوتيريس، الفلبين ٣٥

الدراسات الحضرية في الفلبين: علم الاجتماع بوصفه مرتكزا،
بقلم لوي بينيدكت إيناسيو، الفلبين ٣٦

إدارة النزاعات من خلال عدسات كويرية،
بقلم جون أندرو إيفانجيلستا، الفلبين ٣٨

سرديات متنافرة حول الحرب الفلبينية ضد المخدرات،
بقلم فيلومين غوتيريس، الفلبين ٤٠

الاشتغال بعلم الاجتماع العمومي في الفلبين،
بقلم فوبي زوي ماريا سانشيز، الفلبين ٤٢

إدماج مينْدَناو ضمن علم الاجتماع الفلبيني،
بقلم ماريو جوبو أغوجا، الفلبين ٤٤

## > كوفيد 19: الجائحة والأزمة

علم اجتماع كوني في ظل الجائحة.
بقلم جوفري بلايرز، بلجيكيا ٤٦

كوفيد ١٩: دروس الجائحة الراهنة الأولى،
بقلم كلاوس دور، ألمانيا ٤٨

علم الاجتماع في عالم ما بعد الكورونا،
بقلم ساري حنفي، لبنان ٥٠

## > القسم المفتوح

الفضاء الحضري المجندر في بنغلاديش،
بقلم لطف النهار لاطا، أستراليا ٥٣

أممية العمل وحرية جولان رأس المال،
بقلم راكيل فارلا، البرتغال ٥٥

البرتغال تواجه أقصى اليمين،
بقلم إليسيو إيستانكي، البرتغال ٥٧


**”يتزايد وعي الشباب بإحداق المخاطر البيئية ولكنهم لا يرون بوضوح كافٍ أننا لن نكون قادرين على مواجهتها من دون إثارة مسألة هيمينة النيوليبرالية ومن دون إفساح المجال نحو حياة جديدة للخيال الديمقراطي“**

**آلان كايبه (Alain Caillé)**

# > بيان التآلفية:
# إيديولوجيا سياسية جديدة.
# حوار مع آلان كاييه

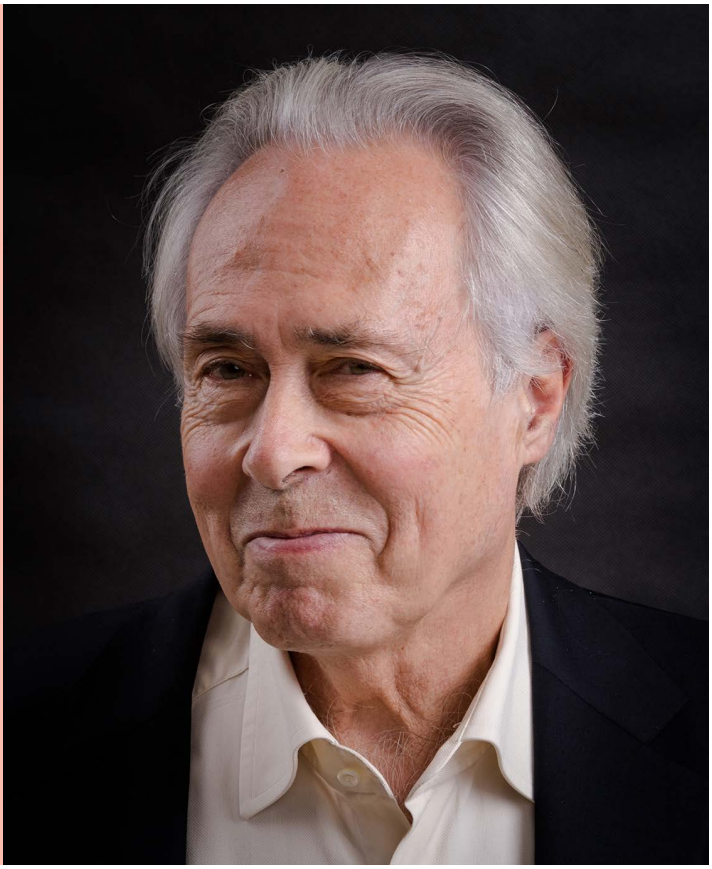

**آلان كاييه**
أستاذ فخري في علم الاجتماع في جامعة باريس الغربية نانتير لا ديفانس (Nanterre La Défense) ومحرر مجلة موس MAUSS (Mouvement anti-utilitariste en sciences sociales) = حركة اللانفعية في العلم الاجتماعي)، وهو معروف بنقده الجذري للاقتصاديات المعاصرة وللنفعية في العلوم الاجتماعية. هو مُنْشِئُ بيان التآلفية (Convivialist Manifesto). وبمناسبة إطلاق الصيغة الثانية من بيانه (Internationale convivialiste, Second Manifeste convivialiste. Pour un monde post-néolibéral, فبراير ٢٠٢٠ = أممية تآلفية ، بيان التآلفية الثاني. من أجل عالم ما بعد نيوليبرالي، فيفري 2020)، أجرى معه **ساري حنفي**، رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع هذا الحوار.

آلان كاييه. تصوير: آلان كاييه

**ساري حنفي (س.ح.): هل تتفضل بتقديم بيان التآلفية لقرائنا؟**

آلان كاييه (آ.ك): قبل الخوض في المحتوى، يبدو لي من المهم الإشارة أن بيان التآلفية الثاني مُمْضَى من قبل ٣٠٠ مثقف (اقتصاديون، فلاسفة، علماء اجتماع، نشطاء لفائدة الجماعات) وشخصيات فنية، ينحدرون من ٣٣ بلدا مختلفا. هي أممية، لا شكلية تماما، من دون مكتب، ومن دون تنظيم (باستثناء شيء من النوايا الحسنة) ومن دون تمويل، ولكنها نشطت في توسيع نطاق انتشار البيان إلى ما يتجاوز الثلاثمائة مُمْضٍ الأولين، ومَدَّتْهُ إلى مثقفين ونشطاء وفنانين آخرين و، فضلا عن كل ذلك، دفعت بتحول حاسم لدى الرأس العام العالمي. فعلى امتداد عشريات عديدة، كنا نعيش في ظل تأثير، وإذا ما استعملنا التعبير الغرامشي، تحت هيمنة الإيديولوجيا النيوليبرالية التي منعتنا من أن نتخيل عالما غير عالمنا، خاضعين بالكامل لإملاءات الرأسمالية الريعية والمضاربة. بفعل طبيعته، ولد هذا الوضع تفاوتات صارخة، أفرغت، يوما بعد آخر، المُثل الديمقراطية من محتواها. وباستثناء الدول التي تحاول أن تتخلص من ديكتاتوريها، يتناقص «الاعتقاد» في هذه المثل، وعلى الأخص في صفوف الشباب. من الواضح أن هذا الوضع كارثي. راهنا، تتعرض الديمقراطية إلى التهديد في كل مكان من العالم تقريبا مثلما كان عليه الأمر في أوروبا السنوات ١٩٣٠. وبالتوازي مع ذلك، كل ما يتسم ولو بالبعض من النقدية، بدءًا من علم الاجتماع، مهدد بخطر الاختفاء.

**س.ح: ما الذي يجعل هذه الإيديولوجيا النيوليبرالية بمثل هذه القوة؟**

آ.ك: هي مدعومة، ولاشك، بموارد مادية، واقتصادية، ومالية وعسكرية وبوليسية وإعلامية وأحيانا إجرامية ضخمة. ولكن ثمة أيضا عامل آخر، أقل ظهورا ولكنه جوهري، وهو سبب وجود التآلفية: إلى حد هذه اللحظة، ليست ثمة إيديولوجيا بديلة، تشكيلة متجانسة إلى هذا الحد أو ذاك من الأفكار والمفاهيم والنظريات والقيم، يمكن باسمها أن نجمع كل من يطمح، وهم لا عداد لهم، إلى شيء آخر غير عالم لا يحكمه إلا المنطق المالي والمُضارب، عالم، نحن على تمام العلم إنه على وشك التورط في كوارث مناخية وبيئية مُعْضِلَةٍ. في البلدان الغنية، يتزايد وعي الشباب

بدنوّ هذه المخاطر البيئية المحدقة، ولكنهم لا يرون، أو هم لا يتبينون بوضوح، أننا لن نكون قادرين على مواجهتها من دون إثارة مسألة هيمنة النيوليبرالية ومن دون الانسجام في هذا التفكير وذلك بإفساح المجال نحو حياة جديدة للخيال الديمقراطي. لنقل، متبعين منهج استخدام النموذج المثال (ideal-type)، أن الإيديولوجيا النيوليبرالية تنتظم حول الأطروحات الست التالية: ١- ليست ثمة مجتمعات، بل مجرد أفراد. ٢- النَّهَمُ شيء محمود.٣- بقدرما يزيد غنى المجتمع، يكون الوضع أفضل إذ أن كل واحد فيه سوف يستفيد بفعل امتداد الأثر النازل.٤- نمط الترابط الوحيد المقبول بين الذوات البشرية هو السوق الحرة، بما تقوم عليه من التعديل المالي والمضاربي الذاتي. ٥- ليست ثمة حدود. فبقدر ما تكون الاستجابة للضرورة يكون الوضع أفضل. ٦- ليس ثمة بديل. ما هو مثير للمفاجأة أنه ولا واحدة من هذه الأطروحات ذات تماسك، لا نظريَّةً ولا مُمَارسَةً. ومع ذلك لسنا متأكدين مما يمكننا معارضتها به.

س.ح: كيف تفسر ذلك؟

آ.ك: يعود بقاؤنا من دون حيلة تجاه النيوليبرالية إلى أن الإيديولوجيات السياسية الحديثة التي ورثنا عنيتُ الليبرالية والاشتراكية والشيوعية والأناركية (وكيفما ألَّفْنَا الجمع بينها) لم تعد قادرة على معالجة المشاكل التي نعيش اليوم. ثمّة على الأقل ثلاثة أسباب لذلك: ١- تقوم كل هذه الإيديولوجيات، على الأقل في صيغها الرئيسة، على قاعدة أن البشر هم أولا وأساسا كائناتُ حَاجَةٍ، وأن النزاعات التي تنشب بينهم تنتج عن الندرة المادية وهو ما يقود إلى الاستنتاج القائل بأن الواجب الأوكد هو الزيادة في الإنتاج. ٢- يمكن أن يكون لهذا الحل بعض وجاهة طالما بدا لنا أن الطبيعة لا تنضب وألا حد لإمكانيات استغلالها (طالما كنا في مأمن من الركود الدوري -وهي شرط في حالة وجود قدر من النمو ممكن التجاهل في اقتصاد يعتمد السوق- الذي شخصه العديد من الاقتصاديين). ونحن نعلم أن ليس هذا هو واقع الحال. ٣- وفي نظرتها لنا على أننا كائناتُ حاجة، تتجاهل هذه الإيديولوجيات أن مصدر النزاع الآخر، وهو على الأقل بمثل أهمية الندرة المادية، هو الرغبة في التمتع بالاعتراف. نتيجة لذلك، لم تقل لنا هذه الإيديولوجيات شيئا حول الطرق ممكنة الاتباع بحيث تتعايش ثقافات وأديان مختلفة، بين البلدان، أو داخلها، ناهيك عن الإشارة إلى العلاقة بين الرجال والنساء. وعلى ذلك، يمكن النظر إلى تعبير «التآلفية» وكأنه، في نهاية المطاف، دال مفرغ (أو مانا بتعبير كلود ليفي ستروس) يرمز إلى الأمل في إيديولوجيا سياسية جديدة فيها يتمكن كل من يتطلعون إلى بناء عالم ما بعد نيوليبرالي من أن يتعرفوا على أنفسهم، بحيث يُسَمِّي به كل واحد المُسَمَّى الذي يشير إلى تطلعاته ومصالحه.

س.ح: ولكن، هل أن لفظة «التآلفية» هي الخيار الاصطلاحي الأفضل لتسمية إيديولوجيا سياسية جديدة؟

آ.ك: أهي اللفظة المناسبة؟ وهل أن النيوليبرالية هي الإشكال حقا؟ أهي اللفظة المناسبة؟ في الإنكليزية والفرنسية تعني **conviviality** فن تناول الطعام مع الأصدقاء وتمضية وقت جميل سويا. وعليه للفظة بعض دلالة ‹حسنة› تشير إلى نوع من الأنصار المحتملين. ومع ذلك، لا يمكننا التفكير في لفظة أفضل للتعبير عن فلسفة العيش سويا (التآلفية) تساعدنا على السؤال عن الكيفية التي يمكن بها للناس ويتوجب عليهم أن يتعاونوا «متعارضين من دون أن يذبح بعضهم البعضَ» (كما قال مارسل موس). وهل أن الإشكال هو ما شخصنا بالضبط؟ بعض الأكاديميين الذين اتصلنا بهم امتنعوا عن الإمضاء قائلين إن ليس المشكل الجوهري اليوم هيمنة النيوليبرالية بل صعود الشعبوية. والحقيقة أن هذه نتيجة للهيمنة النيوليبرالية، وجهها الآخر نوعا ما. ليس على المرء إلا أن يقرأ كتاب كارل بولانيي (Karl Polanyi) التحول الكبير حتى يقتنع بذلك.

س.ح: ما المبادئ الأساس في التآلفية؟

آ.ك: ليس التآلفية دالا مفرغا فحسب بل هو رمز لأمل. في ما يخصني، أنا سعيد بأن شخصيات ثقافية بالغة التنوع، بعضها ذات منزع ليبرالي أو اشتراكي على الإغلب، وشيوعي و أناكي بالنسبة إلى آخرين، فضلا عن تقاليد دينية مختلفة، قدروا على الانتهاء إلى الاتفاق على خمس قيم أو مبادئ ليس يمكنني التفضيل فيها هنا: مبادئ الطبيعة المشتركة، والإنسانية المشتركة، والاجتماعية المشتركة والتفرد المشروع والمعارضة الخلاقة («التعاون من خلال التعارض من دون أن يذبح بضعنا بعضا»). ترسم هذه المبادئ الخمس المَحَلَّ القيمي المُشْتَرَك الذي يضع حدود حقل الخيارات السياسية المشروعة الممكنة. يعدّل كل واحد من هذه المبادئ الأخريات، ولكنها كلها مرهونة بواجب يمكن اعتباره قطعيا: وجوب كبح الغُلُوِّ والغطرسة. ليس متاحا للبشرية إلا القليل من الوقت تتعلم فيه التحكم في نزعاتها وغطرستها. وربما كانت مهمة علم الاجتماع ذات الأولوية هي مساعدتها على أن تفعل ذلك.

س.ح: هل تمثل سوسيولوجياك دعوة للربط بين علم الاجتماع والفلسفة الأخلاقية؟

آ.ك: نعم، هذا من بين ما تدعو إليه. ليس بإمكاني أن أقرأ الكلاسيكيات الكبرى في علم الاجتماع، ماركس، توكفيل، فيبر، دوركايم، إلخ إلا على أنهم فلاسفة أخلاق وسياسة كبار، وإن في معنى غريب بعض الشيء. كانوا فلاسفة، على خلاف هوبز أو روسو (الذي قال «لندع كل الوقائع جانبا»، منشغلين بالوقائع وتاريخيتها. وكانوا منشغلين بالأنثروبولوجيا ايضا. كيف يتسنى لنا فهم حاضرنا من دون أن ننظر إلى ما ظل فيه من من أشكال اجتماعية سابقة؟ وعلى ذلك كان اهتمامي بمارسال موس الذي أظهر لنا الكيفية التي بها كانت المجتمعات الأولى تنظم نفسها بحيث توزع الاعتراف على أعضائها على قدر أُعْطِيَاتِهم أو مشاركتهم في مضمار ما يسميه التقليد الظاهراتي هِبَةً. ذلك مضمار أفضل ما يعبر عنه هو المانا. من دون هذا البعد من الفلسفة الأخلاقية هذه، لن يكون بمقدور الكلاسيكيين أن يحدثونا وسوف يكفون عن أن يثيروا اهتمامنا. إن علم الاجتماع الذي يقتصر على العمل على التحقق من الوقائع، وهي مهمة من دون نهاية (أية وقائع؟ كيف؟ لماذا؟) يكون جافا ويحكم على نفسه بافتقاد الدلالة.

س.ح: من بين الرياديين الأخلاقيين يمكن أن نعد السلطات الدينية. هل تخطط للنقاش/التعاون معهم؟

آ.ك: قناعتي هي فرصتنا الوحيدة في اجتناب الكوارث، البيئية و الاقتصادية والمالية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية، التي تهددنا هي وعي شامل بضخامة القضايا الموضوعة أمامنا وإلحاحها. في وجه الأضرار التي تسببت فيها الرأسمالية المالية و المضاربة التي تهيمن الآن (سوف تلاحظ ولا شك أنني لا أقول شيئا عن الرأسمالية عموما...) علينا أن ننجح في تعبئة أغلبية الراي العام في أكثر ما أمكن من البلدان. لست بصدد القول إن الأمر سوف يكون يسيرا أو أن لنا فرصة جيدة للفوز، ولكن من الواضح أن لن نسجّل أي نجاح من دون دعم السلطات الدينية. وهذا هو السبب الذي دفع البيان الثاني إلى الاقتباس الحر لمقاطع مطولة من بيان عنوانه ‹أخوة إنسانية من أجل السلم العالمي والعيش المشترك› أمضاه بصفة مشتركة بتاريخ ٠٤-٠٢-٢٠١٩ البابا فرانسيس باسم المسيحيين وشيخ الأزهر أحمد الطيب باسم المسلمين. ولست أرى سببا يمنع السلطات الأخلاقية لدى البروتستانت والبوذيين واليهود... إلخ من الاشتراك فيه. ربما كان علينا أن ننشئ على الفور شيئا من قبيل مجلس الإنسانية المشتركة العالمي يجمع ممثلين عن المجتمع المدني العالمي، والفلسفة وما يسمى العلوم «الدقيقة» والعلوم الإنسانية والاجتماعية ومختلف التيارات الإيتيقية والروحية والدينية التي يمكن أن تتعرف على نفسها في مبادئ التآلفية. يبدو أن بمقدور الجمعية الدولية لعلم الاجتماع أن تضطلع بدور مرموق هاهنا.

س.ح: هل أثبت التفكير في هذا البيان نجاعته/صلاحيته بالنسبة إلى الجنوب الكوني؟ هل تم إجراء بحوث في هذه البلدان؟

آ.ك: ربما أجبت بنعم ولا. نعم، لأن عددا معتبرا من الموقعين ينتمون إلى الجنوب الكوني ولأن عدد من الأصدقاء من الجنوب تم إشراكهم ضمن مبادرة التآلفية منذ بيانها الأول (٢٠١٣). ولا، للأسف، لأن أغلب ما كتب وما حُبِّر من مُسَوَّدَاتٍ تم في الشمال. الخطوة المهمة الآتية هي تملك التفكير في التآلفية وإثراؤه في الجنوب. تتم الآن ترجمات للبيان إلى البرتغالية والإسبانية فضلا عن الإنكليزية والألمانية و الإيطالية واليابانية، وينتظر أن ينقلها أصدقاء إلى الأرجنتين والبرازيل والمكسيك ولكن إلى الهند وأفريقيا أيضا. ولكن دعنا نذهب إلى النقطة التي أثرت. أنا أزعم أن هذا البيان الثاني يضع أسس اتفاق ما بعد نيوليبرالي حول قضايا بيئية واقتصادية وسياسية جوهرية. هذا بحد ذاته جيد. ولكن لا يزال الكثير مما لم ينجز بحيث يتم إدماج كل المناقشات التي تخاض بأبعاد ما بعد استعمارية وجندرية واستلحاقية (subaltern) وثقافية. قد يكون هذا بيان التآلفية الثالث (والذي سوف يكون هو ذاته مدعوا إلى التجدد) أو على الأقل ما يمكن أن نسمّيه ملحقا لبينات التآلفية. هاهنا سوف يكون إسهام الجنوب ضروريا تماما.

س.ح: هل أنت متفائل بإمكانية انتشار التآلفية؟

آ.ك: يبدو لي أن بيان التآلفية الثاني وضع أسس فلسفة سياسية نعلم تماما أننا نحتاجها بصورة ملحة. ولكن فلسفة سياسية لا تصنع سياسة. وبغية التقدم أكثر، من الضروري الآن أن يتكفل «المبادرون السياسيون» بذلك وأن يظهروا في كل بلد، وبصفة ملموسة، ما سوف يغنمه كل واحد تقريبا (المستخدمون العاديون، العمال في القطاعات الهشة، التجار وأصحاب المشاريع الصغار، الساكنات التي تعاني التمييز،...) من التآلفية. إذا ما أخذ عدد أكبر من الناس، من ضمن هذه الفئات الاجتماعية، في التفطير في أنفسهم وفي سؤال بعضهم البعض: «هل أنا مؤمن بالتآلفية؟»، عندها، سوف تكون لنا فرصة لتفادي الكوارث التي تتربص بنا.

س.ح: شكرا آلان. أتمنى الأفضل لبيانك الداعي إلى التآلفية.

توجه كل المراسلات إلى
آلان كايبه على العنوان alaincaille90@gmail.com
وإلى ساري حنفي على العنوان sh41@aub.edu.lb

# > التّطوّرات العالمية والحركات المحليّة

بقلم يوهانّا جروبنر، جامعة يوهانس كيبلر، النّمسا، محرّر مساعد مجلّة حوار كوني

شهد العديد من البلدان في شتّى أنحاء العالم، قبل اندلاع جائحة كوفيد ١٩ وسنّ القيود المفروضة على الحركة والحقّ في التّجمّع، تصاعد زخم الاحتجاجات الاجتماعية التي تجلّت في المسيرات والمظاهرات. تناولت هذه الاحتجاجات التي وجدت لها فضاءا تعبيريا في الشوارع قضايا ومطالب مختلفة. تتضمّن هذه الندوة خمس مقالات تسلّط الضوء على الأشكال المحددة التي توخّتها تلك الحركات الاجتماعية والاحتجاجات في كلّ من لبنان والعراق وفرنسا التشيلي والبرتغال وهونج كونغ مع إمعان النظر في تلك الأشكال.

نستهلّ الندوة بمقال لنغاي لينغ سوم (Ngai-Ling Sum) التي تبحث في الحركات الاحتجاجية التي عجّت بها شوارع هونغ كونغ في شهر يونيو ٢٠١٩. وعليه تفسّر سوم Sumتلك الاحتجاجات من منظور فوكوي (نشبة إلى فوكو Foucault) حديث، مبرزة كيف تحوّل ذلك الإحتجاج في ظلّ ظروف مستبدّة غير ليبرالية إلى حركة اجتماعية، وكيف تمّ التعبير عن النضال في خضمّ إحكام السلطات السيادية المتزايد لقبضتها وفرض سيطرتها من خلال استخدام الشرطة للقوّة المفرطة، وتُبيّن سوم إضافة إلى ذلك كيفيّة بلوغ السياسات الحيوية الإيجابية التي يختزنها المتمرّدون في خطّ المواجهة ذروتها في حماية الأرواح من الموت.

برزت الحركة الاحتجاجية للسترات الصفراء في نوفمبر ٢٠١٨ وسَرَت في كل أنحاء فرنسا معلنة استهلال هيكلة وممارسة جديدة للحركة الاجتماعية. يقدّم لنا ميخائيل ليانوس(Michalis Lianos) في مقاله رؤيةً أوضح مما لدينا حول شكل تلك الحركة العفوية وغير الحزبية، والتي تتعارض مع فهمنا السوسيولوجي لمسألة تنظيم العمل السياسي الجماعي، وصفتها الانعكاسية و هندستها ونجاحها.

بعد أربعين سنة من اتباع السياسات النيوليبرالية وموجة الاحتجاجات المستمرّة في التشيلي نشأ في أوساط التشيليين وعي تحرّري جديد أثار احتجاجات حاشدة مبتكرة في أكتوبر ٢٠١٩. يصف خورخي روخاس هارانداز (Jorge Rojas Hernández) وغونهيلد هانسن روخاس (Gunhild Hansen-Rojas) الأزمة الاجتماعية التي تتخبّط فيها التشيلي ناجمَةً عن النيوليبرالية، والفرصة التاريخية الفريدة المتاحة للتشيلي، وكيف أفضى الاحتجاج إلى الدّعوة إلى استفتاء حول وضع دستور جديد.

نختم الندوة بمقال لريما ماجد يدرس الانتفاضات التي شهدها كلّ من العراق و لبنان خلال أكتوبر ٢٠١٩. تقدّم ماجد تحليلا لتلك الانتفاضات في ضوء العملية الثورية التي برزت في تعريفات المنظومة السياسية المعروفة بالديمقراطية التشاركية/التوافقية. في هذه المنظومة، يتوجّب على الفاعلين الاجتماعيين، خلال البحث عن «نحن» مفقودة، الحفاظ على نقطتهم المركزية الاجتماعية والسياسية المتعلّقة بالمطالبة بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية مع نبذ نظام تقاسم السّلطة الطائفي في الآن ذاته.

# > الحركة الاحتجاجية في هونغ كونغ ٢٠١٩-٢٠٢٠:

## من منظور فوكو الحديث

بقلم نغاي لينغ سوم - جامعة لانكستير، المملكة المتحدة.

متظاهرون يحمون أنفسهم بمظلات من غاز الشرطة المسيل للدموع في هونغ كونغ، ٢٠١٩. تصوير جو لي.

تعود موجة الاحتجاجات التي اندلعت في هونغ كونغ خلال شهر جوان/يونيو ٢٠١٩ إلى مشروع قانون جديد بشأن تسليم المطلوبين، يسمحُ، في حال إقراره، بتسليم المطلوبين في جرائم إلى السّلطات الصينية وإعادة مواطني هونغ كونغ وزوّارها إلى أراضي الصين الرئيسة قصد مقاضاتهم جنائيًا بموجب نظامها القضائي (وليس بحكم سيادة القانون). أثار مشروع القانون الجديد خوفا محلّيا من تفريط هونغ كونغ في «حيّز كبير من الحكم الذّاتي» بموجب إطار «البلد الواحد ذي النّظامين» الذي كفله الإعلان الصيني-البريطاني المشترك المُوَقّع سنة ١٩٨٤ وبموجب قانون الصين الأساسي لسنة ١٩٩٠، لدى الخوض في عملية إعادة هونغ كونغ إلى الوطن الأمّ (أراضي الصين الرّئيسة) سنة ١٩٩٧ بوصفها منطقة إدارية خاصّة (SAR). وبموجب هذا الإطار، عهد لهونغ كونغ بالسّلطة التّنفيذية والإدارية وباستقلالية نظامها القضائي، إضافة إلى الحقّ في رئيس تنفيذي تُعيّنه حكومةُ الصين المركزيّة بناء على انتخابات أو مشاورات تجري محليًا.

تعمّق التّوجّس من فقدان الحكم الذاتي لهونغ كونغ وتقويضه مع تغلغل نفوذ السّلطة المركزية الصينية الواحدة في المدينة منذ ٢٠٠٣. وتشمل الأمثلة على هذا التغلغل إطلاقَ تنفيذ التّشريع الموالي للصين الدولة الواحدة والذي يراوح بين إنفاذ المادّة ٢٣ من قانون مكافحة التّخريب لسنة ٢٠٠٣ حتى مشروع قانون النّشيد الوطني الصيني لسنة ٢٠١٩. كما رافقت هذه الإجراءات تراجعا في مقومات ديمقراطية هونغ كونغ مثل رفض الصين للإقتراع المباشر على الرئيس التنفيذي سنة ٢٠١٥ وتنحية ست مشرّعين مؤيدين للديمقراطية واستبعادهم من تولّي المناصب سنة ٢٠١٧. ثم احتدّ

هذا الإنتهاك ليبلغ أشدّه بتسريع وتيرة مشروع القانون المتعلّق بتسليم المجرمين.

بلغ الأمر أن فوتت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصّة في الدراسة التّشريعية المعتادة على مستوى اللّجان المحليّة، لتُحيل، وبدعمٍ من الحكومة المركزية الصينية، المشروع مباشرةً على الهيئة التّشريعية الموالية للصين بغية إقرارِه. وأمام مثل هذه الضرورة الملحّة احتشد مليون متظاهر ثم مليونين في مسيرات سلمية في شوارع هونغ كونغ يومَيْ ٩ و١٦ جويلية/يوليو على التّوالي. تجدر الإشارة إلى استمرار الاحتجاجات بصفة منتظمة في سياق تأخّر الاستجابات الرّسمية للمطالبات وردًا على معاملة الشرطة الوحشية وفضاضتها. رفع المحتجّون خمس مطالب تتمثّل في سحب مشروع قانون تسليم المطلوبين، والتوقّف عن توصيف المتظاهرين ب››المشاغبين‹‹، وإصدار عفو عام عن كل المحتجّين المعتقلين، واجراء تحقيق مستقلّ في وحشية الشرطة، إضافة إلى منح حقّ الاقتراع العام في انتخاب كلّ من الرئيس التّنفيذي والمجلس التشريعي لهونج كونغ. وأفضت الاحتجاجات إلى سحب مشروع القانون بتاريخ ٤ سبتمبر /أيلول ٢٠١٩، ولكن زخم المقاومة احتدّ لتتحوّل إلى حركة شعبية نتيجة قمع الشرطة المتكرّر ورفض الرئيسة التّنفيذية الاستجابة إلى مطالبات المحتجين الأربع الأخرى (أنظر الجدول رقم ١).

**الجدول ١: المطالب الخمسة لمتظاهري هونغ كونغ، ٢٠١٩**

| |
|---|
| سحب مشروع قانون التسليم |
| التوقف عن وصف المتظاهرين بـ «مثيري الشغب» |
| إصدار عفو عن المعتقلين |
| إجراء تحقيق مستقل في وحشية الشرطة |
| منح حق الاقتراع العام لانتخابات الرئيس التنفيذي لهونغ كونغ والمجلس التشريعي |

تعرض هذه الورقة من خلال تحليل هذا الاحتجاج بوصفه حركة اجتماعية منظورا فوكويا جديدا يركّز على السياسات الحيوية السّيادية تجاه الحياة /الموت. ففي مقاربة فوكو يَعتبر الحاكم نفسه كفيلا بالحقّ في تملّك إقليم وإخضاعه لحُكمه وبتملّكه الحقّ في الإماتة أو الإبقاء على الحياة وكذلك الإنخراط في السّياسة الحيوية تجاه الحياة و/الموت بغية الحفاظ على أمنه وسلامته. تختلف هذه الدّرجات من السيادة في المجتمعات الحديثة فتكون أكثر وضوحا في السياقات الاستبدادية غير الليبرالية مما تكون عليه في السّياقات الديمقراطية. ومع بدء حياة الدّولة الواحدة في هونغ كونغ انخرطت حكومة المنطقة الإدارية الخاصّة (SAR) في الحكم السّيادي المشترك مع نظام الصين دولة الحزب الواحد وذلك حفاظا على استقرارها وأمنها. ويعيش المحتجّون على هامش هذا الحكم الإستبدادي المشترك منزوعين من كل مجال للمناورة. وعليه، تنطوي السياسات الحيوية المقاومة التي يخوضها هؤلاء المتمردون على خطّ المواجهة متسلّحين بحياتهم حتى شفير الموت، مع تأكيد أنصارهم الموجودين في صفوف المقاومة الخلفية على حماية حياة المتمرّدين من الموت (الوشيك).

### > السياسات الحيوية المتمرّدة: تحويل الحياة إلى سلاح سياسي للصراع حتى شفير الموت

في مواجهة تصعيد سياسة الدّولة الواحدة السيادية تحت العين اليقظة لأراضي الصين الرئيسة وإحكام قبضتها التي أفضت إلى اندلاع احتجاجات ٢٠١٩، لعب جهاز الشرطة (والقانون) أدوارا سياديّة في السياسة الحيوية المتعلّقة بـ:

أ. إضعاف الحياة الاحتجاجية في الشوارع و إنهاكها،

ب. بثّ الخوف والإرعاب من خلال الاعتقالات والمحاكمات والمقاضاة،

ت. إلحاق الضرر البدني بارتكاب العنف غير المتناسب،

تحوّلت بوصلة الاحتجاجات من الطابع السلمي لتتّخذ وسائل أكثر شدّة وعنفا في سياق إدانة المحتجين بصفتهم : «على وشك أن يكونوا إلى إرهابيين››، وعدم إيفاء رئيسة هونغ كونغ المركزية بما يكفل الاستجابة لمطالبات المحتجّين الخمسة. (انظر الجدول ٢).

**الجدول ٢: أشكال الاحتجاج السلمية والقوية**

| طبيعة الاحتجاج | أمثلة |
|---|---|
| الوسائل السلمية | المظاهرات، السلاسل البشرية، غناء الأغاني/ الاجتماعات في الأماكن العامة، صنع الملصقات / القوانين، جدران/أنفاق لينون، المناصرة الدولية ، إلخ. |
| الوسائل العنيفة | علب الرش، مشاعل الليزر، القتال على مستوى الشوارع، القنابل الحارقة، المتاريس، الانتهاكات الخاصة/العامة، رمي الطوب، حرق المنافذ التجارية الموالية للصين، حصار الجامعات ، إلخ. |

كما ردّت شرطة مكافحة الشغب على المتظاهرين وبدعم من الرئيسة التنفيذية بعنف أكبر مستعملة الغاز المسيل للدّموع وقامت بالإعتقالات الوحشية /التّعسفية واقترفت الضرب المبرح واستعمال خراطيم المياه الكيميائية. وقد بلغت وحشية أعمال الشرطة حدّ الطلق الناري وزرع الجواسيس ووسم المحتجّين «بالصراصير» الواجب القضاء عليهم للحفاظ على الأمن واستتبابه، ممّا زاد الوضعية تدهورا لتبلغ سيناريو العنف يولّد مزيدا من العنف›› وتملّك المحتجين شعورٌ بالخوف /اليأس الشخصي والعام.

يقاوم المتظاهرون في خط المواجهة بتحويل حياتهم إلى سلاح سياسي للصّراع ردا على أفعال عنف غير متناسبة ترتكبها الشرطة وسعيا للردّ على قلقهم من المستقبل- مستقبلهم ومستقبل هونغ كونغ، إذ يوفّر رفض المحتجّين للتّشريد أرضية خصبة لنموّ هُوية هونغ كونغ. ويبدو بعض المتمرّدين على استعداد للتّضحية بحياتهم راغبين في الذّود عن هونغ كونغ وإنقاذ حياة الحكم الذّاتي كما هو مبيَّن في مبدأ دولة واحدة بنظامين. تجدر الإشارة إلى وضع المحتجين لوصاياهم (ولملاحظات لا تمتّ بصلة للانتحار) داخل حقائب ظهورهم في بعض من المناطق التي تخاض فيها عمليات ذات صبغة حربية ضدّ الشرطة. لقد تضمّنت الأفكار الشّخصية الموضوعة أقوالا من قبيل «التّضحية بالنفس من أجل مجتمع هونغ كونغ»، و«أذود عن هونغ كونغ بدمي» و«الموت بديل للحريّة». يحدو هذه الأساليب التي يستعملها المتمرّدون في تسلّحهم بالحياة في هونغ كونغ الحماس من زاوية الأمل/الخوف، والصدمة، والغضب، والدموع، والدّم، والدنوّ شفير الموت. كما تنطوي المقاومة على سياسات حيوية خاصّة بالصّدمة السّيكولوجية و بالتّضحية بالنفس والخوف من الإيذاء البدني والإعتقال و الاحتجاز والمقاضاة والسّجن والاختفاء والانتحار.

### > السياسة الحيوية الإيجابية: حماية الأرواح... على شفير الموت

يدعو المحتجّون المدافعون عن السياسة الحيوية المتمرّدة إلى بذل جهود إيجابية لحماية الأرواح. إذ استخلص أنصار حركة المظلّات التي اندلعت سنة ٢٠١٤ الدّرس المستفاد مُدركين أن القادة معرّضون للمحاكمة أو السجن. كان لهذه التجربة أثر بالغ في الحركة الراهنة القادرة على أداء مهامها دون قائد رسمي، إذ تعتمد على استراتيجية دون قائد وعلى نشر تكتيكات الانتشار التي تعتمد على مبدا «كُنْ كمجرى الماء» وعلى التّعاون المتبادل. تعززت هذه الإستراتيجية باستخدام تطبيقات الإنترنت مثال تطبيقات تيليغرام Telegram وآر دروب Airdrop لتقاسم المعلومات وتنسيق الإجراءات و/القرارات.

تُموّلُ الحركة ذات التمويل الصغير المتعدد وتعزّزها مجموعات المساعدة المتبادلة

**مظاهرة حاشدة في هونغ كونغ عام ٢٠١٩. تصوير فرجينيا باك.**

التي تتخطى الحدود المهنية وخطوط الأجيال والجندر والعرق. ويحتشد هؤلاء المؤيّدون ملتفّين حول المتمرّدين لحمايتهم من الموت (الوشيك). تمثّل حملة إحم الأطفال التي أطلقتها مجموعة «الشعيرات الفضيّة» (=كبار السنّ) لمراقبة العيون السّاهرة (الشرطة) وحماية الشباب في الخطوط الأمامية أبرز مثال على ذلك. ويحبّذ البعض الوقوف سدّا مانعا بين شرطة مكافحة الشغب وبين المتمرّدين في خطّ المواجهة. بينما يحمل الآخرون لافتات تحتوي على عبارات مثل «لا تطلقوا النّار على أطفالنا». كما تمّ تعزيز إجراءات صون الحياة وحمايتها بسلاسل إمداد السياسية الحيوية التي توفّر التبرعات ووجبات الأكل والماء والأقنعة الواقية (لحماية الهوية/السلامة) والمظلات وحماية البيانات والنقل المجاني والمساعدة الطبية والرعاية الاجتماعية والمشورة القانونية، إضافة إلى توفير منازل مفتوحة لاحتضان المحتجّين في الخطوط الأمامية.

كما شملت السياسة الحيوية الإيجابية الأخرى :

أ- بناء سلسلة بشرية بطول ثلاثين ميلاً على جانبي مرفأ هونغ كونغ كرمز للتوق إلى الحرّية،

ب- تنظيم الحداد العام وإقامة مراسم عزاء جماهيرية على الموتى لتيسير عملية تعافي الروح المجتمعية والتئامها وتجديد التمسّك بالالتزامات،

ت- وضع اللّمسات الأخيرة لأغاني جديدة وتسجيلها في ظرف خمسة أيام مثال أغنية المجد لهونغ كونغ لتعزيز الروح المعنوية وتوحيد الحركة،

ث- تأسيس نقابات جديدة وتوفير دعم انتخابي لتعزيز طاقة الاحتجاجات في الشوارع.

كما وجدت ممارسات تعزيز الحياة (عبر) محلية و(عبر) وطنيّة مماثلة. كما برز تكاتف أنصار الحركة في هونغ كونغ مع مؤيديهم في الشّتات في الاضطلاع بجهود الدّعاية على المستوى الدّولي في سياق الدّبلوماسية الشعبية التي تستهدف المجتمعات المحلّية والهيئات التشريعية الوطنية والإعلام العالمي والمنظّمات الدولية سعيا إلى «الوقوف إلى جانب هونغ كونغ» في هذا الكفاح.

## > ملاحظات ختامية

تعتمد هذه الورقة مقاربة فوكو محدثة في تناولها للحركة الاحتجاجية في هونغ كونغ ٢٠١٩-٢٠٢٠. يبدو منظور السياسة الحيوية السّيادية على غاية من الأهمية في فهم خفايا هذا الاحتجاج نظرا لاندلاعه في ظلّ ظروف استبدادية غير ليبرالية يعتمدها حكم السّيادة المشتركة بين حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ونظام الحزب الواحد في أراضي الصين الرئيسة. فلقد برزت السياسة الحيوية المناسبة لوضع سنة ٢٠١٩ حين رافق رفض بعض المواطنين الموالين لمبدأ النظامين للتفريط في «درجة الحكم الذاتي العالية» عملية التنفيذ الكامل لمبدأ الدولة الواحدة في هونغ كونغ. وتمّ التعبير عن النضال من أجل مبدأ البلد الواحد ذي النظامين من خلال تأكيد إحكام السلطة المتعاظم لقبضتها باستخدام الشرطة للعنف غير متناسب القوة والذي قابلته السياسة الحيوية المتمرّدة للحياة والموت التي تسلّح بها المحتجّون والتي ارتبطت بأعمال المحتجين السياسيّة الحيوية الإيجابية في صراع محوره سياسة التشريد في هونغ كونغ.

توجّه كلّ المراسلات إلى نغاي لينغ سوم n.sum@lancaster.ac.uk

تقدير

أتوجّه بالشكر إلى بريجيت أولينباخر (Brigitte Aulenbacher) وبوب جيسوب (Bob Jessop) وجو لي (Joe Lee) وفيرجينيا باك (Virginia Pak) ومجموعة لانكستر تدعم هونغ كونغ لمساعدتي في كتابة هذه الورقة و تزويدي بالصور.

# > السياسة بالممارسة/التجربة[1]

## وحركة السترات الصفراء

بقلم ميخاليس ليانوس (Michalis Lianos)، جامعة رُوان، فرنسا

حضور مكثف للشرطة في مظاهرة في باريس عام ٢٠١٩. تصوير ميكاليس ليانوس.

ظهرت حركة السترات الصفراء على حين غِرّةٍ إذ لم يكن المجتمع الفرنسي على وعي أبدا بالإمكانيات الكامنة في ثنايا مثل هذه الحركة. من المعلوم جيّدا أن المؤسسات السياسية القائمة والإعلام أفاضا في تشويه الحركة والحطّ من قدرها. لم يكن من المستغرب إدراك الطبقات الدنيا ذات البشرة البيضاء كونها حاجزا خاملا وغليظ يفصل بين الأقليات العرقية المقصية وبين مختلف شرائح الطبقة الوسطى. ما يثير الدهشة هو الطابع الفجائي غير المتحزّب الذي انفردت به الحركة التي اخترقت هيكل التّراتب السّياسي الراسخ في تضاعيف مجتمع ما بعد صناعي. ترتبط هذه الظرفية بالتأكيد بالتزامن النادر بين ظهور حزب سياسي جديد «الجمهورية إلى الأمام» (La République En Marche) الذي أحرز فوزا في كلّ من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في فرنسا، وتولّي رئيس لم يتم انتخابه في أي منصب من قبل. لقد علّقت آمال كبيرة بتحسّن الأوضاع خاب فيها السعي وتلتها خيبات أمل كذلك.

برزت الحركة ووجدت لها موطئ قدم في الفضاء العمومي الفرنسي في ١٧ نوفمبر / تشرين الثاني ٢٠١٨ واتسع نطاقها بعد أسبوعين لتحتل العناوين الرئيسية وتُورِدها وسائل الاعلام العالمية في صدر صفحاتها. أثناء تلك الفترة، كان الوضع يمرّ بتحوّل مذهل ومثير. فمنذ الشرارة الأولى المتعلّقة بالضريبة على الوقود، غيّرت حركة السترات الصفراء بسرعة البرق واجهة بوصلتها نحو التشكيك في بنية المجتمعات السياسية الحديثة برمّتها. إذ رفع المحتجون مطالبتهم بإجراء استفتاء يطلقه المواطنون ويكون أداة تمكّن «الشعب» من التحكّم التّام في عملية أخذ القرارات المهمة في جميع مجالات الحوكمة، مؤكّدين في الآن نفسه على كونهم هُمْ «الشّعب»، الذين يتعرضون للمهانة والإذلال ويتحتّم عليهم العيش في صمت في ظلّ أوضاع البأس وعلى حافة الفقر، يعانون من تجاهل «النخب» لهم، مع أنّهم يجسدون جوهر المجتمع الفرنسي. لقد تعزّز شعور المحتجين بالمشروعية الاجتماعية لا سيما بتقدمهم «غير متسيّسين» و«مسالمين» إذ لم يشارك معظمهم في مظاهرات من قبل وكانوا غير مبالين أو حتّى معادين للأحزاب السياسية. كان أثر الصّدمة والاستياء ممّا شهدوه من القمع البوليسي العنيف أكثر شدّة عليهم مما على غيرهم، حيث كانوا يعتبرون أنفسهم مواطنين ملتزمين بالقانون يمارسون للمرة الأولى حقهم في الاحتجاج.

**متظاهر يعلن موقفه ، باريس ، ٢٠١٩.الصورة لميشاليس ليانوس.**

استهلّت حركة السّترات الصفراء فضلا عن أهميتها كحركة احتجاجية، مرحلة جديدة في هيكلة الحركات الاجتماعية وممارستها، إذ واجهت مظاهرُها المميّزة المتعدّدة سلسلة من الفرضيات حول طبيعة العمل السياسي الجماعي المشترك وتنظيمه ونجاحه. وسأتطرّق بإيجاز لخمس نقاط متتالية سعيا إلى لتوضيح الأهمية الاجتماعية لهذه الابتكارات:

### ١. رفض كلّ الإرتباطات بالأحزاب السياسية وبالحركات المؤسَّسَة:

يكمن الجزء الأكثر إثارة في هذه الحركة في طابعها الفجائي إذ لم يتجمّع المحتجّون من السترات الصفراء تحت أي نهج سياسي ولم توجد نظرية سياسية محدّدة تؤلّف بين مكوّنات هذه الحركة. بل أنّهم لم يتقاسموا أيّ منظور سياسي ولو فضفاض. إلا أنّ شعورا غريزيًّا انتابهم بأن لا يثقوا في أيّ من بنى «الهيكلة» السّياسية. وهذا يعني في نظرهم أن كل من بيده السلطة أو يسعى إليها فاسد وقابل للإفساد أو، وفي أحسن الأحوال، دافع بمصالحه الشخصية إلى المقام الأول مع تذييل مصالح «الشعب». وهذا لا يعني توجّه المحتجّين نحو «الشعبوية». على العكس من ذلك، لم يقتصر رفضهم على السلطوية بل حتّى تبرّأوا من التّسلسل الهرمي داخل الحركة. و سرعان ما تحوّلوا إلى مجتمع وثيق من الأفراد، إلى «عائلة» كما يطلقون على أنفسهم في كثير من الأحيان، مجتمع من الأشخاص يحرسون حقّهم بيقظة في اتخاذ القرار على حدةٍ حول كلّ مسألة في حالة الاتفاق أو الاختلاف. لقد أفلت المحتجّون بصورة تلقائية من أيّ إطار أو أيّ منصة اجتماعية سياسية معيّنة.

### ٢. التّعددية الإيديولوجية:

تُعرف الحركات الاجتماعية بتعرّضها للتّجانس الإيديولوجي. وبينما تسود أجواء من التوتر والاحتقان والعداوات دائمة التطوّر في تضاعيف الحركة، يُسَلَّم بأن تلك التوتّرات تدور تقريبا حول السّيطرة على إطار ايديولوجي موحّد وإطار عمل وما يعقبه من أعمال. ولكنّ السترات الصفراء تُعَدُّ، مرّة أخرى، خرقا صارخًا لقانون التّجانس هذا، إذ لم يقتصر المحتجّون من السترات الصفراء على النجاح في الالتقاء حول ايديولوجيا سياسية محدّدة فقط، بل تمكّنوا في الآن نفسه من بناء أرضيّة تعدّدية تحتضن مطالباتهم. يعود الفضل في ذلك بالتّأكيد إلى النأي بحركتهم عن كلّ السياسات الحزبية وتحرّكهم في مجال بعيد عنها، وإلى التّعايش مع بعضهم البعض من تلقاء أنفسهم رغم تناقضهم حول مسائل محدّدة في عديد الأحيان. انبنت تفسيراتهم على فكرة مفادها أنّ تجربتهم تجربةٌ متفاعلةٌ تُكتسب بالممارسة. فالمحتجّون «يواجهون نفس البؤس» ويعانون من نفس الظروف الاجتماعية المزرية، بحيث كان المهمّ في الأمر إلتقاء أهدافهم وإرادتهم في تغيير تلك الأوضاع. قد تكون تفسيرات المحتجّين لهذا الوضع مختلفة بعض الشيء إلّا أن تعاملهم حيال النظام كانت تتّسم دائما بأنّه نظام لا يعطي فيه الأقوياء «الشعبَ» حقّ قدره حتّى يضمنون له حياة كريمة.

### ٣. الهيكل العصبي والاستقلال الذّاتي:

تنظّمت الحركة ذاتيًا حول مجموعات متداخلة جزئيًا كان بروزها إما عبر الإنترنت أو على عين المكان. وقد أسهم كل المشاركين في الجدال القائم والمناقشات والمناظرات والتّجمعات والاحتجاجات سواء من خلال مجموعة واحدة أو أكثر عبر الإنترنت، أو في واحد أو أكثر من دوارات الطرق حيث كانوا يتجمعون. لقد كان إعداد هذا الهيكل العصبي الذي شمل فرنسا كلّها (بما في ذلك المناطق الاستعمارية النائية) السّمة الأكثر حيوية التي ميّزت السترات الصفراء. لقد انعكس وعي المحتجّين بالاستقلال الذاتي الذي توفره الإنترنت في اختيارهم للدّوار نقطةَ التقاء للجماعة. وفي كلتا الحالتين تعدّ الفرضية المفاهيمية في ضمان نقاط التّقاطع المستقلة بأن وحدها الشبكةُ في حدّ ذاتها تُمسك بزمام السلطة. ولا وجود لتحكّم من فوق ولا لتنفيذ أو خضوع من الأسفل.

### ٤. الديمقراطية المباشرة:

وكان من الطبيعي أن تشكل هذه الخصائص أساسًا رمزيًا موجهًا نحو نظام حكم، حيث كانت المشاركة المستمرة والمتساوية تعتبر شرطا مسبقا وليس هدفًا طوباويًا. و ممّا يثير الإعجاب تأكيد حركة ينضوي فيها محتجّون ذوو تأهيل تعليمي متوسّط من الطبقة الدنيا ومتظاهرون لأول مرة، على الفور أن نظم المشاركة التّمثيلية والقرارات متآكلة و خطرة. واستخدم المحتجّون وسيلتين فعالتين تعبيرا عن التأكيد على ذلك. تتمثّل الأولى في رفضهم لأية تمثيلية للحركة من قبل أي شخص على أي مستوى، بحيث اقتصروا على اختيار «ناطق» باسم كلّ دوّار على أساس أن كل حالة هي على حدة، رغم الضغوطات الهائلة التي مارستها شتّى المؤسسات السياسية لانتخاب ممثّلين دائمين. وعليه، لم يكن لأيّ شخص التحدث باسم السترات الصفراء وترقى أي محاولة للقيام بذلك إلى خيانة الحركة. أمّا الأسلوب الثاني فشمل القرار بضرورة تغيير البنية السّياسية للمجتمعات المعاصرة برمّتها، بحيث ارتكزت مطالباتهم على إجراء استفتاءات شعبية يبادر بها المواطنون في كل مجال تكون لهم فيها سلطة القرار وما على «النخب» إلّا تنفيذ هذه القرارات.

### ٥. التسامح في وجه الغموض:

ندخل اليوم ( ٢٣ فيفري/فبراير ٢٠٢٠) الأسبوع السابع والستّين (٦٧) لحركة السترات الصفراء. وتعدّ هذه بالتأكيد الحركة الأطول عمرا من الاحتجاجات السياسية الجماعية في التاريخ الحديث، إذ لم تسعَ السترات الصفراء قطُّ وراء يوتوبيا معينة ولا إلى تطبيق خطة سياسية محددة. بل على العكس، وعلى نحو متبادل، ظلوا منفتحين ولم يخفوا نواياهم حول أولوياتهم وأفكارهم التّعددية، ممّا سمح لهم بتحقيق مستوى غير مسبوق من الانعكاسية المشتركة. لقد تميّزوا بتركيزهم على التقدم نحو التغيير السياسي العام بدل اقتناص جزء من السلطة في تضاعيف النظام القائم، وكانوا منفتحين من خلال الممارسة لمتابعة أي أثر لتلك التجربة، كما كانت أقوالهم تؤكد دوما عند المقابلات: «يجب مواصلة الاحتجاجات. وسنرى المخرجات وما سيتمخض عن هذا.»

وإن لم تكن عديدة، تتواصل تجمّعات السترات الصفراء والمسيرات و الاحتجاجات، تعجّ بها أماكن مختلفة في جميع أنحاء فرنسا. يتساءل الجميع عن الأثر الدائم للحركة. مهما يكن، يمكن بأمان أن نخلص إلى نتيجة مفادها تأكيد حركة السترات الصفراء على إمكانية التعامل مع مستوى جديد من الانعكاسية المشتركة. لقد توصّل المحتجّون إلى إرساء رابط جديد يؤلّف بين التجربة الشخصية وبين الجماعة وبين نظام الحكم باعتبارها تجسيدا لديمقراطية مباشرة على أوسع نطاق. ■

[1] تستند مادّة هذه الورقة على عمل ميداني مستفيض منذ إندلاع حركة السترات الصفراء. لمزيد التحليل أنظر هنا، هنا وهنا

توجّه كلّ المراسلات إلى ميخاليس ليانوس michalis.lianos@univ-rouen.fr

# > الصحوة الاجتماعية

## ضد أوجه عدم المساواة النّيوليبرالية

بقلم خورخي روخاس هارنانداز، مركز البحوث المائيّة للفلاحة والتعدين، (CRHIAM) وغونهيلد هانسن روخاس، جامعة كونثابثيون، تشيلي.

الدق على الأواني والمقالي كوسيلة للفت الانتباه كان جزءًا من الاحتجاجات في تشيلي. الصورة بواسطة دييغو كوريا / flickr.com. بعض الحقوق محفوظة.

صبت رسومات الغرافيتي والجداريات والموسيقى والأغاني والتجمّعات والنقاشات والمداولات الجماعية موجة الاحتجاجات والاضطرابات الاجتماعية الراهنة (estallido social) في تشيلي وعلى نحو مبدع خلاّق، ممّا سمح بإكساء تعبير التشيليين عن سخطهم المتراكم تاريخيًا ثوبا جديدا من الجماليّة. في إدانة صارخة لعقود من الإستياء والمظاهر الاجتماعية السيئة والتمييز وسياسة الإجحاف الاجتماعي ظهرت شعارات: «لقد أفاقت تشيلي!» و«... إلى أن تتحوّل الكرامة الإنسانية إلى عادة يومية!» و«سَتقبُر تشيلي السياسة النيوليبرالية!» و«لا خوف بعد اليوم!» و«لا انتهاكات بعد اليوم!» و«لنَتخلَّص من صناديق معاشات التقاعد الخاصة!». إضافة إلى شعارات تندّد بالسّوق منها «لا تحمي السّوقُ الحقوقَ الاجتماعية!» و«نحن لسنا في حالة حرب!» و«من أجل دستور جديد!» و«لن نسمح نحن النساء باتفاق سياسي دون مشاركتنا!» و«نحتاج إلى ديمقراطية جديدة!» وشعار «تعليم مجاني للجميع!» و«من أجل الحقوق المائية، مجانية وعامّة!» و شعار «أسوأ ما أخشى أن تظلّ الأمور على حالها!» و«تكمن المشكلة في الوضع الطبيعي!» و«من أجل الحق في العيش بسلام!»

### > صحوة مؤجلة

شهد المشهد في تشيلي يوم ١٨ أكتوبر ٢٠١٩ تغيّرا. حيث أُطلق عنان الغيض المكظوم والغضب المكبوت بشكل هائل ومبدع. والآن، وبعد أربعة أشهر من الاحتجاجات المستمرة، تمّة إحساس بروح جمهورية جديدة ويبدو هذا أمرا لا رجعة فيه. فبعد ٤٠ سنة، أدرك التشيليون مدى الآثار السلبية للمنوال المركنتيلي النيوليبرالي السائد وغير المنظم من التفاوت الاجتماعي وخصخصة الخدمات الأساسية والمعاشات والتعليم والرعاية الصحية والموارد الطبيعية. لكن رد الحكومة كان عنفا مارسته قوات الشرطة أسفر عن فقدان أكثر من ٤٠٠ شخص لبصرهم جرّاء استخدام الأسلحة النارية، واغتصاب للنساء، وممارسة للتّعذيب، وآلاف الإعتقالات التّعسفية على مرأى ومسمع من المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية الأخرى التي أكّدت على الإنتهاكات الفضيعة لحقوق الإنسان داعية الحكومة التشيلية إلى اعتماد إجراءات استباقية.

لم تكن صحوة المجتمع التشيليي بعفويّة فهي نتاج لعملية معقّدة في بناء تجارب سلبية وإستياء إجتماعي. لقد تهالكت المنظومة النيو ليبرالية بعد ٤٠ سنة لتبلغ ذروتها و تفضي إلى أزمة أماطت اللّثام عن أضرار لا يمكن إزالتها و ستكلّف التشيلي وقتا عصيبا للتعافي منها. لكن يبدو تطوّر وعيي تحرّري في التمظهر بين أبناء تشيلي من خلال موجة الاحتجاجات و السّيل الجديد الجارف من المعلومات.

### > أوجه اللامساواة الاجتماعية والبيئية والحركات الاجتماعية

لقد ازدادت أوجه عدم المساواة الاجتماعية بنسق أسرع من وتيرة وعود السوق. برز هذا الإرتفاع في الأجور المتدنّية و معاشات التقاعد غير الآدمية و خصخصة المنظومة الصحيّة والتعليمية و ما لحق بها من تصاعد للرسوم ومخصّصات الخانقة و هشاشة عمل وخدمات أساسية باهظة الثمن وغلاء معيشة مذهل وتركيز المفرط للثروة. كما تنتشر مِحنُ مكابدة الشباب في الولوج إلى سوق الشغل واستمرار محنة التّمييز ضدّ النساء والدوس على حقوق السّكان الأصليين غير المعترف بها حتى الآن، ما يترافق مع مستوى المشاركة العامة الضئيل، والمشكلات البيئية والهشاشة حيال أثر التغير المناخي وقابلية التكيف معه، فضلا عن شحّ الموارد المائية التي تزيد الطين بلّة وتسهم في تعميق المشكلات الخاصّة بتوفير الخدمات الأساسية.

تفضي سياسات الخوصصة والتفريد بالضرورة إلى ضياع معنى المستقبل وتأكيد الغموض الذي يكتنفه، ما نجم عنه تزايد الاحتجاجات وبروز حركات اجتماعية جديدة: إذ شهدت سنة ٢٠٠٦ موجة «احتجاجات البطريق» "revolución de los pingüinos" وهي حركة أطلقها طلاب المدارس الثانوية مطالبين بمنظومة تعليمية عامة أفضل. كما تمّ تكوين حركة طلابية مؤثرة واسعة النطاق سنة ٢٠١١ طالبت بالتعليم الجامعي المجاني. وقد لقيت كلتا الحركتين صدى واسعا لدى الناس. وعمّت الاحتجاجات الشعبية شوارع تشيلي سنة ٢٠١٨ في اندلاع الحركة الضخمة المسمّاة «لا لمديري صناديق المعاشات التّقاعدية (No APF) المناهضة لسياسة خوصصة منظومة التقاعد والتي كانت بمثابة القطرة التي أفاضت الكأس لتظهر لاحقاً الحركات العرقية وخاصة ممثلو مجتمعات مابوتشي Mapuche ومطالبتهم بالإعتراف بهم في الدّستور، وإعادة أراضيهم، والتمتّع بصفتها أقليات عرقية بقدر من الإستقلال الذاتي. رافق ذلك أيضًا حركات بيئية وإحتجاجية جديدة مناهضة لبناء المشاريع العملاقة التي تتسبّب في فقدان النظم البيئية وتؤدّي إلى اضمحلال الموارد الطبيعية، وكان أشهرها مشروع الطاقة الكهرمائية العملاق في منطقة أيسان (Aysen) التابعة لإقليم باتاغونيا Patagonia والذي بات أهمّ رمز لتلك الحركة. كل ذلك فضلا عن بروز احتجاجات المواطنين ضدّ السياسات البيئية التي تتبعها الدولة في ما يسمى بالمناطق المهجورة (zonas de sacrificio) في بلديات كينتيرو Quintero و بلدية بوتشونكابي Puchuncaví وكورونيل Coronel، والتي تعدّ مناطق مشبّعة بالتلوث باعتبارها موطنا للصناعات الملوِّثة عالية الكثافة وبؤرة لتفاقم معدلات الأمراض الهائلة. كما مثّل عام ٢٠١٩ سنة الحركة النسوية في مكافحة الإستغلال الجنسي وحماية النساء والمطالبة بالمساواة الجندرية. تبيّن هذه الأمثلة اهتزاز المجتمع التشيلي تدريجيّا مع إدراكه لجوانب المنوال النيوليبرالي المظلمة، وشروعه في في التنظيم بشكل استباقي من القاعدة.

### > الإصلاحات الاجتماعية و عقد/عهد إجتماعي

في حالها هذا، تحتاج شيلي إلى إصلاحات اجتماعية عميقة ترسي دولة الرعاية الاجتماعية لتعوض أوجه القصور الحالية وتفي بمطالب المحتجين. وتذكر هنا مطالبة جمعية تضمّ منظمات اجتماعية متعدّدة تحت مسمّى هيئة الوحدة الاجتماعية Mesa de Unidad Social ببناء ميثاق اجتماعي بمشاركة نشطة من المجتمع المدني تحت شعار «لا سلام دون عدالة اجتماعية». و عليه، أجرت جلُّ البلديات التشيلية في ٢٢ ديسمبر ٢٠١٩ دراسة استقصائية شاملة للمواطنين بشأن المشاكل الملحّة للسكان بمشاركة نشطة شملت أكثر من ٢,٥ مليون تشيلي. توصّلت الدراسة إلى النتائج التالية: ٩١,٣٪ مع فكرة صياغة دستور جديد، ٨٩,٩٪ على استعداد للمشاركة في استفتاء أبريل ٢٠٢٠. كما أسفرت النتائج عن تأييد الغالبية العظمى من المستجوبين لجمعية تأسيسية منتخبة ديمقراطيا. كما أفرز الاستفتاء ثلاث أولويات مهمّة في مجالات التعليم والصحة والتقاعد تتمثّل في معاشات تقاعد أفضل، وتحسين منظومة الرعاية الصحية، وضمان النّفاذ إلى نظام تعليمي عمومي وتحسينه. وبالتالي سيوفّر الميثاق الاجتماعي إسهاما أساسيا في حلّ الأزمة الحالية للمنوال النيوليبرالي.

تجدر الإشارة إلى اعتبار المطالبات الاجتماعية المدرجة بالفعل جزءا من ديمقراطيات القرن العشرين إلّا أنها تفككت جزئيًا بفعل السياسات النيوليبرالية العالمية. وكما تظهره التّطورات والمناقشات العالمية الراهنة يتوجّب إعادة النظر ثانية في مدى هذه الإنجازات التاريخية للدّولة الراعية في القرن الحادي والعشرين وإعادة دمجها في خارطة السياسات الحالية سعيا إلى ضمان جودة الحياة للسّكان، ومواجهة صعود الشعبوية اليمينية، وتحقيق تنمية البلدان.

### > أزمة شرعية الدّولة والأحزاب السياسية

لقد كشفت الأزمة الاجتماعية عن ضعف الدولة الذي تسببت فيه النيوليبرالية، التي ما فتئت تدعو إلى مبدإ الدّولة الدّنيا، وإلى خصخصة مفاصل المجتمع وتفريده. نتحسّس اليوم الآثار الوخيمة المترتبة عن هذا المذهب إذ تبدو الحكومة المحافظة في تشيلي عاجزة، تنوء بالأعباء وتستجيب بلجوئها إلى استخدام العنف، وإعلان حالة الطوارئ، إلى اتّباع نهج القمع والإستبداد دون تمييز واضح بين احتجاجات المواطنين الديمقراطية السلمية الواسعة وبين النهب والحرق والعنف المدمّر التي ترتكبها مجموعات صغيرة منعزلة.

في هذا السياق، نشر مركز الدراسات العموميّة Centro de Estudios Públicos في ديسمبر ٢٠١٩ نتائج الاستطلاع حول ثقة الشيليين بمؤسساتهم مبيّنة أن نسبة ٥٪ فقط من المواطنين يثقون بالحكومة، و٣ ٪ بالبرلمان، و٢ ٪ منهم يثقون في الأحزاب السياسية، و ٨٪ في السلطة القضائية. كما بيّنت النتائج رفض الغالبية العظمى من الناس للعنف كشكل من أشكال الاحتجاج وكذلك استنكارهم لعنف الشرطة. ودعا ٦٧ ٪ من المستجوبين إلى صياغة دستور جديد، وكان في اعتقاد ٥٦٪ منهم أن هذا الدستور الجديد سوف يكون أداة مهمة لحل المشاكل الراهنة التي تتخبّط فيها تشيلي. أفرزت النتائج فضلا عن ذلك تأييد ٨٧٪ لقادة قادرين على تعزيز الحوار وغرس التوافق الاجتماعي والسياسي. ووفقاً للمجيبين على الاستقصاء، وجبت معالجة الحكومة وبشكل عاجل لقضايا ثلاث هي بالنسبة إلى ٦٤٪ المعاشات التقاعدية، وبالنسبة إلى ٤٦٪ مجال الصحة، وبالنسبة إلى ٣٨٪ التّعليم.

ويذكر أنّ المسح يسلّط الضوء على شرعية الديمقراطية باعتبارها نظاما سياسيّا.

## > من أجل دستور جديد وديمقراطية متجددة

أسفرت الاحتجاجات الاجتماعية القوية والدائمة عن اتفاق ١٥ نوفمبر ٢٠١٩ بين الحكومة وقوات المعارضة حول إجراء استفتاء في ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٠ يعنى بوضع دستور جديد للبلاد. وعليه، سيتم انتخاب الممثلين الذين ستكفل لهم مهمّة صياغة هذا الدستور الجديد في ١١ أبريل ٢٠٢١ مع إستيفائهم لثلاثة معايير هامّة تتمثّل في تحقيق توازنٍ بين الرجال والنساء، وعدم الانتساب إلى أي حزب سياسي، وتوفير تمثيليّة الأقليات من السكّان الأصليين.

سيظفر تشيلي وفق هذا الاستفتاء العام والإستراتيجيات المتّصلة بالمستقبل بفرصة تاريخية فريدة لحل المشاكل السياسية والاجتماعية القائمة بطريقة سلمية وديمقراطية وبانخراط كلّ الجهات الفاعلة الاجتماعية. لكن يظلّ احتمال العقبات قائما برفض القطاع المحافظ معاضدةَ هذه العملية بالحيلولة دون وضع دستور جديد ومنع تحديث المؤسسات و منظومة المعاشات التّقاعدية والصحّة والتعليم ممّا يسمح بالإبقاء على السلطة القائمة والحفاظ على هياكل السوق. ويؤمل أن يتمّ تضمين المطالبات التي رفعتها حركات المواطنين في نهاية المطاف في عملية سلمية وديمقراطية وإدراجها في استفتاء ناجحي تشارك فيه وعلى نحو واسع النطاق جميع القطاعات.

توجّه كلّ المراسلات إلى جورج روخاس هارنانداز jrojas@udec.cl

و إلى جانهيلد هانسن روخاس hansen-rojas@udec.cl

# > فهم

# انتفاضات أكتوبر في العراق ولبنان.

**بقلم ريما ماجد، الجامعة الأمريكية في بيروت، عضو لجان البحث في الجمعية الدّولية لعلم الإجتماع المعنيّة بالقوات المسلّحة وحلّ النزاعات (RC01) ، والعنصرية والقومية والإنتماء الإثني والقضايا العرقية(RC05) وعلم الإجتماع السّياسي (RC18) والمرأة والجندر والمجتمع (RC32) والطبقات الإجتماعية والحركات الإجتماعية (RC47) والحركات الإجتماعية والعمل الجماعي والتغيّر الإجتماعي (RC48).**

**مظاهرة في بيروت خلال انتفاضة تشرين الأول / أكتوبر في بيروت، ٢٠١٩.**
**المصدر: ويكيميديا المشاع الإبداعي.**

في مشهد غير مألوف، شهد شهر أكتوبر ٢٠١٩ تشكل حشود جماهيرية غير مسبوقة اجتاحت شوارع كلٍّ من العراق ولبنان رافقتها موجات احتجاجية سرعان ما تصاعدت حدّتها ولم تهدأ جذوتها، فسرَت في مختلف أنحاء كلا البلدين سريان النّار في الهشيم مجتذبة مئات الآلاف، إن لم يكن الملايين، من المحتجين في غضون أيام قليلة. ضمّن المحتجّون في أساس مطالبهم مسائل البطالة والضرائب المجحفة وعِلَلِ الفساد المتفشّي، والنقص في الخدمات الأساسية مثل الماء والكهرباء، وفساد الحوكمة. ولئن لم تكن هذه هي المرة الأولى التي يتمّ فيها التعبير عن مثل هذه المطالب و تبنّيها في الشوارع، فقد تباينت احتجاجات أكتوبر ٢٠١٩ بالتأكيد تباينا واضحا عن كلّ سابقاتها من الحركات الاحتجاجية من حيث نطاقُها وحجمُها. وسرعان ما أطلق على هذه الإنتفاضات في لبنان، كما هو الحال في العراق، تسمية «ثورة» في إشارة إلى حدوث قطع صارخ وقويّ مع موجات التّعبئة الجماهيرية السابقة كاحتجاجات ٢٠١١ و ٢٠١٥ في كلا البلدين.

ورغم أن هذه الانتفاضات قد لا تندرج في تعريف أدبيات الحركة الاجتماعية التقليدية لـمفهوم «الثورات»، كونها لم تقم بإسقاط النّظام ككلّ، يظل من المهم مقاربة هذه الإنتفاضات فيها هي جزء من سيرورة ثورية بدل التفكير من زاوية الثورات باعتبارها أحداثا يكتب لها النجاح أو تهبّ عليها رياح الفشل. في الواقع، تجدر الإشارة إلى إنفجار انتفاضات العراق ولبنان خلال شهر أكتوبر في سياق ما يزيد على عقد من التحركات الإحتجاجية الدّورية في كلا البلدين، حيث شكّلت سنة ٢٠١٥ نقطة تحول أساسية لتلك التعبئة المناهضة للنظام والقائمة على المطالبات الاجتماعية والاقتصادية، والتي تتخطّى بكثير حدود العدسة المبالغة في التركيز على سياسات الهوية و الطائفية. فضلا عن ذلك نشبت هذه «الفورات الاجتماعية» الثورية وبشكل واضح في سياق «الموجة الثانية من الانتفاضات العربية» التي احتدمت أواخر عام ٢٠١٨ في السودان والجزائر والتي تمكنت من الإطاحة بدكتاتوريّيْن إثنين.

و مع ذلك، يكمُن تشابه الحالتين اللّبنانيّة والعِراقيّة وانطوائهما على قواسِم مشتركة مع تباينهما مع غيرهما من المناطق العربية منذ ٢٠١١، في مدى توجيه الحالتين بوصلتهما إلى النظام السّياسي بعيْنه والذي يسعى المحتجون في كلا البلدين إلى إسقاطه. ففي حين حدثت ثورات في العالم العربي في ظلّ دول ذات أنظمة استبدادية أو أنظمة ملكيّة، مثّل كلّ من لبنان والعراق الإستثناء كونهما الحالة الوحيدة التي انفجرت فيها الانتفاضات في ظلّ نظام سياسي يعرف باسم الديمقراطية التوافقية، إذا ما أخذنا بتعريفات تعتمد ترتيب تقاسم للسلطة قائم على الهوية (طائفية وعرقية) حيث لا يملك النظام «رأسا» واحدا واضحا وجب إسقاطه. أدّى هذا كلّه، بالإضافة إلى النيوليبرالية، وأنظمــة المحسوبية الطائفية (المعروفة بالمحاصصة)، وكذلك إرث الحروب الأهلية والعنف، إلى حدّة صعوبة تمييز مسار هذه الانتفاضات.

## > الطائفية مقابل القومية ؟

عجّت الساحات الرئيسية في لبنان والعراق منذ أكتوبر ٢٠١٩ بالمحتجّين الملّوحين بالعلم الوطني والمردّدين للنّشيد الوطني في سياق خطوة غالباً ما تبناها المتظاهرون في كلا البلدين للتّعبير عن رفضهم للانقسامات الطائفية والعرقية وإبراز «التعايش» و «الوحدة الوطنية» رغم

التنوع. ولكن، لسائل أن يسأل، هل القومية نقيض الطائفية، بالضرورة؟

تبيّن عقود من البحوث في أدبيات الطائفية والقومية أن هاتين الظاهرتين ليستا متناقضتين بالضرورة ، حيث انتشرت القومية في كثير من الأحيان ملتحفة بدلالات طائفية. وغالبا ما ارتبطت القومية العربية على سبيل المثال، بنبرة سُنية، بينما ارتبطت القومية اللبنانية تاريخياً بمدلول مسيحي. ومع ذلك، ظلّت النزعة القومية على المستوى المجتمعي منتشرة باعتبارها علامة رفض للطائفية. وتجدر الإشارة إلى تعامل الانتفاضات في كل من العراق ولبنان بمرونة معززة مع مسألة الطائفية، تعاملا تبيّن من خلال التّوق إلى «أمة مُتخيّلة» باعتبارها سبيلا للتّصحيح.

انطلق الحركة في العراق أوائل أكتوبر على إثر دعوة للتعبئة أطلقتها مجموعة تحت مسمّى شعار جامع نازل آخذ حقي (أنا نازل (إلى الشارع للتظاهر) لأطلب حقي). تضمّنت الأهازيج الرئيسية التي كانت حشود المحتجّين تهتف بها في ساحات العراق شعار «الشعب يريد إسقاط النظام» في ترديد للهتاف الشهير الذي احتضنه الشارع العربي سنة ٢٠١١، و «نريد وطنا». فالتركيز على الهويّة العراقية في المطالبة ب»وطن» أو «دولة» أو «أمة» ، ينطوي على تلويح المحتجّين بالرغبة في إقامة دولة قادرة على خدمة مواطنيها وتوفير الشعور بالانتماء العابر لحدود التفكّك الطائفي والعرقي.

كما لوحظت عملية مماثلة لإعادة تخيل «الأمة» في لبنان. ففي حين تفجّرت الإنتفاضة عقب فرض الحكومة لضرائب جديدة، بما في ذلك فرض ضريبة على خدمة تطبيقة الواتساب، سرعان ما عجّت السّاحات بالعلم الوطني على وقع ترديد النشيد الوطني اللّبناني مرارا. و على الرغم من تضمين الشّعارات الأساسية لشعار «الشعب يريد إسقاط النظام» تمّت صياغة شعار جديد حسب الحال «كلّن يعني كلّن،» شعار جسّد رفض المحتجّين لنظام تقاسم السلطة القائم على مبدأ المحاصصة الطائفية مندّدا بكلّ الزعامات دون النظر إلى انتماءاتهم الطائفية. وكما الإحتجاجات في العراق، عبرت انتفاضة لبنان عن رفض النظام الطائفي من خلال الرغبة في التحرّر من مظلّة كل الزعامات الطائفية وفسادهم لبناء ‹‹وطن›› و«دولة» و«أمّة» تحمي المواطنين و تعاملهم بالعدل وعلى قدم المساواة.

وبينما يعتقد الكثيرون أن تفشّي مستويات الفساد وعدم المساواة في كلا البلدين نتاج لنهج النظام الطائفي، تتغاضى هذه المقاربة عن دور النظام الاقتصادي (النيوليبرالية) البارز في خلق الأزمة التي أدّت إلى إشعال فتيل هذه الفورات/ الانتفاضات. يتمثّل التحدّي الرئيسي الذي ترفعه الحركات في كل من العراق ولبنان اليوم في محاربة ركيزتيْ أنظمتهما الطائفية النيوليبرالية على نحو متزامن: وهي إبقاء التّركيز على المطالبة بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية وإرساء الدولة الراعية، وفي الآن ذاته، رفض نظام تقاسم السّلطة القائم على المحاصصة الطائفية.

### > النيوليبرالية والإستياء: بحثا عن ‹‹نحن›› مفقودة

انتعشت النيوليبرالية في مرحلة ما بعد الحرب (ما بعد ١٩٩٠) في لبنان، وعقب اجتياح الأمريكي في العراق (ما بعد ٢٠٠٣). كما رافقت تراجُعَ دور الدولة وتصاعدَ المحسوبية الطائفية ثقافةٌ سياسية نيوليبرالية تركّز في جوهرها أوّلا وقبل كل شيء على النزعة الفردانية. ولم تكتف هذه الثقافة السياسية بتشكيل الدّولة والمجتمع والتأثير فيها عموما بل انعكست كذلك في طبيعة النشاط السياسي والمعارضة التّي برزت حينها.

وفي حِينِ دأب العديد من النشطاء على الانخراط في الحركات الاجتماعية والحملات على مدى العقود الماضية، نلاحظ أن عملية تأطير بعض أكبر المبادرات وأكثرها فعالية تتمّ، وإلى حد كبير، ضمن إطار الفردانية. نسوق في هذا المجال مثال حملة بيروت مدينتي، وهي واحدة من أبرز الحملات الانتخابية التي انبثقت عن تحرّكات ٢٠١٥ في لبنان (بيروت، مدينتي) ضمن الحملات الانتخابية الرئيسية في لبنان. فبدلاً من التأكيد على «بيروت مدينتنا» لإعادة التفكير في المدينة باعتبارها فضاءا يتقاسمه الجميع ويتحدى المنطق الفرداني للنيوليبرالية، أكّد الضمير ‹ي› في لفظة ‹مدينتي› على العلاقة الفردية القائمة بين المحتجّ والمدينة. وعلى نحو مماثل، وعقب الانهيار المالي سنة ٢٠١٩، قام الناشطون خلال الغليان الجماهيري اللّبناني برشم كتابات وطلاء نوافذ المصارف وواجهاتها برسومات الغرافيتي حاملة لشعار «ردولي مصريّاتي (أموالي)» بدلاً من «ردولنا مصرياتنا››. ولئن كان الغضب الشعبي الجماعي ضد المصارف بارزا للعيان تظلّ الثقافة السياسية التي تشكل النشاط نتاج النظام الذي تحاربه.

يذكر أنّ تركيز عديد الحملات على نهج قانوني وقائم على أساس الحقوق يبدو منعزلا عن الواقع الذي يتخبّط فيه كل من لبنان والعراق. إذ تتّسم النّظم القانونية والقضائية في كلا البلدين بالضعف والفساد ولا تحظى بثقة الناس أو لا تحظى إلا بقدر ضئيل منها. وعليه لا تحتلّ لغة «الحقوق» و»الالتزامات» حيّزا مركزيا في مخيال الناس السياسية في تلك البلدان. ومع ذلك، فقد ركزت العديد من الحركات والحملات السياسية البارزة على «حقوق» الفرد بصفتها جوهر نشاطهم. تتضمّن بعض الأمثلة حملة العراق «نازل آخذ حقّي» التي أشرنا إليها سابقا، أو مثال مجموعة «لحقّي» السياسية النّشطة بكثافة في الانتفاضة اللبنانية. يعبّر مثل هذا التأكيد على التّوق إلى بناء الدّولة-الأمّة الحديثة المتَخيَّلَة، التي تكفل فيها المؤسساتُ الحقوق الفردية بالتّساوي ودون تمييز بعيدا عن الفساد والمحسوبية الطائفية.

من نتائج النظام الطائفي الليبرالي الجديد الأخرى في كل من العراق ولبنان غياب المنظمات السياسية أو النقابات التي تمثل بديلاً سياسيًا او اجتماعياً يمكن أن يعمل بمثابة سقالة تدعم تحوّل الانتفاضة إلى نظام سياسي جديد. وفي خضمّ انتشار جائحة COVID-١٩ مؤخّرا في كلا البلدين ، يغدو ظهور «نحن» الضائعة وتنظيمها أولوية من أجل إلحاق الهزيمة بنظام بات عجزه على حماية المجتمع سواء من الكوارث الاقتصادية أو من الجوائح الصحية أمرا بارزا.

توجّه كلّ المراسلات إلى ريما ماجد rm138@aub.edu.lb

# > الإعلام والتواصل في الرأسمالية الرقمية: منظورات نقدية

مارلن فان دير إيكر (Marlen van den Ecker)، جامعة فريدريش شيلر/ينا، ألمانيا، وسيباستيان سيفيناني (Sebastian Sevignani)، جامعة فريدريش شيلر/ينا وجامعة بادربرن في ألمانيا

غالبًا ما يعمل المستخدمون في الرأسمالية الرقمية كعمال بدون أجر. الصورة بواسطة أليكس كوتليارسكي / unsplash.com.

تطور تكنولوجيا الإعلام المعاصرة وتستعمل من أجل التواصل ضمن شروط اجتماعية كثيرا ما توصف بـ«الرأسمالية الرقمية». يختلف المفهوم عن المجتمع «ما بعد الصناعي» و«المعلوماتي» أو حتى «مجتمع المعرفة العالمي»، إذ تشير «الرأسمالية الرقمية» إلى أن التغيير الاجتماعي يُظهر استمرارية مهمّة في ما يتعلق، في الآن ذاته، بالعلاقات الاجتماعية والاستغلال الاقتصادي والاغتراب الثقافي والهيمنة السياسية.

تؤدي الرأسمالية الرقمية أدوارا مختلفة حول العالم: ففي حين تدعم تشكل طبقات مبدعة وعالمية وتحفّز النزعة الاستهلاكية، يكسب ملايين الناس عيشهم عبر استخراج المواد الأولية الضرورية أو عبر تجميع المكونات في ظروف عسيرة. لكن توجد أيضا وحدة ضمن الاختلاف: يمثل المستعملون طبقة جديدة تستغلها منصات الإعلام الرقمي أو مصنّعو الإعلام الرقمي، تُهدّد تكنولوجيا المراقبة الحقوقَ الشخصية للمواطنين، وتمنع المصالحُ الرأسمالية ظهورَ الإعلام المنظم ذاتيا مع ما يشمله من ديموقراطية قاعدية وقدرات تغييرية.

مع تزايد أهمية تكنولوجيا الإعلام الرقمي، توفر سوسيولوجيا الإعلام والتواصل النقدية رؤى لفهم التغيير الاجتماعي في شكله الواسع وتلعب دورا رائدا في تخصصنا. فهي تعزز سوسيولوجيا الصناعة والعمل بتفسيرها موجات جديدة من طرائق التنظيم وأنشطة العمل وسلاسل القيمة. وتتفاعل مع سوسيولوجيا الاقتصاد والاستهلاك بتفحصها الدّورَ المهم الذي تضطلع به البيانات الضخمة والخوارزميات والإعلان محدد الأهداف/المستهدفين والمنصات الرقمية باعتبارها أسواقا جديدة. وتتعاون سوسيولوجيا الإعلام و التواصل مع سوسيولوجيا الثقافة والسياسة، لفهم الصناعات الثقافية الرقمية والتحول الجاري في المجالات العامة. وهي تحفّز النظرية الاجتماعية بإظهارها ضبابية

العلاقة بين التواصل والعمل ضمن الظواهر الرقمية على غرار «المنتج المستهلك».

نأمل أن تفتح الرؤى النقدية التي تحويها مقالات هذه الندوة مجالات لمبادرات جديدة لتقفي جذور هذه المسائل.

يبدو أن ليس للبحث الاجتماعي النقدي المتوفر إلا القليل ليقوله حول الإعلام والتواصل، وكثيرا ما تتحاشى الأبحاثُ حول التواصل مسائل الاستغلال في العمل الرقمي. وهنا تقيم ماريسول ساندوفال وسيباستيان سيفينياني ربطا بين التواصل والعمل عبر التفكير في «الاستغلال الرقمي». وكثيرا ما يتم إهمال أن انتاج ثقافة الإعلام العالمية المعاصرة يعتمد على التواصل والتعاون –الواقعان تحت سيطرة وإدارة شركات التكنولوجيا الكبرى. نحن، مستعملي لمنصات الإعلام الاجتماعي، نمثل عمالا رقميين بلا مقابل لتلك الشركات التي تتغذى على الآثار المعلوماتية للناس. ويتناول الباحث الأسترالي مارك أندرييفيتش أيضا منطق نماذج الأعمال القائمة على المعطيات. يتعامل مقاله مع النزعة المتزايدة لاستعمال المعطيات المنتجة آليا، ودور ملكيتها ومراكمتها الرأسمالية. وعوض التساؤل إن كان يجب توظيف الأنظمة المؤتمتة، يتساءل أندرييفيتش حول كيفية تصميمها حتى الآن.

أما جاك لينشوان كيو من هونغ كونغ، فيناقش إمكانية تشكل طبقة عمالية رقمية جديدة. ويشير نموذج الصين إلى أن تكنولوجيا الرقابة الحكومية فعالة في ممارسة الرقابة الاجتماعية مجاليا. ولكن، وعلى ما يشير كيو، وعند التركيز على أنماط زمنية مختلفة، يمكن للطبقة العاملة الرقمية الكشف عن قدرات تغييرية عند انخراطها في تحركات جماعية على غرار التباطؤ في العمل وتعطيله أو الإضراب عنه. يتعلق النضال الطبقي للعمال الرقميين بالدفع في اتجاه طرق جديدة لكسب سيادة على الزمن.

ويشكك زميلنا الكندي تانر ميرليز في أن الصين منافس جدي للولايات المتحدة. ويشير الباحث إلى أن الولايات المتحدة لا تكتفي بأن تمتلك أكبر اقتصاد وقوة عسكرية، بل إن تكنولوجياتها الرقمية وصناعاتها الثقافية تفوق، اليومَ، نظيرتها الصينية بكثير لناحية الحجم والنطاق والأرباح.

أما المقال الأخير الذي كتبته زميلتنا العزيز ماندري تروغر، فيقدم لنا درسا حول تاريخ التحولات ما بعد الاشتراكية في أنظمة الإعلام عقب توحيد ألمانيا. في ربيع ١٩٩٠، انهارت مبادرات لا يمكن حصرها في جمهورية ألمانيا الديموقراطية كانت تسعى لتشكل صحافة شرق ألمانية ديموقراطية وحرة، وذلك من طرف حفنة من المجموعات السياسية والاقتصادية من غرب ألمانيا وضعت سريعا بنى سوق تخدم مصالحها. ويمثل ذلك نموذجا مثاليا عن الكيفية التي بها يجرى على مدى التاريخ تقويض البنى التحتية الإعلامية والقدرات الديموقراطية من طرف المصالح الاقتصادية الخاصة. ■

توجه كل المراسلات إلى مرلين فان دين إيكر marlen.van.den.ecker@uni-jena.de
وإلى سيباستيان سيفينياني sebastian.sevignani@uni-jena.de

# > الاستغلال الرقمي:
# ربط التواصل بالعمل

ماريسول ساندوفال (Marisol Sandoval)، جامعة لندن، المملكة المتحدة، وسيباستيان سيفيناني (Sebastian Sevignani)، جامعة باندربرن وجامعة بينا، ألمانيا

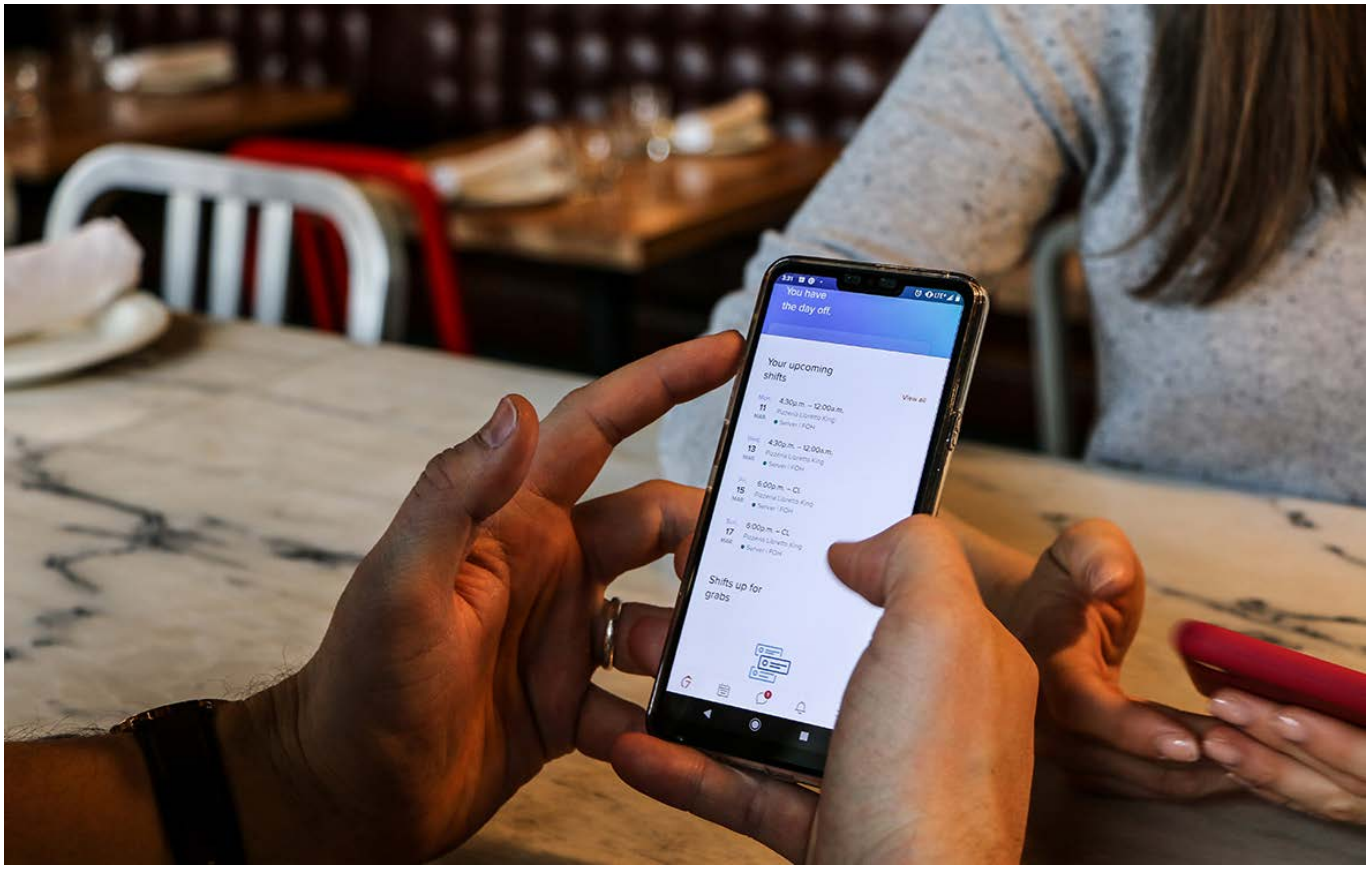


**عند تحليل وسائل الإعلام والاتصال ، غالبًا ما يتم التغاضي عن دور العمل. الصورة عن طريق unsplash.com / 7shifts. المشاع الإبداعي.**

تواجه سوسيولوجيا الإعلام النقدية وسوسيولوجيا التواصل معضلة نظرية وعملية: تولي النظرية الاجتماعية، المتأثرة بالتفكير الماركسي والماركسية، أهمية للنشاط الانتاجي في فهم زخم التحول الاجتماعي، لكن التواصل والإعلام يبقيان مسألتين هامشيتين في نظرها. في المقابل، تحلل أبحاث التواصل النقدية تأثيرات الأيديولوجيا والإعلام، لكنها كثيرا ما تتجاهل العمل. ويبدو أن تمييز يورغن هابرماس بين النشاطين الأداتي والتواصلي يهيمن لا فقط على سوسيولوجيا الإعلام الجماهيري ودراسات التواصل، بل يفرض كذلك قيودا على التقليد النقدي. يضع ذلك حدودا مهمة لفهم الإعلام والتواصل في عصر الرقمنة. بناء على ذلك، نبسط هنا مقاربة تكاملية تستند إلى تقاليد البحث الإنسانوي النقدي. ونقترح ثلاث طرق يترابط عبرها الاتصال والعمل عمليا ونظريا.

## > ظروف العمل في الإعلام

بداية، قد تكون أوضح طريقة لربط التواصل بالعمل هي التعامل بجدية مع ظروف العمل التي تقوم عليها ثقافة الإعلام المعاصر في كامل العالم. بعد أن تحدث النقاد عن غياب العمل في دراسات الإعلام والتواصل، تناولت عدة دراسات في العقد الماضي ظروف العمل في عدد من مهن قطاع الإعلام والثقافة، ومن بينها الصحافة والتصميم والموضة والإعلام والفن. وتشير تلك الدراسات إلى أنه خلف أخلاقيات الجدارة والانفتاح والإبداع والاستقلالية وتحقيق الذات المحيطة بهذه الصناعات، تختفي تفاوتات بنوية على أساس العرق والطبقة والجندر والعقود الهشّة والعمل غير مدفوع الأجر وثقافة العمل لساعات طويلة وضغوط العمل والقلق ولوم الذات والتنافسية والفردانية.

يكشف فحص أكثر تأن لسلاسل تزويد الانتاج الثقافي العالمي ارتباطا هيكليا أعمق بين ثقافة الإعلان والانتاج الجسدي. لم تكن ثقافة الإعلام المعاصرة لتوجد من دون عمل آلاف العمال الصناعيين الذين يجمّعون الحواسيب والمنتجات الإلكترونية في مصانع تتناثر حول العالم. يُظهر البحث حول العمل في صناعة الإلكترونيات أن الثقافة الرقمية الحديثة تستند إلى صناعة تؤبّد ظروف عمل مشابهة لتلك التي سادت خلال الأيام الأولى للرأسمالية الصناعية.

دون الخوض في الفضائح، على غرار سلسلة الانتحارات في مصانع شركة «فوكسكون» المزوِّدة لشركة «آبل»، يبقى جزء كبير من الواقع اليومي لهؤلاء العمال مخفيا وراء المظاهر الأنيقة للمعدات المتطورة وحملات الدعاية التي تشدد على البهرج والتجديد. يُظهر النظر إلى الصحافيين والمصمّمين والفنانين على أنّهم عمال، واعتبار تصنيع الأجهزة الإلكترونية عملا صناعيا واتصاليا، أن الإعلام والفن والاتصال لم تكن مجرد ظاهرة فوقية بل هي جزء من الاقتصادات الرأسمالية وبنى الاستغلال.

## > التواصل من أجل الإنتاج

ثانيا، يمكن القول إن الإنتاج يتطلب تواصلا وتعاونا. يجري الإنتاج ضمن علاقات إنتاج اتصالية. تتفاعل هنا سوسيولوجيا الإعلام والتواصل مع سوسيولوجيا العمل والأبحاث حول كيفية تنظيم العمل وإدارته. يخلق الإعلام (الجديد) وتقنيات التواصل، على غرار البريد الإلكتروني والهواتف الذكية والمنصات الرقمية، ثقافة اتصال دائم ويساهم في تمديد ساعات العمل ويشمل أشكال عمل جديدة غير مدفوعة الأجر في كثير من الأحيان.

كما تكثف هذه الأشكال العمل وتجعل تقسيمه في أماكنه أكثر فعالية ومرونة خدمةً لمصالح رأس المال. في حالة بعض قطاعات القوة العاملة، تدعم تطبيقات الإعلام على غرار «سلاك» الانتقال إلى أشكال عمل أكثر استقلالية ومبنية على الحوار والاستكشاف. ولكن ردود الفعل المسجلة آليا وأدوات التقييم تستخدم بحيث تضمن أن تكون أشكال العمل التعاونية والتواصلية «المستقلة» تحت سيطرة من يملكون أدوات الإنتاج التواصلي وإدراتهم.

## > التواصل بوصفه إنتاجا

الخيار الثالث لربط التواصل بالعمل غير متوقع نوعا ما: يمكن اعتبار التواصل نفسه عملا وإنتاجا. يصير ذلك ممكنا إن اعتبرنا أن للتواصل نفس بنية العمل، وإن أدمجنا كليهما في إطار مشترك باعتبارهما نشاطا انتاجيا. يستعمل البشر أدوات ومواد (أولية) لإنتاج أشياء وبالتالي يطورون ذاتيتهم ويصقلونها. هذه هي نقطة انطلاق الأنتروبولوجيا الماركسية التي تعتبر البشر كائنات اجتماعية نشطة ومنتجة ومتعلمة.

عوض تجسيد قدرات الشخص في أشياء مادية، يستعمل التواصل علامات ورموزا بوصفها أدوات للتواصل (رايموند ويليامز)، أي علامات ورموزا ووسائل إعلام اخرى لإنتاج المعلومة. يعبر الأصل اللاتيني لمفردة معلومات (in-formare) عن ذلك بشكل جيد، فهو يعني الصياغة أو التأثير أو إعلام شخص ما. يتوجب فك العلامات المُنتَجة أو المعاني المشفّرة (وفق عبارة ستيوارت هال والدراسات الثقافية البريطانية)، ولذلك تأثيرات: فعوض تأطير العالم المادي، يؤطر التواصل التنظيم النفسي للمتّصل، وكل تفاعل، مهما كان مباشرا، يجري بواسطة هذا العالم الرمزي-المادي.

فلنتناول مثلا المستعملين الذين يتم إغراؤهم لدخول الحديقة المسيّجة لمنصات التواصل الاجتماعي الاحتكارية، على غرار فيسبوك وانستغرام وويبو وسنابشات وتيك توك، وغيرها. ضمن الإطار الجديد المقترح لهذه المنصات، يقوم المستعملون بالتواصل، لكنهم في ذات الوقت منتِجون. يخلف تواصلهم باستمرار آثارا في شكل معطيات، يوظفها رأس المال ضمن نماذج تجارية قائمة على المراقبة. في غياب النشاط التواصلي لمستعملي الانترنت، وتوظيف ما ينتجونه، لن تكون هناك سلعة يمكن بيعها لقطاع الاعلانات ولا أرباح لوسائط التواصل الاجتماعي. ضمن هذه العلاقة الاجتماعية غير المتكافئة والاستغلالية بين العمل/التواصل ورأس المال، يسعى هذا الأخير إلى دفعنا لتكثيف استعمال الوسائط الرقمية، إذ يوجه نشاطنا التواصلي ويوظفه في الإعلان والاستهلاك. يستوعب رأس المال أنشطة المستعملين، ورأس المال (الوسائط الرقمية) هو نشاط تواصلي (ميّت) تهيمن عليه الطبقات الاجتماعية الثرية لمزيد استغلال الآخرين.

لكن، لا تكتفي الغاية الربحية للوسائط الربحية باستغلال التواصل وإعادة إنتاج العلاقات الاجتماعية غير المتساوية لصالحها، بل تتخطاها لتشمل شكلا أوسع للاغتراب الرقمي. في عصر البيانات الضخمة والخوارزميات، المبنية على نشاطنا التواصلي، من الصعب إيجاد شكل من أشكال تحديد المصير المعلوماتي أو حتى تصور دون تحدي الاقتصاد السياسي الذي تقوم عليه الرأسمالية الرقمية. بدأت مصادرة المنتجات التواصلية في تحويلنا لا إلى ذوات، بل إلى لوازم للعصر الرقمي.

عبر توسيع تحليل الثقافة الإعلامية إلى ما هو أبعد من المحتوى الإعلامي وأثاره، تجعلنا المقاربة الإنسانوية التكاملية في موقع أفضل لفهم تعقيدات رأس المال التواصلي ونقد التوزيع غير المتساوي للعمل الثقافي العالمي. وتسمح لنا أيضا بتسليط الضوء على لحظات التضامن الممكن الناتجة عن تجربة الاستغلال والاغتراب المشتركة من طرف رأس المال الإعلامي العالمي. ويبقى بحث طرق تشكل التواصل والعمل عبر تناقضات الرأسمالية العالمية والطريقة التي يمكن أن تساهم في تغييرها مهمة مستمرة لعلم اجتماع الإعلام والتواصل.

توجه كل المراسلات
إلى ماريسول ساندوفال marisol.sandoval.1@city.ac.uk
وإلى سيباستيان سيفينياني sebastian.sevignani@uni-jena.de

# > أتمتة الرأسمالية

مارك أندرييفيتش (Mark Andrejevic)، جامعة موناش، أستراليا

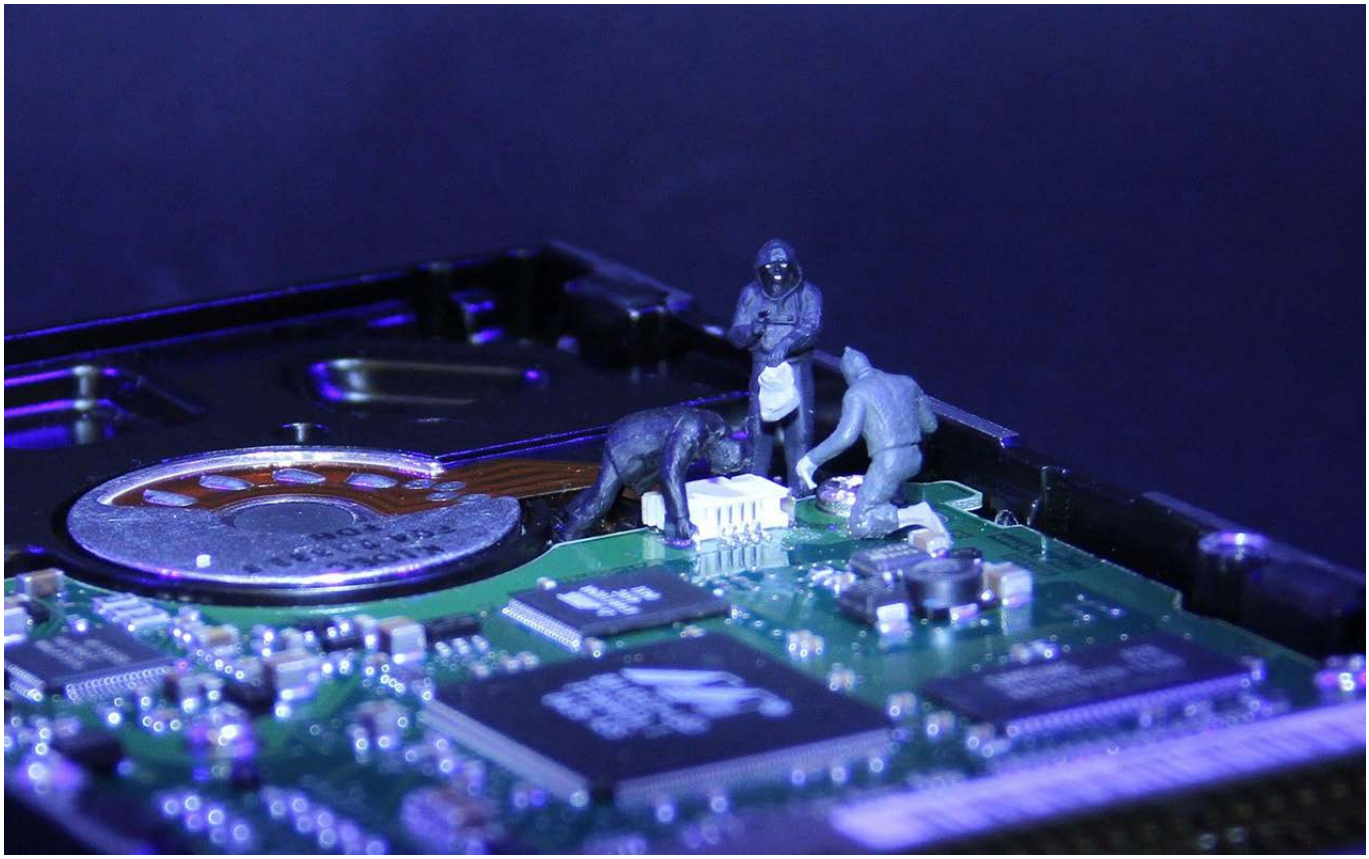

**الأتمتة: إنشاء عالم مادي مخصص لخدمة البشر؟**
**الصورة عن طريق فرانك V./unsplash.com. المشاع الإبداعي.**

تثير فكرة "الأتمتة" في المطلق وبشكل مجرد من علاقاتها الاجتماعية، هوامات حول عالم مادي مكرّس لخدمة البشر: منازل تلبي حاجاتنا، مصانع تعمل من أجلنا، فضاءات تتفاعل معنا عبر فتح الأبواب وعزف الموسيقى وحتى الإمساك بنا عندما نهم بالسقوط. ولكن، في ظل العلاقات الاجتماعية المعاصرة، تكتسي الأشكال الملموسة للأتمتة طابعا متشائما يقارب الاغتراب. نعرف أن أنشطتنا التي تمر عبر أنظمة مؤتمتة تشكّل بيئتنا المعلوماتية، على غرار الموسيقى والأخبار المتدفقة عبر منصاتنا وصفحات نتائج البحث عبر المحركات الإلكترونية، رغم أننا لا نعلم كيف يتم ذلك. نعرف أيضا أن الأنظمة المؤتمتة تقيّم، في كثير من الحالات، أداءنا في فضاء العمل وجدارتنا الائتمانية وفرص عيشنا.

تتزايد أهمية دور الأتمتة على كافة الأوجه الاجتماعية بسبب البنى التحتية التفاعلية التي نعمل على بنائها. يولد ذلك كثيرا من البيانات بشكل آلي، إلى درجة أن السبيل الوحيد لاستعمالها هي معالجتها آليا أيضا. إن المعلومات الرقمية تعيد تشكيل عالمنا، وترافقها الأتمتة بالضرورة.

يتعلق السؤال الأهم الذي يطرحه دارسو الإعلام بالشكل الذي تتخذه الأتمتة عند تكيّفها مع أولويات رأس المال. هذا هو السؤال الذي كان يجب طرحه حول التفاعلية عندما كان يتم اعتبارها في المطلق بشارة للديموقراطية والتمكين الجماعي. ويجب الآن طرح السؤال حول "وعد" الأتمتة التي عوضت التفاعلية، ذلك المفهوم الذي برز مطلع الألفية، قبل أن يتراجع منذ ذلك الحين. ليس السؤال جديدا، فهو موضوع متكرر في نقد الاقتصاد السياسي، واستمراره يلقي بظلاله على الرأسمالية. إذا ما كان لسقوط شركة "كامبردج أناليتيكا" ورد الفعل السلبي على "رأسمالية الرقابة" أي أثر بنّاء، فإنه يتخذ شكل إحياء التركيز على الشكل الاقتصادي-السياسي للسلطة، والتركيز في سياق الإعلام على الأنظمة المؤتمتة التي تشكّل بيئتنا المعلوماتية. لا يتعلق السؤال بحدوث الأتمتة، بل بكيفية حدوثها.

تتطلب الإجابة على هذا السؤال فهم منطق الأتمتة في ظل شروط الملكية والتراكم الرأسمالي. بالنظر إلى سرعة تطور التكنولوجيا، تتمثل إحدى المقاربات المثمرة في فهم المنطق الذي تبنى عليه طرق استعمال الأتمتة في تعزيز السلطة

والرقابة. أفضلية هذه المقاربة هي تتبعها للروابط الجامعة للتطورات الحديثة وتحديدها للاتجاهات والميول المستقبلية. الهدف من ذلك بالطبع هو التوقع عوض رد الفعل: تخيل إمكانية تشكيل التكنولوجيات وفقا للأولويات المتشاركة عوض الاستسلام للجيل القادم من أمثال مارك زوكربرغ وجيف بيزوس.

سنبدأ بتحديد ثلاث اتجاهات للأتمتة في ظل الشروط الحالية، وبحث انعكاساتها: الاستباقية (preemption)، الإطلاقية (framelessness) والعملانية (operation-alism).

تشير الاستباقية إلى إدارة المخاطر والفرص بناء على توقعات مستخرجة من البيانات المجمعة بشكل مؤتمت. هذا المنطق بصدد الانتشار: تتوقع شركة أمازون إمكانية إرسال منتجات لنا قبل أن نرغب فيها (رغبة استباقية)، وتتخيل الأمننة الاستباقية إمكانية إحباط جريمة لحظة وقوعها. تعدنا أنظمة التأمين الجديدة المؤتمتة بأنها تستطيع رصد لكمة لحظة وقوعها، أي قبل أن تصيب هدفها. الأجزاء من الثانية الفاصلة بين الحركتين تمثل الفاصل الزمني للاستباق المؤتمت: هي المدة التي قد يتمكن فيها النظام يوما من التدخل قبل وصول اللكمة. الاستباق، في كل هذه السياقات، يقوم على الاستشعار والجمع المؤتمت للمعطيات. تتطلب معرفة رغبة المستهلك ونيّة المجرم قبل أن يعلما بها جمع أكبر قدر من المعلومات عن طريق أجهزة استشعار مدمجة والجمع الشامل للبيانات. لا يمكن إذا فصل الاستباق على المراقبة الدائمة والشاملة: جمع كل شيء والاحتفاظ به إلى الأبد.

تعني الإطلاقية في آنٍ السعي (المستحيل) لإعادة إنتاج العالم في شكل رقمي (أي عدم ترك أي شيء منفلت) والتطويع المستمر للمعطيات. تصير أطرنا التقليدية لمعالجة المعطيات عاجزة عند إعلامنا أن محرك البحث الإلكتروني بإمكانه توقّع أدائنا الوظيفي بشكل أفضل مما لو قمنا نحن بتعبئة نموذج طلب العمل، أو أن عدد المكالمات التي يسمح لنا بإجرائها مع أمهاتنا يعتمد على أهليتنا الائتمانية. لا فائدة للتفسيرات السردية في مثل هذا السياق، لأنها تحاول تشكيل إطار عبر محاولة شرح أهمية متغيّر ما، لكنها تهمل الترابطات التي تعتبر أن بإمكانها إهمالها تماما. كما قال كريس أندرسون (Chris Anderson) في نعيه للتفسير: "فلنتخلص من كل نظرية حول السلوك البشري، من اللسانيات إلى علم الاجتماع. انسوا التصنيف والأنطولوجيا وعلم النفس. من يدري لماذا يقوم الناس بما يقومون به؟ المهم أنه يمكننا تتبع سلوكهم وقياسه بدقة غير مسبوقة. عند الحصول على معطيات كافية، تصير الأرقام غنية عن الشرح". استنادا إلى عمل هارون فاروقي (Harun Fa-rocki) حول الصور "العملية"، يمكن أن نصف هذا بـ"العملانية": معلومات لا تحتاج أن تؤوّل لأنها في حد ذاتها أفعال. يعني ذلك أنها تنتج معنى دون الحاجة إلى تأويل: من يستعمل محرك البحث الصائب أو يقوم بالاستثمار الصحيح يحصل على الوظيفة أو القرض. من يناسب النمط المحدد يقع توقيفه أو ترقيته أو استهدافه.

تنطبق هذه التصنيفات، الاستباقية، الإطلاقية والعملانية، على كافة العمليات المؤتمتة من الإعلانات الموجَّهة إلى ضربات الطائرات المسيّرة الدقيقة، من البيع وصولا إلى القتل. تكمن السلطة وفق هذه التصنيفات في أيدي من يملكون النفاذ إلى المعطيات والقدرة على معالجتها. يتطلب الجمع الآلي للمعطيات معالجة مؤتمتة وهو يسهّل التعامل المؤتمت معها. في الآن ذاته، تشير هذه التصنيفات إلى موقع مقاومة: حدودنا غير القابلة للاختزال. هدف السلطة هو حجب ضخامة طموح الإطلاقية واستحالتها، ما يعني أنه لا يمكننا إتقان الاستباق ولا الاستغناء عن التفسير. ■

توجه جميع المراسلات إلى مارك أندريفيتش Mark.Andrejevic@monash.edu

# > الزمنية وتشكيل الطبقة العاملة الرقمية الصينيّة

جاك لينشوان كيو (Jack Linchuan Qiu)، جاك لينشوان كيو، الجامعة الصينية في هونغ كونغ

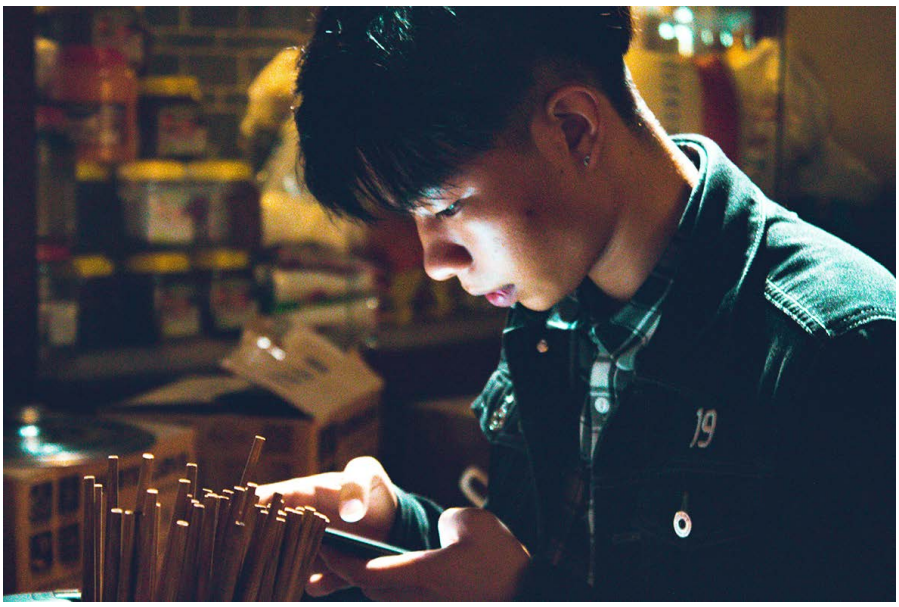

أصبحت التقنيات الرقمية منتشرة في كل مكان. يمكن استخدامها للسيطرة ولكن أيضًا للثورة. الصورة بواسطة أوين وينكل / unsplash.com. المشاع الإبداعي.

اعتمادا على منصات الإعلام الرقمي والخدمات القائمة على تحديد الموقع وعلى الذكاء الاصطناعي، عززت الحكومة بشكل كبير الرقابة الاجتماعية على التحركات المجالية لسكانها والجغرافيا النامية لمدنها وريفها. مع ذلك، يجادل هذا المقال أنه في حال نقلنا تركيزنا من المجالي إلى الزمني عند النظر في صنع الطبقة العاملة الرقمية الصينية وتفكيكها، سنرى أن رقابة بكين بصدد الانحلال. يجري الحديث عن الطبقة هنا بمعنييها الماركسي والفيبري، اللذان يتناسبان على التوالي مع "زمن الثورة" و"زمن الاستهلاك".

الثورة والاستهلاك نمطان زمنيان مختلفان: الأول هدّام وجماعي ومعاد للرأسمالية وناظر للمستقبل وبطولي ومفرط التاريخية، وأطلِقُ عليه عبارة "الزّمن النّاتئ"، في استعارة لعنوان مقال ريتشارد فلوريدا (Rich-ard Florida) "العالم ناتئ"، أما الثاني فهو مستمر وفرداني ونيوليبرالي وراهني ودنيوي وغير تاريخي، وأُطلِقُ عليه عبارة "الزمن المسطح"، في استعارة لأطروحة توماس فريدمان (Thomas Friedman) "العالم مسطح".

اخترتُ التركيز على الطبقة العاملة الصينية لأنها، مقارنةً بمجموعات اجتماعية أخرى، تنزع للعيش في أزمنة أكثر تعددا. يوفر ذلك معرضا لأنظمة زمنية تتعايش رغم وجود نزاعات داخلية بينها، مايسمح بفحص ديناميكي للتفاعل بين الزمن الناتئ والزمن المسطّح.

هما قطبا حقل مغناطيسي مشبع بأزمنة عِدَّةٍ تمثل، وفق الإطار الذي وضعه رايموند ويليامز، المتخلف والمهيمن والصاعد. الزمن المسطح هو المهيمن في صفوف أغلب العمال في حياتهم اليومية المرقمنة، فيما يتخفى الزمن الناتئ في شكل ثابت أو يتصاعد قوّةَ تغيير مُحدثا شروخا في الزمن المسطح الذي يمكن أن نطلق عليه أيضا "اللازمان"، وفق عبارة مانويل كاستلز (Manuel Castells). في حين يدعم الزمن الناتئ النضال الجماعي وتحول الطبقة العاملة الرقمية إلى طبقة لذاتها، يعوق الزمن المسطح التشكل الطبقي عبر تشجيع العمال على العيش في ظروف مؤقتة، وعلى حلم أحلام ليست لهم، ونسيان أن هوياتهم قد تقود إلى شيء مميز: تضامن الطبقة العاملة.

الناتئ والمسطح متشابهان أيضا. في الصين، يسير كلاهما عكس الخَطيَّة الزمانية التي تميز الأنظمة السابقة سواءٌ أكانت الكونفوشيوسية (التي تعطي قيمة للنكوص) أم البوذية (التي تعتمد التناسخ الدائري) أم النزعة الحداثية (التقدمية لكنها متوقعة). أما الزّمن المسطّح فهو غير نكوصي ولا تقدمي أو دائري، ويعرَّف الزمن الناتئ بحافته الخشنة الناشئة عن التصادم بين التقدم والنكوص التي تنتج عن ما يسميه ستيوارت هال (Stuart Hall) "سياسة بلا ضمانات".

الزمن الناتئ والزمن المسطح قويان نتيجة تزامنهما. ومن الأمثلة على ذلك الإضراب الوطني لسواق الشاحنات ضد "يونامان" (منصة النقل الصينية

للمسافات الطويلة) عام 2018، وهو شبيه بالنضالات ضد شركة "أوبر" في مدن غربية ولكنه كان على مستوى وطني. ومن الأمثلة أيضا، كرنفال التجارة الإلكترونية الذي ينتظم "يوم العزاب" كل 11 تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام، حين ينغمس المستهلكون الصينيون من طبقات اجتماعية مختلفة في فورة تسوق إلكتروني. يمكن أن يعيش العمال في الزمن المسطح 360 يوما في العام، وخمسة أيام في الزمن الناتئ نتيجة أسباب بنيوية تؤدي إلى نشاط فاعل.

التمييز الأساسي بين أنماط الزمن المذكورة- الناتئ أو المسطح، الكنفوشيوسي أو البوذي أو الحداثي- يعود إلى ما تطلق عليه جودي واكمان (Judy Wajcman) "السيادة الزمانية"، وهو بيد من يملك السلطة العليا لتحديد الزمن، من حيث تحديد الوحدة الأساسية للزمن؟ وكيفية ترابط الوحدات ببعضها البعض؟ وتحديد الكلية الزمنية المجدية؟

وفي حين تفترض الأنماط التقليدية للزمن وجود سيادة متعالية، تتمثل الزمنية الحداثية في السياق الصيني في النزعة الدولانية، سواء أكانت دولانية اشتراكية أم دولانية رأسمالية. الحزب الشيوعي الصيني يمثل السيادة الزمنية الحداثية الأكثر وضوحا. مع ذلك، يتحدى الزمنُ الناتئ والزمن المسطحُ النظامَ الزمني الدولاني، ما يخلق فراغا يملأه الفاعلون غير الدولانيين: الشركات في الزمن المسطح، والنشطاء في الزمن الناتئ.

ليست الزمنية، طبعا، ساكنة أبدًا، خاصة في صين اليوم التي تتميز بالعلمنة والفردانية والحركية المتزايدة. وفي حين توجد بعض الجدّة التي أتت بها الهواتف الذكية ومقاهي الإنترنت، يوجد في الواقع تواصل تاريخي أكثر مما توجد قطيعة في ما يتعلق بالتجارب الجماعية للطبقة العاملة الصينية منذ بداية القرن العشرين.

وبالفعل، يتوجب عادة على العمال الانسياق وراء الزمن الذي يفرضه عليهم رؤساء العمل –الزمن الصناعي لمعملهم؛ والزمن المسطح للشركة الذي يدير إعلامهم الاجتماعي. لكن بين الحين والآخر، حين يحصل حادث مهني، عندما توجد تظلمات جماعية ضد سوء الإدارة، عندما يعطل فيروس كورونا المستجد الاقتصاد، تولد المخاطر الوجودية على الطبقة العاملة الرقمية نمطا زمنيا بديلا يتسيّده العمال أنفسهم. حينها يتباطأ العمل أو يتوقف أو يتعطل، وتشنّ إضراباتٌ غير منظمة. يتعلق الصراع الطبقي في هذه الحقبة الرقمية بإقامة نظام زمني بديل يحدده العامل، هو الزمن الناتئ.

ويمثل بروز الزمن المسطح ظاهرة عالمية، حيث تنشر شركات المحتوى القائمة على الذكاء الاصطناعي الأخبار الزائفة، لتشكل ما يطلق عليه آدم غرينفيلد (Adam Greenfield) "اليومي ما بعد الإنساني". يحوي الزمن المسطح مستويين: أولٌ للمستهلكين ويفترض أن يكون "طبيعيا"، تسيّره قوانين علم المعطيات وقوانين وول ستريت، وآخر لشركات تكنولوجيا المعلومات، إذ تسطو الشركات على الزمن عبر الملكية الخاصة، وتتلاعب به وتستعمله مادّةً أولية لمراكمة رأس المال.

ولكن، يوجد أمر غريب كلما ترسخت نزعة عالمية تعود جذورها إلى الصين: تتراجع الدولة بشكل غير متوقع. تمثل الصين إحدى أقوى الدول في تأميم الزمن، لا فقط عن طريق المدارس والإعلام الجماهيري، لكن كذلك عبر عمليات التعبئة السياسية التقليدية خلال الحقبة الماوية وبعدها. منذ إصلاح السوق الذي نفذه دينغ شياو بينغ عام 1992، استمر الحزب الشيوعي الصيني في الاضطلاع بدور مركزي في التخطيط المجالي عبر إقامة البنى التحتية العملاقة التي بدأت في الانتشار في أنحاء أوراسيا وإفريقيا والأميركيتين. ولكن، خلال حقبة شي جين بينغ، فشلت السلطات في إبقاء قبضتها محكمة على الزمن.

حاول الحزب-الدولة القيام بذلك. ولكن رغم جهود الدولة، انتقلت السلطة العليا للتلاعب بالزمن من السلطات العمومية إلى الشركات الخاصة. في ما يخص العمال، لم تبلغ أي حملة قادتها الحكومة المستوى الذي بلغه احتفال "يوم العزاب". ظلّ الزمن المُدْوْلَنُ في مكانة شبه ثابتة. وصار العرض التلفزيوني اليومي في وقت الذروة لأنشطة شي جين بينغ أمرا رتيبا، مختزلا في لقطة ثابتة لجموع تصطف للحصول على شي يمتد عدة دقائق، ما يشير إلى أن الزمن المدولن صار أجوفا ومدمجا في الزمن المسطح.

بالنسبة للعمال الصينيين، يرمز عام 2004 إلى عودة الزمن الثوري في عصر الانترنت، حيث اخترقت ثلاث نضالات، في محافظات شانتشي وشيشوان وغواندونغ، الرقابة على المعلومات التي وضعتها السلطات المحلية، وذلك عبر المنتديات والمدونات الرقمية. منذ ذلك الحين، صار اعتياديا أن يعلن العمال-المتمردون المسلحون بالإعلام الرقمي الانتصار، الكامل أو الجزئي، على أرباب عملهم أو على رقيب السلطة، على غرار ما جرى عام 2010 لدى إضراب شركة "هوندا لوكس"، وإضراب عام 2014 في مصنع "يو يان" للأحذية، وإضراب عام 2018 في شركة "جاسيك".

أختم بإشارة إلى المقابلة التي وضعها جورجيو أغمبن (Giorgio Agamben) بين "الزمن المسيحاني" و"الزمن المتسلسل"، وهما نمطان زمنيان موازيان للمقابلة بين الزمنين الناتئ والمسطح. قال أغمبن بخصوصهما إن "الزمن المسيحاني لا يكمن ضمن الزمن المتسلسل: فهو إن جاز القول جزء من الزمن المتسلسل، جزء يمر عبر مسار انكماش يغيّره بشكل كامل". وبالنسبة إلى الطبقة العاملة الرقمية الصينية، ظهر الزمن المسيحاني بالفعل. مع الانتشار الواسع للإعلام الرقمي وهيمنة الزمن المسطح، عادة ما تكون نشأة الزمن الثوري غير مرئية للعين. لكن الناتئ يكمن داخل المسطح. تحدث الثورات عند لحظات النسيان هذه، في أي وقت. ■

توجه كل المراسلات إلى جاك لينشوان كيو jacklqiu@gmail.com

# > تنافس أميركي صيني؟
# التكنولوجيا الرقمية والصناعات الثقافية

تانر ميرليز (Tanner Mirrlees)، جامعة أونتاريو للتكنولوجيا، كندا

**هل انتهت الهيمنة الاقتصادية والثقافية للولايات المتحدة؟**
**المصدر: ويكيميديا المشاع الإبداعي.**

منذ نهاية الحرب الباردة وحتى اصطدام الحرب العالمية على الإرهاب بقيادة الولايات المتحدة بجدار الركود العظيم، كانت أمريكا أكبر امبراطوريات العالم بلا منازع. لكن اليوم، يرى الرئيس الأميركي دونالد ترامب وواضعو استراتيجية السياسة الخارجية الأميركية وحتى المواطنون الذين استطلع مركز بيو للدراسات رأيهم أن الصين أكبر خطر يهدد هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي.

عناوين الأخبار على غرار "الولايات المتحدة في مواجهة الصين: حقبة جديدة لتنافس القوى العظمى، لكن دون حدود" (نيويورك تايمز) و"احتدام المنافسة الأميركية الصينية، قد تنتهي قريبا أيام عدم الانحياز في جنوب شرق آسيا" (ساوث تشاينا مورنينغ بوست)، تصوّر الولايات المتحدة والصين على أنهما "متنافستان". ولكن، هل ذلك حقيقي؟ استندت الإمبراطورية الأميركية على ثلاث دعائم للسلطة المهيكلة: القوة الاقتصادية العالمية، التفوق العسكري، والشعبية التكنولوجية والثقافية. ورغم نمو اقتصاد الصين وجيشها بسرعة، وبدء حملات "القوة الناعمة" الصينية، لا تمثل الصين بعد منافسا فعليّا. عام ٢٠١٩، صمدت الولايات المتحدة أمام الصين وتفوقت عليها اقتصاديا وعسكريا، خاصة على مستوى التكنولوجيا الرقمية والصناعات الثقافية. ووفقا لقائمة فوربس العالمية لأكبر ألفي شركة العامة في العالم، توجد في الولايات المتحدة ٥٧٥ شركة من هذا النوع، فيما توجد في الصين ٣٠٩. من بين أكبر ٢٠ شركة عالمية، توجد عشر أميركية وخمس صينية. ويمثل الدولار أكبر احتياطي في العالم وليس رينمينبي، ويبلغ الناتج المحلي الاجمالي الأميركي ١٩,٣٩ ترليون دولار، وهو أكبر بكثير من نظيره الصيني البالغ ١٢,٢٤ ترليون دولار. وتتجاوز ميزانية الدفاع الأميركية البالغة ٦٨٤,٦ مليار دولار بفارق كبير نظيرتها الصينية البالغة ١٨٥ مليار دولار، وتتدفق مصاريف هذه الحرب إلى خزائن بوينغ ولوكهيد مارتن وجنرال داينامكس، وهي كبريات شركات تصنيع الأسلحة وتصديرها. ومن قاعدة دايغو الجوية في كوريا الجنوبية إلى قاعدة سبانغدالم الجوية في ألمانيا، تنتشر مئات القواعد العسكرية الأميركية في عدة بلدان، وقد توسعت مؤخرا إلى منطقة المحيطين الهندي والهادئ لمحاصرة الصين ماديا واحتوائها. في المقابل، ليس للصين سوى وجود عسكري ضئيل حول العالم، يشمل قاعد فقط في جيبوتي تقع على مسافة بعيدة جدا عن الولايات المتحدة.

وتتعاظم القوة الاقتصادية والعسكرية العالمية للولايات المتحدة باحتساب الصناعات التكنولوجية والثقافية، التي يتجاوز حجمها ونطاقها وأرباحها وقوتها نظيرتها الصينية. ٦٥ من بين أكبر ١٥٤ شركة تكنولوجية في العالم أميركية بينما ٢٠ منها

فقط صينية، وثمانية من بين العشر الأولى أميركية (آبل، ميكروسوفت، ألفابت-غوغل، إنتل، أي بي إم، فيسبوك، سيسكو سيستمز، وأوراكل) وواحدة فقط صينية (تينسنت هولدنغز). علاوة على ذلك، أكبر شركتي اتصالات في العالم هما آي تي أند تي وفيرزيون الأميركيتين. ثالث أكبر شركة هي تشينا موبيل. ويوجد في وادي السيليكون ١٤ من بين أكثر ٢٠ موقعا إلكترونيا زيارة في العالم، من بينها محرك البحث العملاق غوغل، وعملاق التواصل الاجتماعي فيسبوك ومنصة تشارك الفيديوهات يوتيوب وموقع التدوين المصغر تويتر وانسوكلوبيديا (ويكيبيديا) والبث الترفيهي نتفلكس والبريد الإلكتروني (آوتلوك وياهو) وتشارك الصور (انستغرام) ومنتديات النقاش (ريديت) والمواقع الإباحية (بورنهاب واكس فيديوز). شركات الانترنت الصينية بصدد النمو، ولكن لا يوجد في عدادها سوى موقعين من بين الأكثر زيارة (بايدو وكيوكيو دون كوم).

ليست استوديوهات هوليود "الخمس الكبرى"، والت ديزني، وتوانتيث سانشري ستوديوز (تملكها شركة والت ديزني) ووارنر بروز (تملكها آي تي أند تي ووارنر ميديا) ويونفرسل بيكتشرز (تملكها كومكاست إن بي سي يونيفرسل) وباراماونت بيكتشرز (تملكها فياكوم سي بي إس)، استوديوهات صينية، وهي تسيطر على المداخيل العالمية للقطاع. عام ٢٠١٩، بلغ إجمالي مداخيل السينما ٤٢,٥ مليار دولار، في حصيلة قياسية: ١١,٤ مليار دولار مداخيل السوق الأميركية الشمالية و٣١,١ مليار دولار مداخيل عالمية.

تحمي الصين نمو صناعة الترفيه الوطنية المزدهرة وتجعمها، وأغلب الأفلام والبرامج التلفزية الكبرى في الصين "صنعت في الصين". ليست الصين ضحية للامبريالية الأميركية، لكن علاقة التبادل الثقافية بين الصين والولايات المتحدة غير متوازنة، بل تميل إلى مصلحة الأخيرة. تجني الأفلام الهوليودية مداخيل سنوية ضخمة في الصين، بينما لا تعرض الأفلام الصينية بانتظام في القاعات الأميركية ولا توفر موارد ذات معنى للصين. حقق أنجح أفلام عام ٢٠١٩، أفانجرز: أند غايم، مداخيل قياسية في ٣٠ قاعة في الصين، بينما لم يحقق أنجح الأفلام الصينية، ذي واندرينغ إيرث، أي مداخيل قياسية في الولايات المتحدة. ببساطة، لا تضاهي صناعة الترفيه الصينية العالمية مداخيل هوليود العالمية وجاذبيتها الثقافية.

كل عام، يوفر "وادي السيليكون" وهوليود مليارات الدولارات للناتج المحلي الاجمالي الأميركي. وعلاوة على ذلك، تخدم منصات الإعلام الرقمي حاجة الرأسمالية لخلق مستهلكين وتدفعهم لمواصلة شراء المنتجات. غوغل هي أكبر بائع إعلانات في العالم، بنسبة ٣١,١ بالمئة من إجمالي الإنفاق في السوق، تليها شركة علي بابا الصينية، بمداخيل تصل إلى ٢٩,٢٠ مليار دولار، وتأتي لاحقا أمازون بمداخيل تقدر بـ١٤,١ مليار دولار. تخدم أفلام هوليود وبرامجها التلفزية متطلبات الإعلانات أيضا. ما تقدمه هوليود هي أساسا منتجات ثقافية، تنتجها استوديوهات تبيعها لموزعين، وتباع عند توزيعها إلى عارضين من أصناف مختلفة في أسواق العرض. وتنفق هوليود سنويا ما بين ٢٠ و١٥٠ مليون دولار لترويج كل عمل من أعمالها.

لكن، يدفع المعلنون العالميون لهوليود لعرض منتجاتهم في برامجها. بتحقيقه مداخيل بقيمة ٢٨٨ مليون دولار عبر إعلانات مدمجة، حقق فيلم "بايدر مان: فار فروم هوم" رقما قياسيا: شاهد الفيلم وستستمتع بـ"أودي" و"بيبسي" و"يونايتد آيرلاينز". حقق الموسم الثالث من "سترانجر ثينغز" نحو ١٥ مليون دولار من عرض المنتجات التي تشمل "كوكا كولا" و"بيرغر كينغ" و"كي إف سي".

تدار التكنولوجيا الرقمية والصناعات الثقافية الأميركية وفق منطق رأسمالي، لكن عملياتها مرتبطة أيضا بالطموحات الجيوسياسية الأميركية. تدافع وزارة الخارجية الأميركية عن التبادل الثقافي والرقمي الحر وفرض سياسات ملكية فكرية صارمة لحماية أرباح وادي السيليكون وهوليود وتعزيزها في كل بلد تتعامل معه. تستعمل "وكالة الأمن القومي" الأميركية نموذج "الرقابة الرأسمالية" الذي تستعمله كبريات شركات التكنولوجيا لتحويل سكان العالم إلى ملفات تعريف بيانات ومن ثم مراقبتهم، وتجري تحليلات تنبؤية للمخاطر التي يمثلونها على الولايات المتحدة. لتعزيز "القوة الناعمة" الأميركية، تقوم وكالة الدبلوماسية والشؤون العامة الأميركية بحملات ترويج للبلد في الإعلام، بشكليه القديم والجديد. وتستعمل وزارة الدفاع الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي "أسلحةً" و"ساحات معارك" ضمن "الحرب السبرانية"، وترتبط بعقود مع شركات على غرار أمازون وغوغل ومايكروسوفت لإجراء بحوث عسكرية وتطوير "إنترنت الأشياء" والذكاء الاصطناعي. جميع فروع أجهزة الأمن الأميركية مدمجة في الصناعات الثقافية، كما تساعد بشكل دائم في أفلام هوليود وبرامجها ذات المواضيع الأمنية. ساعدت وكالة الاستخبارات المركزية في إنتاج مسلسل "ذي أميركنز" حول الحرب الباردة، وكان العميل السابق جو ويسبرغ أحد صانعيه. وشاركت وزارة الدفاع مع هوليود في عدة منتجات "ترفيه عسكري" على غرار "توم غان: مافريك" و"كابتن مارفل" و"ترنسفورمرز".

أعالج بتفصيل أكبر نقاط التقارب خلال القرنين العشرين والواحد والعشرين بين المنطق الرأسمالي للتكنولوجيا الرقمية الأميركية والصناعات الثقافية والأنشطة الجيوسياسية للدولة الأمنية الأميركية في كتابي قلوب وألغام: الصناعة الثقافية للإمبراطورية الأميركية(٢٠١٦)، وكتابي المشترك الإمبريالية الإعلامية: الاستمرارية والتغيير(٢٠١٩). باختصار، تعمل وكالات الأمن الأميركية والتكنولوجيا الرقمية والصناعات الثقافية على بناء نظام عالمي لدول حليفة متكاملة وحمايته والترويج له بدفع من وادي السيليكون وهوليود، وبإشراف النظام العسكري-الأمني الأميركي، عبر الثقافة الشعبية والمنصات الأميركية. تعمل الصين أيضا على توسيع موارد قوتها الناعمة وترسانتها للحرب السبرانية، وتقوم بحملات تأثير ثقافي. لكن الصين ليس بعد ندا للإمبراطورية الأميركية.

توجه كل المراسلات إلى تانر ميرليس tanner.mirrlees@uoit.ca

# > سوق حرة
# لصحافة ما بعد اشتراكية حرة؟

بقلم ماندي تروغر (Mandy Tröger)، جامعة لودفيغ ماكسيميليان في ميونخ، ألمانيا

مظاهرة في برلين نوفمبر ١٩٨٩.
تصوير بيتر زيمرمان / بوندسارتشيف.

شهّت الجريدة النقابية الألمانية الغربية «Publizistik & Kunst» تطور سوق الصحافة في جمهورية ألمانيا الديموقراطية السابقة في ربيع ١٩٩٠ بـ«حمى الذهب»، بينما شبهته جريدة die tageszeitung بـ«أيام الرأسمالية الأولى». حينها، كانت المجموعات السياسية والاقتصادية الألمانية الغربية تؤسس هياكل سوق لمصلحتها، ما أعاق إجراء إصلاح ديموقراطي عميق للإعلام.

قبل خمسة أشهر فقط من ذلك التاريخ، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، نزل مئات الآلاف من الألمان الشرقيين إلى الشوارع ليحتجوا على القمع ويطالبوا بإعلام حرّ وديموقراطي. قادت تلك التظاهرات إلى إسقاط جدار برلين وإطلاق سلسلة إصلاحات تقدمية في الإعلام. في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، انضمت جمهورية ألمانيا الديموقراطية إلى الجمهورية الفيدرالية، لتتوحد البلاد من جديد. وفي حين كُتب الكثير حول التوحيد، تمّ تجاهل الفترة الانتقالية. يُظهر هذا المقال أن سوق الصحافة الألماني توحد في أيار/مايو ١٩٩٠.

## > إصلاح

كان الهدف الأولي لإصلاح الإعلام في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ كسر احتكار الحزب الاشتراكي الذي كان يسيطر على ٧٠ بالمئة من إجمالي إنتاج الجرائد في الجمهورية. في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، صادق مجلس وزراء جمهورية ألمانيا الديموقراطية على قرار يضمن للمعارضة حضورا متكافئا في الإعلام. بعيد ذلك، وفي ٥ شباط/فبراير ١٩٩٠، نصّ قانون حرية الرأي والمعلومات والإعلام على منع الرقابة واحتكار الصحافة سياسيا أو اقتصاديا، وحوّلها بالتالي إلى منصة للنقاش العام. وصار من حق أي شخص وكيان قانوني في الجمهورية النشر والطباعة والتوزيع.

تلت ذلك طفرةٌ في عدد الجرائد الجديدة، إذ تأسست ١٦ مؤسسة جديدة فقط في شباط/فبراير ١٩٩٠، وبحلول تموز/يوليو ١٩٩٠ وصل العدد إلى نحو مئة. في بلد لم يكن عدد سكانه يتجاوز ١٧ مليونا، دعمت تلك الموجة الإصلاحات الهيكلية والمشاركة الديموقراطية. وفي الأثناء، شرعت الجرائد القائمة في إصلاحات داخلية، وعُقدت داخل غرف الأخبار وعلى أعمدة الصحف نقاشات حول ماهية الصحاف الحرة.

وفي الآن ذاته، أُنشِئت مؤسسات عُهد إليها إصلاح الإعلام في جمهورية ألمانيا الديموقراطية، ومن بينها مجلس الإشراف على الإعلام غير الحزبي الناشئ ووزارة سياسة الإعلام اللذان تأسسا في نيسان/ابريل ١٩٩٠. كان الهدف من هذه المؤسسات، وفق تصريح وزير الإعلام غوتفريد مولر في أيار/مايو ١٩٩٠، هو ضمان «انتقال مدروس إلى إعلام حرّ» لا فقط «تبني نماذج ومفاهيم غربية أو تقليدها». كان الهدف إيجاد نماذج جديدة لإعلام حرّ.

## > هيمنة السوق

بالتزامن مع مبادرات الإصلاح السياسي، بدأت مؤسسات الإعلام في ألمانيا الغربية استطلاع السوق الألمانية الشرقية. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، تمكن الناشرون من توزيع منشوراتهم في جمهورية ألمانيا الديموقراطية، وسريعا ما انتظمت عمليات

التوزيع المتقطعة. بحلول منتصف شباط/فبراير، أقرت وزارة الداخلية في ألمانيا الغربية بالحاجة إلى وضع قوانين حول الضرائب والأسعار. ولكن، قدمت الوزارة «دعما صريحا» لـ«أنشطة الناشرين باستغلال ثغرات قانونية». عملت وزارة الداخلية على تأمين تدفق المعلومات للتأثير في أول انتخابات حرة في جمهورية ألمانيا الديموقراطية في آذار/مارس ١٩٩٠. وأرسى ذلك أعمدة انتقال صحافي طغت عليها مصالح سوق غرب ألمانيا.

في ٥ آذار/مارس ١٩٩٠، بدأت دور النشر الكبرى، «بوردا» و«باور» و«غرونر + ياهر» ((Springer, Burda, Bauer und Gruner + Jahr (G + J))، إجراء عمليات توريد منتظمة. أنشأت هذه الدور نظاما احتكاريا عبر تقسيم ألمانيا الشرقية إلى أربع مناطق توزيع، وتعاونت على توزيع منشوراتها بصفة أساسية، فغمرت السوق. كان القانون الفدرالي يسمح بتلك الممارسة التي سببت ذعرا في أوساط الساسة والمنظمات المدنية في جمهورية ألمانيا الديموقراطية. ولكن، بدأت تنفيذ ذلك البرنامج قبل أسبوعين فقط من الانتخابات، ما جعل حكومة شرق ألمانيا عاجزة عن ردّ الفعل، وقد جرى رفض محاولات تنظيم القطاع أو تجاهلها.

بعيد الانتخابات، سعت نفس دور النشر هذه إلى تحصيل مزايا تنافسية على حساب بعضها البعض عبر الانخراط في سباق أسعار. كان الهدف من هذه المنافسة المُهْدِرة للمال الفوز بقرّاء مستقبليين. أدى ذلك إلى إقصاء صغار الناشرين من ألمانيا الغربية الذين لم يتحملوا البيع بالخسارة، ووضع وزرا إضافيا على أكتاف الصحف في ألمانيا الشرقية التي كانت تعاني من تقادم مؤسسات الطباعة التابعة لها ونقص في الورق وضعف البنى التحتية للتوزيع. علاوة على ذلك، تخلت ألمانيا الشرقية في الأول من نيسان/أبريل عن دعم الصحافة. نتيجة ذلك، ضاعفت أغلب الجرائد أسعارها مرتين أو ثلاثة مرات وحاولت استقطاب الإشهار، وهو ما تطلب الاستعانة بخبرات من ألمانيا الغربية. وبالإضافة إلى حاجة الجرائد في شرق البلاد لاستثمارات في رأس المال، تسبب لها ذلك في السقوط في التبعية.

## > بلَدان وسوق واحدة

بحلول نيسان/ابريل ١٩٩٠، بدأت جميع جرائد شرق ألمانيا مفاوضات شراكة مع ناشرين من غرب البلاد يأملون في تحصيل مزايا تنافسية في الشرق. دارت المفاوضات أساسا حول ١٤ صحيفة محلية لحزب الوحدة الاشتراكي السابق التي كانت تحتكر السوق بشكل شبه كامل في مناطق نشرها. رسميا، وقّعت الصحف اتفاق نوايا، لكن الناشرين من ألمانيا الغربية أسسوا معها في الواقع علاقات تجارية راوحت بين الاستحواذ على الاعلانات إلى طبع نسخها، وشملت شراء أسهم فيها. وحوّلت «وكالة الائتمان» الحكومية هذه المشاريع المشتركة إلى عقود قانونية في نيسان/ابريل ١٩٩١. وسلمت الوكالة وسائل الإعلام الحكومية السابقة إلى ناشرين كبار من غرب ألمانيا لترتفع بذلك حصتهم في السوق.

## > نهاية حلم

نتجت عن ذلك مركزية إعلامية. فمن بين ١٢٠ صحيفة تأسست عام ١٩٩٠، لم يبق، بعد عامين، على قيد الحياة إلا نحو ٦٥ صحيفة فقط، تنشرها ٥٠ مؤسسة. بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، تضاءل العدد إلى ٥٠ صحيفة تنشرها ٣٥ مؤسسة. وبالنسبة للمؤرخ كونراد دوسيل (Konrad Dussel)، كان ذلك نتيجة قرار حكومي، أنهى الحلم الديموقراطي لعام ١٩٨٩. لقد تمّ تجاوز التجارب والأفكار والمبادرات حول طريقة التفكير في إنشاء صحافة حرة بناء على تجارب جمهورية ألمانيا الديموقراطية. وجعل ذلك من فترة الانتقال فرصة ضائعة، ومن توحيد ألمانيا مجرد توسع للنظام السياسي والاقتصادي الغربي. ولم تتطور قطّ صحافة شرق ألمانية. ■

توجه كل المراسلات إلى ماندي تروغ Mandy.Troeger@ifkw.lmu.de

# تكنولوجيات الإعلام والتواصل بوصفها جوجو: إلهامات أفريقية

بقلم فرانسيس نيامنجوه، جامعة كاب تاون، جنوب أفريقيا

رسم بواسطة اربو.

نشأتُ في غرب أفريقيا ووسطها حيث نؤمن بفكرة، وننظم حياتنا ونديرها حولها، وهي القائلة إن كل شيئ في العالم والحياة غير كامل: الطبيعة غير كاملة، ومافوق الطبيعة غير كامل، والناس غير كاملين وكذلك هو الفعل البشري وإنجازات الإنسان. ونحن نؤمن بأنّه بقدر ما يسارع المرء بتنظيم حياته وتوجيه إنجازاته على أساس أن عدم الكمال هو طريقة الوجود العادية يكون ذلك أفضل له. كما نؤمن بأن الناس، وبفعل عدم كمالهم، غير متفردين ولا موحدين في أشكالهم ومضامينهم وإن أوحت مظاهرهم بغير ذلك. وكذلك هي الأشياء. إن انسيابية الوجود وتركيبيته والقدرة على الحضور المتوازي في كَثْرَاتٍ متزامنة وفي شكل كلي وكذا في شكل مجزءٍ خِصِّيصَاتٌ جوهرية لحقيقة عدم الكمال وأنطولوجيته.

»

وفضلا عن ذلك، يمثل غرب أفريقيا ووسطها المنطقة التي فيها يُعترف بالترابطات والتبعيّات المتبادلة ويُحْتَفَى بها، وتستخدم بوصفها الأنموذج المهيمن والمرغوب فيها لدى تنظيم العلاقات ما بين البشر، وما بين البشر والعالم الطبيعي وما بينهم وبين العالم ما فوق الطبيعي.

### > حول عدم الكمال

بالاعتراف بعدم الكمال يجد البشر في أفريقيا الغربية والوسطى أنفسهم أقدر على البحث على طرق تمكنهم من تعزيز ذواتهم من خلال نسج العلاقات مع الآخرين واستخدام إبداعيتهم وخيالهم لاكتساب أشياء سحرية تمكنهم من مدّ إمكانياتهم ضمن تلك العلاقات، وكذا في خضم التفاعلات مع نزوات وانفلاتات القوى أو الأعوان الطبيعيين وما فوق الطبيعيين. لدى عموم الناس في غرب أفريقيا ووسطها، تعرف مثل هذه الأشياء السحرية، التي يشار إليها في لغة الحداثة على أنها تكنولوجيات، بتسميات محلية تَرْجَمْتُها تقريبيا بلفظة جوجو (juju). في الماضي، كانت مثل هذه التصورات الكونية والأنطولوجية التي تستعير أسسها من هذه الاعتقادات والممارسات، ولا تزال، محل تشويه وحطٍّ من القيمة من قبل طلاّب اليوم، ومُعَايِني أفريقيا وحتى من قبل بعض الافارقة، وهي تصوّر على أنها خوارق وسحر ووثنية وتطيّر وبدائية. وللمفارقة، ينظر حتى لراهنية تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة التي تُعلي الثورة الرقمية من شأنها على أنها عوامل تعويض لمثل هذه التصورات الكونية والأنطولوجية، وللاعتقادات ولمنطق الفعل من قبل من يصرون على رؤية التحديث والتنمية على أنها جري وراء سراب.

ومع ذلك، وبصرف النظر عن طموحات الهيمنة والتفوق من خلال الغزو ورفض الاعتراف بالدّيْن والمديونية، صار بديهيا أن المستقبل سوف لن يكون بمعزل عن هذه الاعتقادات والممارسات الشعبية التي تتأسس على حقيقة عدم الكمال. فإذا كان البشر العاديون في حالتهم الطبيعية غير كاملين فإن كل الجهود التي يرمون من ورائها إلى الرفع من ذواتهم من خلال العلاقات مع نظرائهم ومن خلال الاستعارات و التكنولوجيات، وبعيدا عن أن تشعرهم بالكمال، تدفع بهم نحو تواضع الاعتراف بالوجود المركب وبمدوينيتهم للآخرين، بشرًا وطبيعةً وما فوقَ طبيعة. إن عدم الكمال وضعية دائمة بحيث لا يزيد السعي إلى التمدّدات الهادف إلى إصلاح حاله على دفع المرء إلى الوعي بعدم اكتماله كلما كان إزاء طُرُق في اكتساب تمدّدات لا يتحكم بها. بل، تنزع التمدّدات إلى الاقتصار على الاشتغال جزئيا ولفترة من الوقت، والبعض منها في الحقيقة ينسف درجة الكمال التي يُعتقد بلوغها. إن الحقيقة القائلة بأن الكمال وهم لا يزيد عن أن يطلق العنان إلى طموحات عقيمة للغزو ولألعاب السيطرة ذات الحاصل الصفر دعوةٌ للاستكشاف والتأمل والتزود بنظرة ترى العالم في امتداده اللامحدود وترابطاته وانسيابياته وصِفَتِه التآلفية، عالما ليس فيه لأي أحد أن يحتكر السلطة أو يفتقدها، عالما يكمّل فيه البشر والاشياء بضعهم البعض.

إن التأكيد على الترابطات وعلى التبعيات المتبادلة يدعونا إلى القبول بعدم الكمال بوصفه حالا عادية للوجود وللمصير، من خلال كشف خطل الاعتقاد في إمكانية نجاح طموحات التفوق العقيمة.

### > التكنولوجيات الرقمية بوصفها جوجو

مثلما يقول أحد الأمثال التي يوردها شينوا آشيبي (Chinua Achebe) في كتابه سهم الله (Arrow of God) حول القوة غير المرئية « إذا ما رأينا طيرا صغيرا يرقص في الطريق كان علينا أن نعرف أن عازف الطبل يكمن في الأدْغال المجاورة». وبغية اكتساب القدرة على المطالبة بالتمتع بكمال الوعي والقوة والحضور الشامل للوجود، على البشر أن يسعوا إلى الترفيع من ذواتهم العادية بفضل مفاعيل خارقة- جوجو. من هنا كان الاعتقاد واسع الانتشار في غرب أفريقيا ووسطها، وعلى الرغم من كوننا بشرا عاديين، بأنّ قدرتنا على أن نكون كاملي الوعي والقوة والحضور الشامل للوجود يمكن أن تتزايد بصفة ملحوظة بفضل جوجو (والذي يشمل الجذب والتعاويذ والخلطات والمستحضرات، إلخ... ولكنه لا يقتصر عليها). مثل جوجو هذا يُستحضر على الدوام خصيصا من قبل خبراء نافذي البصيرة أو روحيين معروفون في سياقات مختلفة وبأسماء مختلفة.

وعليه، أنا أشبّه تكنولوجيات الإعلام والتواصل أو التكنولوجيات الرقمية بما اعتدنا نحن في غرب أفريقيا ووسطها أن نسميه جوجو. أنا أدعوكم، أكاديميي العلوم الإنسانية الرقمية، إلى النظر إلى الاعتقاد السائد في هذه الجهة في عدم الكمال وفي تركيبيّة الوجود البشري، وكذا في القدرة على الحضور في كل مكان في ذات الوقت علامة على أن لنا الكثير مما نتعلمه من الماضي لفائدة الفهم الأفضل والتسخير الأمثل للتقدم الحاصل في تكنولوجيات الإعلام والتواصل. ليست الفكرة القائلة إن التكنولوجيات الرقمية تجعل الإنسان والأشياء على مقدرة من الحضور حتى في غيابهم ومن الغياب حتى في حضورهم بالغة الاختلاف عن الاعتقاد في ما يسمى عادة وينعت بأنه خارق وسحري. يستعير مثل هذا الاعتقاد أسسه من عالم إمكانات غير محدودة، عالم حضور في كَثْرَاتٍ متزامنة وقدرة أبدية على إعادة تعريف الواقع. عالم أفريقيا الغربية والوسطى الشعبي، عالم المرونة والانسيابية وعدم الكمال الذي رَذَّلَتْهُ القوى الاستعمارية ولا يزال التحديثيون يحقّرونه، هو عالم لا يكون فيه للزمان وللمكان موقع يقطعان فيه الطريق على الحقيقة وتعقيدات فُوَيْرِقَاتِهَا. إنه العالم الذي انتهى بنا إلى ألا نخطئ فهمه الفهم الأفضل إلا عندما طرأت علينا تقنيات الإعلام والتواصل الجديدة مثل إنترنت، والهواتف الخلوية والذكية مع ما اصطحبته من سحر وخوارقية الحضور اللّحظي والوجود على مَنَالٍ من الجميع وكذا ما تدفع نحوه من الشعور بالنرجسية والمتعة الذاتية والتبجح المظهري. وبدلا عن التفكير من خلال ثنائيات، يتبنى التقليد الأفريقي الغربي والأوسط المعْتَقِد في التمدّد الذّاتي من خلال الخيال الإبداعي، أنطولوجيا ترابطات يمكن أن تكون مقاربة مُثمرة في التنظير للتقاطعات ما بين البشر وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

أنا أنظر إلى جوجو على أنها تكنولوجيا للتفعيل والتمدّد الذاتيين، شيءٌ ما يمكننا من أن نرتقي فوق اعتيادية وجودنا، من خلال إكسابنا القدرة على ننجز أشياء لم يكن بمقدورنا أن ننجزها لو اكتفينا بقوانا أو قدراتنا الطبيعية. صحيح أن أبداننا، إن أحسَنَّا رياضتها، يمكن أن تكون جوجو خارقة تسمح لنا بأن ننجز مآثر خارقة للعادي. ولكن، حتى أبداننا المدربة تقنيا، والمبرمجة والمنضبطة قادرة على أن ترفع التحديات التي تتطلب القدرة المضافة. بتعبير آخر، فيما لأبداننا القدرة على أن تكون أول جوجو بين أيدينا يمكن أن تتطلب جوجو إضافيا حتى تكون نافذة الأفعال.

أن يكون حسن اشتغال جوجو مرتبطا بشبكة معقدة من الترابطات لَهُوَ في الحقيقة تعقيدٌ مضاف ودافع للتواضع ورادع لأيّ ميل نحو الغطرسة. وليس تسلّح المرء أو مدّه قدراته بالمزيد من الجوجو العلمي و التقني من قبيل الحواسيب (سواء أكانت مكتبية أم محمولة) والهواتف (سواء أكانت بسيطة أم ذكية) وآلات محمولة أخرى (ألواح أو آيباد) كافيا لضمان عدم إخفاقها، وبالضبط عندما نكون في أمس الحاجة إليها.

ذلك هو السبب الذي يجعل، ربما، رجال جوجو ونسائه في غرب أفرقيا ووسطها لا يُحجمون عن استخدام التكنولوجيات الحديثة /العلمية (الهواتف الذكية، الأولاح، الأيباد، إلخ) بالتوازي مع ما يخير البعض تسميته «الإلكترونيات الأفريقية». هم يستخدمون هذه الخلائط من جوجو التقليدي و الحديث من أجل التفعيل والتمدّد الذاتيين ومن أجل اكتساب القدرة على الوصول إلى حرفاء أو ملاقاتهم أينما وجدوا في أماكنهم المتعددة، خارج قراهم، في المدن أو حتى في قارات أخرى.

يمكن للاعتماد على الجذب والمستحضرات والبصيرة أن تبدو بدائية ولاعقلانية ولكنها جزء من سِجِلّ القدرة الذي منه ننهل فعاليتنا في رؤية واقع عدم كمالنا. بهذا

المعنى، ومثلما حاججنا بذلك أعلاه، ليس جوجو مختلفا عما يفترض أنّه أكثر علمية وعقلانية وحداثة من تكنولوجيات التمدّذ الذاتي التي ألِفْنَا (صُور، حواسيب، إنترنت، هواتف خلوية، هواتف ذكية، وسائط إعلام جماهيري، شبكات تواصل اجتماعية، كتب، كهرباء، آلات غسيل، ذكاء اصطناعي، أسلحة نووية، إلخ). ولن يحملنا بحث بسيط على غوغل حول ألفاظ من قبيل مرابط (marabout) في فرنسا، أو كندا أو بلجيكا مثلا إلى مواقعهم الألكترونية أو معطيات الاتصال بهم في السينيغال أو مالي أو النيجر فحسب بل وكذلك إلى مكاتبهم وأعوانهم وأرقام هواتفهم و جداولهم الخارجية. وليس من المستغرب في كامرون مثلا أن تعثر على عرافين على صلة بالشتات الكاميروني من خلال الحواسيب والهواتف الذكية والألواح، يَظْهَرُون من خلالها لمعالجة المآزق و الصعاب التي تعترض من تركوا وراءهم في مواطِنهم.

### > جوجو: أهو شر لا بد منه؟

نحن نشهد راهنا هذه السلطات الهائلة والمتنامية والمزعزعة التي يمتلكها مصممو الآلات في عصر التكلنولوجيات الرقمية والحضور الطاغي للخوارزميات. لم يعد مستحيلا بالنسبة إلى القراصنة وضع أدوات تجسسية عن بعد في هواتفنا الذكية تسمح لهم بأن يدخلوا إلى كل محتوياتنا بما فيها الرسائل المشفرة، وبأن يتحكموا عن بعد في لاقط الصوت والكاميرا من دون علمنا. وليس صانعو هذه الأدوات التجسسية مختلفين عن الوسطاء الروحيين القابعين في أدغال أوساط أفرقيا وغربها قارعين الطبول لزبائنهم ومحييهم مُسْكِرِينَهُم بمتعة مُفرطة على مرأى من الجميع.

ومثلما هو عليه حال الحياة، تملؤها الهرميات وتعززها التفاوتات، تنتشر في صفوف جوجو التفاتوات والهرميات. بقدر ما يكون جوجو امرئ ما قويا، يكون أكثر حظا من الوجود والرؤية والفعل والإحساس وشم الأشياء، الملموسة وغير الملموسة وكذا من التأثير والتحكم في الآخرين، وفي الأشياء والأحداث والظواهر. يمكن استخدام جوجو بمفرده أو في توليفة من أمثاله بغية الترفيع من قدر حضور القوة الشاملة. بفضل جوجو جيّد (لِيَكُنْ طائرةَ من دون طيار مثلا) يمكن للمرء أن يستغني عن الحضور البدني حتى يكون فاعلا ضمن أولئك الساعين إلى أن يؤثروا سلبا أو إيجابا بدافع الحب أو بفعل الكراهية. ولا شيء قادر على توفير ذلك أفضل من القدرات التي تتوفر في هاتف ذكي كثير الموارد (من خلال التطبيقات وعِداد المرتبط بهم)، وهو أحد أنواع جوجو الأكثر إثارة راهنا، ذو نفاذ إلى التدفق اللاسلكي، أو إلى نقطة تزود، أو إلى جهاز بلوتوث، في عصر التواصل الاجتماعي والترابط الفائق والإلزام المتنامي بالتآلفية.

ولكن، وعلى الرغم من تناقضاتها ومرونة استخدامها، كانت الحياة لتتسم بالاعتيادية والتنميط القابل للتوقع والروتينية، لو لم يكن معنى المغامرة والطموح الذي يوفره هذا الجَيَشَان الإبداعي غير المسبوق الذي يجلبه جوجو (تقنياتٍ وتكنولوجيات)، ولكانت فكرة التجديد الإبداعي قد ماتت، بما أن الأفراد والمجتمعات يكونون قد فقدوا القدرة على إعادة ابتكار لأنفسهم وخلقها. يُبرز ذلك أهمية جوجو في المجتمع وفي العلاقات الاجتماعية. يستخدم الأفراد والمجموعات جوجو من أجل التأثير والإقناع والتحكم في الأوضاع وفي الآخرين ومن أجل تجاوز العداوات وتعقيدها وهو ما كان يمتنع عليهم لولا السجلات التي حمّلوها في ما يملكون من جوجو. ويتوجب ربط وجود جوجو المطلق بفكرة أن القوة، وبعيدا عن أن تكون متجمعة بين أيدي قلة، هي في الحقيقة شيء قد يتوفر أو يغيب، وكثيرا ما يكون ذلك من دون إنذار. ولكن الشخص ذا القوة، يبحث أو تبحث على الدوام على الترفيع من قدراته(ا) من خلال مد إمكانيات أعضاء في بدنه(ا) وحواسه(ا) من جهة، وجوجو (تقنيات و تكنولوجياتٍ) من جهة أخرى. ويفترض في ذلك أن يبصِّرَنا بحاجتنا إلى تنمية استعدادنا لأن ندمج ما هو خارج وأن نضع خارجا ما هو كامن في الداخل.

توجه كل المراسلات إلى فرانسيس نيامنجوه francis.nyamnjoh@uct.ac.za

# > الاشتغال بعلم الاجتماع في الفلبين

بقلم فيلومين غوتييريس (Filomin C. Gutierrez)، جامعة الفلبين، الفلبين، وعضو لجنتي البحث في ج د ع اج في علم اجتماع الانحراف (ل ب ٢٩)، والنساء والجندر والمجتمع (ل ب ٣٢)

في قدم عدد حوار كوني هذا وجوها من تفكير أعضاء الجمعية الفليبينية لعلم الاجتماع (Philippine Sociological Society (PSS)) حول قضايا مختلفة من بينها التحضّر وحكامته، وحركة السحاقيات والمثليين ومزدوجي الجنس والعابرين جنسيا (س م مج عج LGBT)، والعنف ضمن الحرب على المخدرات، والاشتغال بعلم الاجتماعي العمومي مع الفقراء وتهميش منطقة منداناو. تأتي هذه الإسهامات من مناطق أو أرخبيلات ثلاثة مختلفة في البلاد، لوزون (Luzon) وفيزاياس (Visayas) ومنداناو (Mindanao) لتناقش كل واحدة منها اهتماماتها البحثية الخاصة ولتفكر في التحديات التي يواجهها علماء الاجتماع القلبيون اليوم.

يعالج لوي بينديكت إيناسيو (Louie Benedict Ignacio) قضايا التحضر في الفلبين من خلال الإشارة إلى ديناميات التمركز الحضري (metropolitanization) في ميترو مانيلا ذلك الامتداد الذي يجمع العديد من المدن في منطقة العاصمة القومية الفلبينية. وقد لاحظ تنامي الجماعات المغلقة التي نشأت نتيجة لتوفر الأمان الاقتصادي الهادف إلى تحقيق الأمن الجسدي لساكنيها المحظوظين بالتوازي مع تنامي الفقر الحضري وانتشار الأحياء الفقيرة. يقدم إيناسيو أزمات التحضر على أساس أنها تجمع مشاكل مشتركة تخص التصرف في الموارد والنقل بل والانقسام الاجتماعي وقضايا الحكامة أيضا.

ويتناول جون أندرو إيفانجليستا (John Andrew Evangelista) الكيفية التي بها يمكن للعدسة الكويرية (queer) أن تبرز دلالة الاختلافات الإيديولوجية التي تعتمل ضمن حركة س م مج عج في الفلبين. يدفع المنطق الإيديولوجي بمطالبات متباينة تمتد من تلك التي تناصر قوانين غير تمييزية والنداءات من أجل تغيير النظام الاقتصادي القائم وصولا إلى الحرص على تنظيم استعراض الفخر (مسيرة تنتظم في شوارع المدينة ويشترك فيه س م مج عج بعلاماتهم الفارقة من أعلام وألبسة وزينة وشعارات وموسيقى...- المترجم). وهو يحاجج بأن مكامن التناقض والصراع التي تظهر في خضم صياغة تاريخ حركة س م مج عج تظهر أن الاختلافات بين مكوناتها هي إلى النتاجات التاريخية أقرب من أن تكون من آثار المصالح المتناقضة.

تصف غوتييريس العنف الممارس في سياق الحرب على المخدرات بما تسبب في قتل الآلاف من «ذوي العلاقة بالمخدرات» في الفلبين على أنها سرديات متفارقة، حيث يناقض الدعم الشعبي الفلبيني للحملات المكافحة للمخدرات مع الشكاوى من خرق حقوق الإنسان وسرديات المقبوض عليهم من مشبوهي المخدرات حول العنف البوليسي ولكنها تؤكد وجهة نظرهم حول الحملة بوصفها حلا لمشكلة المخدرات. وعلى اعتبار أن الموضوع ينفتح على سرديات متباينة تختلف حسب وجهات النظر، يتوجب على الباحثين السوسيولوجيين أن يتطلعوا إلى ما يتجاوز الجدل القائم ما بين التجريم الشعبوي، وهي المقاربة التي تناصر الإجراءات العقابية المكافحة للجريمة على أساس الانفعالات العمومية، والتجريم النخبوي، وهي المقاربة التي تخيّر اعتماد رأي العلماء أو ذوي الخِبرة حول الجريمة معتبرة أن المشاعر العمومية تبسيطية.

تنقد مقالة فوبي زوي ماريا سانشاز (Phoebe Zoe Maria Sanchez) استبدادية نظام الرئيس رودريغو دوتيرتي (Rodrigo Duterte) الشعبوي بوصفها تجسيدا لفشل «ثورة سلطة الشعب» لسنة ١٩٨٦ في إنجاز التحولات الديمقراطية، بحيث لم تزد عن أن جددت، إن لم تكن صنعت نسخة أسوأ من مظاهر سياسة الدولة التي كانت خلال ديكتاتورية ماركوس. وهي تحاجج بأن بمقدور علم الاجتماع العمومي أن يغنم من مناصرة منظمات الفقراء وفتح مغاليق ثقافات الصمت لديهم من أجل تعزيز مشاركتهم ضمن المجتمع المدني والتأثير في سياسة الدولة.

وختاما، يكتب ماريو أغوجا (Mario Aguja) حول تهميش منداناو الواقعة في جنوب الفلبين إزاء هيمنة ميترو مانيلا الواقعة في الشمال والتي تعتبر، فعليا، مركز السلطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية. وهو يضع هذه العلاقة ما بين المركز والهامش في صيغة إشكالية تسمح له بأن يعالج ممارسة علم الاجتماع ذاتها. ففيما يمثل النزاع المسلم-المسيحي، ومعدلات الفقر القياسية والتطرف العنيف موضوعات إدماجية للتحاليل السوسيولوجية، يقتصر الخطاب السوسيولوجي الفلبيني على موضوعات تمثل مصالح المركز. ومن أجل قلب هذا الوضع المجحف، قامت الجمعية السوسيولوجية الفلبينية باستدارة حازمة في اتجاه منداناو من خلال تنظيم مؤتمرات في المنطقة نفسها وإحلال العلماء الاجتماعيين المنداناويين في مواقع متقدمة في الحوار الوطني. ■

توجه كل المراسلات إلى فيلومين غوتييريس fcgutierrez@up.edu.ph

# > الدراسات الحضرية في الفلبين:

## المرساة السوسيولوجية

بقلم لوي بينيدكت إيناسيو (Louie Benedict R. Ignacio)، جامعة سانتو توماس، الفلبين، وعضو لجنتي البحث ضمن ج د ع اج حول علم اجتماع التربية (ل ب ٤٠)، و التنمية الجهوية والحضرية (ل ب ٢١)

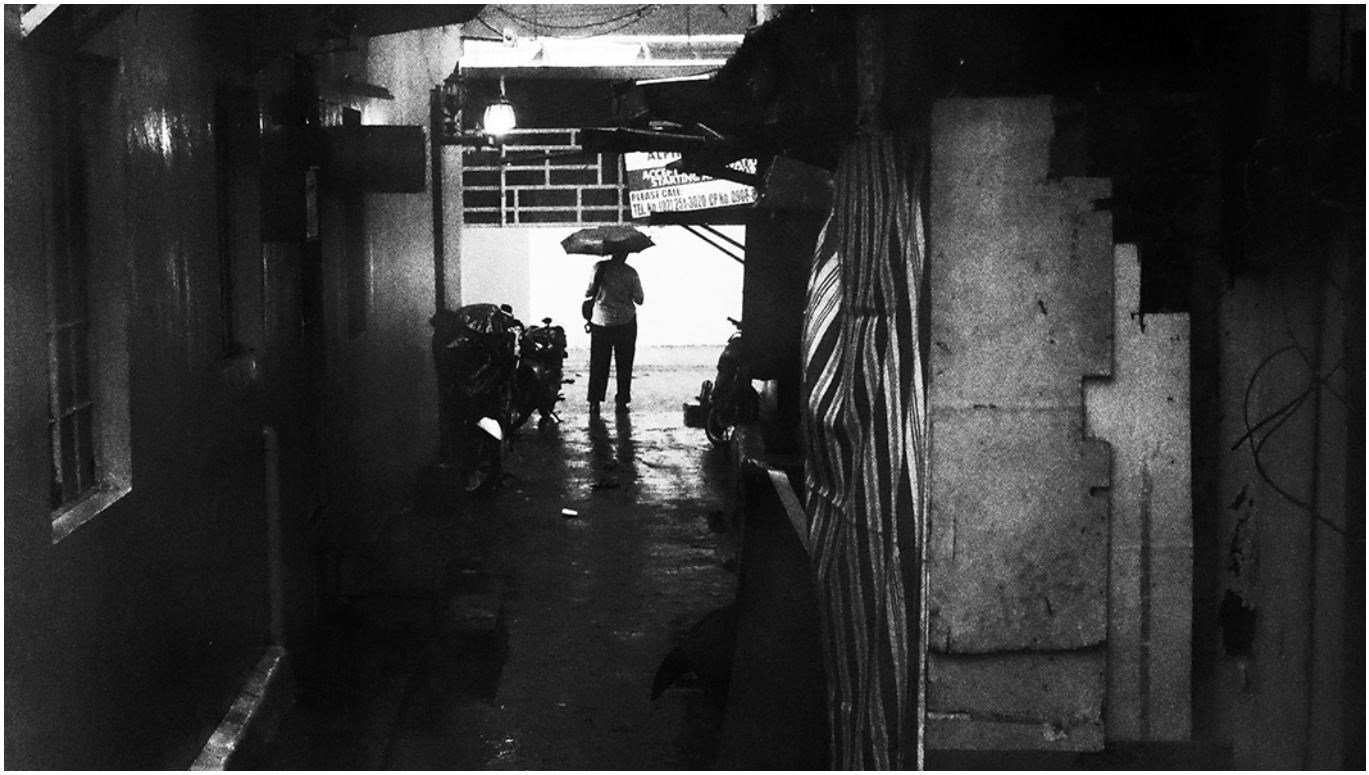

مترو مانيلا ، حيث يعتبر المستوطنون العشوائيون مشهدًا عاديًا، هي واحدة من المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية في العالم.
تصوير رون باولو سي فيلاردي.

شهدت الدراسات الحضرية، وعلى الأخص منها علم الاجتماع الحضري، نموا سريعا منذ السنوات ١٩٨٠ عندما بدأت العاصمة مانيلا والمدن المحيطة بها في التوسع اقتصاديا وسياسيا. قبل هيكلة الجماعات والتقدم التكنولوجي، كانت المناطق التي تتمدد الآن بالبناءات العالية، وتستضيف الجماعات المغلقة وتشهد ظهور الشوارع المزدحمة مكسوة بالحقول الخضراء وأنظمة الماء والأنهر المترابطة. ولكن، وبفعل ازدياد عداد ساكنة هذه المناطق تزايدت الحاجة إلى إنشاء مناطق سكن الجماعات إلى الحد الذي جعل الموارد الخاصة تعجز عن الاستجابة لما يفرضه نموها. وأدت هذه التغيرات إلى ظهور الحاجة إلى حكامة أكثر تركيبا لحياة الساكنة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا، كما أدت إلى مناقشات مختلفة للحياة الحضرية. وأظهرت مظاهرُ مختلفة من هذه الحياة، ومنها الإسكان والبيئة وانقسام الساكنة تبعا لتباين أوضاعها الاقتصادية، والجريمة، والحكامة، الحاجة إلى عدسات مختصة من أجل فهم المدينة.

سياسيا، ومن أجل معالجة هذه الانشغالات، أوكلت الدولة البعض من وظائفها إلى وحدات مختلفة من الحكم المحلي مثل إدارة الشؤون المحلية. وكان هذا المسار في الفلبين، مضمونا بقانون الحكم المحلي لسنة ١٩٩١. وبموجب الفصل ٢٤ من

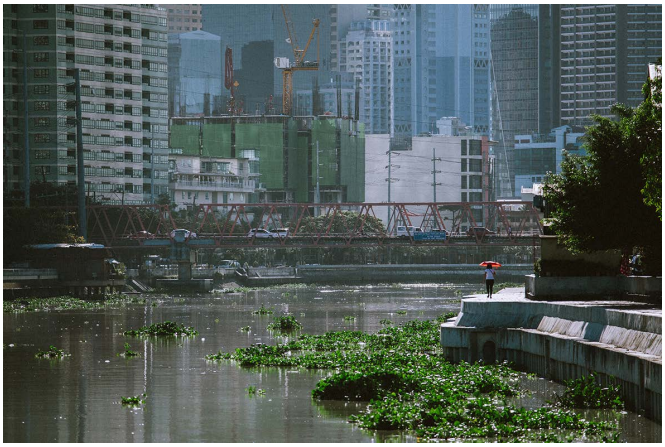

**يمتد نهر باسيج داخل مترو مانيلا. تعتبر جودة المياه أقل من المعايير الصالحة للعيش. تصوير رون باولو سي فيلاردي.**

القانون، أوكلت الدولة وظائفها لوحدات الحكم المحلي بحيث صارت كل وحدة مسؤولة على مجموعة دنيا من المصالح والخدمات الواجب تأديتها على أساس ما تشير إليه السياسات والتوجيهات والمعايير الوطنية المَرْعِيَّةُ. وبموجب الفصل ٢٥ من ذات القانون، يتوجب على وحدات الحكم المحلي أن توفر المصالح والخدمات الأساسية في قطاعات التربية والأمن والحماية من الحرائق والتنمية الجماعاتية.

في الفلبين، صِيغ مفهومُ التمركز الحضري، الذي يصف نشأة مناطق التكثّف الحضري البالغ، وحكامة هذا التمركز، لأول مرة في بداية السنوات ١٩٧٠ من أجل تنسيق الخدمات التي تمتد على اتساع المناطق الحضرية المتضخمة في المدن الثلاث الجديدة والبلديات الثلاثة عشر المندمجة الواقعة في جوار منطقة مترو مانيلا. وتم تركيز أوّل جسم حكامة لمناطق التمركز الحضري في الفلبين سنة ١٩٧٥ بوجب الأمر الرئاسي عدد ٨٢٤، وكان لجنة ميترو مانيلا التي اشتغلت من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٦. كانت وظائفها هي تنسيق الخدمات مثل التصرف في النقل وحركته، والتحكم في الانتصاب السكني غير القانوني والمحافظة على بيئة خضراء ونظيفة. وفي سنة ١٩٩٥، وبموجب القانون الجمهوري عدد ٧٩٢٤، تم إنشاء سلطة تنمية ميترو مانيلا (س ت م م Metro Manila Development Authority (MMDA)) التي اضطلعت بوظائف التخطيط والإشراف والتنسيق والتعديل والإدماج الحضري بغية توفير الخدمات الأساسية لسبعة عشر مدينة وبلدية. وكانت هذه الخدمات تشمل: تيسير حركة المرور والترفيع من فعالية النقل، والتصرف في قضايا التشغيل، والتحكم في التلوث، والتصرف في الفيضانات، والتجديد الحضري، وإنشاء المناطق، والتخطيط الترابي، وحفظ الصحة والصرف الصحي والأمن العمومي الذي يشمل خدمات الإغاثة.

ولئن تميز القرن العشرون بهيمنة التحضر فإنه فتح الطريق خلال القرن الواحد والعشرين للتمركز الحضري بوصفه آخر مقاربة شاملة للحكامة والتصرف الحضريين. ترافق التحضر مع تزايد الفقر الحضري بسبب الدخل المحدود وتدني فرص التشغيل في المدن، بالتوازي مع تنامي الساكنات الحضرية من خلال التزايد الطبيعي وبفعل الهجرات من الأرياف. كما تسبب في تكاثر الأحياء الفقيرة في المدن، فيما كان نقص المياه الصالحة للشرب وانعدام الصرف الصحي والتصرف بالنفايات مشاكل تولدت عن التحضر السريع وبما تسبب في التدهور البيئي. كما أدت البنية التحتية غير المتوافقة مع مرافق النقل الواجب توفرها في المدن إلى حالة من الاختناق حدّت من النمو الاقتصادي. وفي المقابل، و منذ نهاية السنوات ١٩٧٠، أدّت كل هذه المشاكل إلى انكسار في البنية الاجتماعية للمدن وهو ما بلغ أوجه خلال بداية السنوات ١٩٩٠ أي منذ استعادة الديمقراطية في الفلبين، ولا تزال آثاره ماثلة إلى الآن.

حاول بحثي أن ينظر في هذا الاتساع الممتد من الدراسات الحضرية وعلى الأخص منها تلك التي تهم ميترو مانيلا. ركزتُ بدايةً على الكيفية التي بها تواجه مصلحة وطنية مثل س ت م م، في المستوى ما بين الحضري، مشكل حركة المرور الحضرية، محاججا بأن الديناميات السياسية ما بين مسؤولي وحدات الحكم المحلي ومسؤولي الوكالة الوطنية اضطلعت بدور هام في حل مثل هذه القضية المعقدة. ثم ركزت على الكيفية التي بها برزت جماعة مغلقة في المنطقة الحضرية لميتور مانيلا من صيغة لتوفير أمان اقتصادي تطورت إلى شكل من توفير الأمان الجسدي ومن ثمّ صارتْ جَمْعًا بين الصيغتين. وفي الفترة الأخيرة، اهتممتُ بديناميات توفير الأمن في منطقة حضرية على اعتبار أن الجماعات المغلقة، وبوصفها كيانات ملكية خاصة تديرها جمعيات المالكين، توفر لساكنتها مستوى من الأمن أعلى ممّا توفره السّلطات المحلية للسّاكنة عامة. تؤدّي هذه الظاهرة، إذا ما نظرنا إليها من منظور نيوليبرالي ومقاربة التصرف العمومي الجديد (New Public Management)، إلى نسف شرعية وحدات الحكم المحلي من خلال احتكار مورد الخدمات فيما يتم إغراء المزيد فالمزيد من السكان الحضريين من الطبقة العليا بالتحكم في ترتيبات سكناهم.

وباعتبار التنامي المستمر لساكنة ميترو مانيلا، بمستوى تزايد قدره ١,٧٪ سنويا، في تشابه مع المُدن الضّخمة على امتداد العالم، يصير من بالغ الأهمية أن تكون الأبعاد المستخدمة في العمل على فهم المناطق الحضرية أكثر تنوعا. لقد تم حصر الدراسات الحضرية في الفلبين في حقول منفصلة من قبيل الصحة، والتخطيط والتنظيم الحضريين، والسياسات والحكامة، والتفاوت ما بين المجموعات الاجتماعية-الاقتصادية، وحتى المخاطر والكوارث. وبالنسبة إلى ميترو مانيلا، بتعداد ساكنتها البالغ ١٢,٨ مليون نسمة وبحيازتها أحد أعلى نسب الكثافة السكانية في العالم، يمكن لعلم الاجتماع أن يوفر إطارا شاملا يمكّن من فهم العلاقة بين الأفراد وبيئتهم. يمكن لعلم الاجتماع أن يوفر مرساة ترتبط عندها المشاغل والحلول الممكنة من خلال بحث يعتمد البينات الميدانية والانغماس في حياة المدينة.

توجه كل المراسلات إلى لوي بينيديكت إيناسيو lrignacio@ust.edu.ph

# > المُرَاوَحة بين التناقضات
# من خلال عَدَسَاتٍ كوِيرِيَّةٍ

بقلم جون أندور إيفانجليستا (John Andrew G. Evangelista)، جامعة الفلبين ديليمان، الفلبين، عضو لجنة البحث ضمن ج د ع اج حول النساء والجندر والمجتمع (ل ب ٣٢)

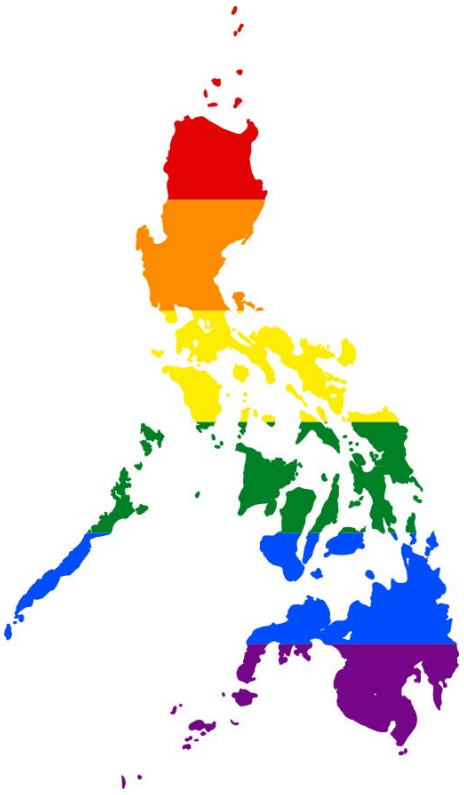

كيف تبدو الفلبين بعيون كويرية؟
المصدر: ويكيميديا المشاع الإبداعي.

عندما ظهرت النظرية الكويرية لأول مرة إطارا من خلاله يمكن استشكاف المجتمع، وجّهت نظرتنا نحو فهم التعارض إن لم نقل نحو الاحتفاء به. وبغية الاشتباك مع أرثودوكسية البطريركية ومعيارية التغاير الجنسي، تولت النظرية الحفر على الأحداث واللحظات والهويات والثقافات التي تتحدى ثنائية الجندر والجنسانية الجامدة، فكانت تبحث عن أنواع المنطق التي تناهض الهرميات القائمة. ضمن هذا الإطار، أن تكون كويريا يعني أن تكون متشككا في أي شيء يُشَاكِلُ الاعتيادية.

اشتبك الأنتروبولوجي مارتن مانالانسان (Martin Manalansan) مع تصوّر الكويرية هذا واضعا إيّاه في سياق فوضوي، ولم يكن الأمر يتعلق بإعلاء الأفعال والأفكار المتمردة فحسب. بَدَلًا عن ذلك، كانت المهمة تتمثل في تجسيد مختلف الطرق التي من خلالها يتقاطع المنحرف مع الاعتيادي ويصطدم. إذاك يمكن للكويرية أن تُفهم على أنّها تلك الأفضية الفوضوية التي تبدو فيها أنواع المنطق المتنازعة متقابلة الواحد منها مع الآخر. يمنح ذلك إطارا حيا يعطي معنى للظروف الاجتماعية والتاريخية التي ضمنها يواجه الفاعلون ويفاوضون ما يبدو متناقضا من المعاني والتأويلات وحتى الإيديولوجيات. في كتابه Global Divas (٢٠٠٣) سرد مانلانسان قصة مركّبة حول مثليٍّ فلبيني يعيش في نيويورك بدا وكأنه قد قسم فضاء شُقّته قسمين. في القسم الأول كان ثمة مذبح مع رموز دينية كاثوليكية فيما استقبل القسمُ الآخر صورَ رجال عُراة. لقد سافر الميراث الديني للاستعمار الإسباني في الفلبين إلى مدينة وفّرت حرية نسبية للأفراد س م مج عج. وقد أظهرت هذه الحالة الكويرية لا إمكانية وضع خريطة اللقاء الفوضوي بين المثلية والدين فحسب، بل ألقت الضوء كذلك على الظروف الاجتماعية والتاريخية التي تُسهم في خلق مثل هذه الفوضى.

## > مُحَاضِرًا في الوسط

على غرار الشقة الفوضوية التي أشرنا إليها، كثيرا ما يجد الباحثون في الكويرية أنفسهم في أفضية تصنعها التناقضات والنزاعات، وكثيرا ما كانوا يشعرون كما لو كانوا محاصرين في الوسط من تأويلات متناقضة. وفي عملي أنا حول تاريخ حركة س م مج عج في الفلبين وجدت نفسي في قلب توترات إيديولوجية مختلفة ما بين النشطاء. لا أذيع سرا إذا ما قلت إن الحركات الاجتماعية لا تكون آحادية اللون أبدًا. يحمل النشطاء العديد من الإيديولوجيات، وكثيرا ما يقرأون المطالبات ويبنونها بطرق مختلفة، وذاك هو نوع التوترات التي تعترض الباحثين في الكويرية من أمثالي كلّما أردنا فهم معنى حركات م س مد عج.

لقد مكنني الانخراط في حركة م س مج عج الفليبينية باحثا وناشطا في نفس الوقت من أُلفة مع التوترات القائمة بين مختلف قِسمات الحركة. وفيما يُبرز البعض الحاجة إلى القوانين، يجمع البعض الآخر التحرر الجندري والجنسي إلى التحوّل الاشتراكي، ويعتبر البعض أن رُهاب المثلية وكراهية النساء نتاجين للوعي الفردي ما دفعهم إلى مناصرة التربية ذات التفهّم الجندري، فيما يعترف قسم آخر من الحركة بالتقاطعات القائمة بين هذه القضايا وهم، على ذلك، يتفادون المُحاججات التي تركّز على قضية واحدة وحل واحد.

يمكن فهم هذه التوترات من خلال عَدَسَةٍ كويرية. يرتبط وجود إيديولوجيات مختلفة ضمن الحركة بخصيصتها المميزة بوصفها فوضى، ما دامت أنواع المنطق الإيديولوجي يقابل بعضُها بعضًا. تمكن ملاحظة هذا، على الأخص، خلال مسيرات الفخر في ميترو مانيلا، حيث يرفع المشاركون مطالب مختلفة تشكلت ضمن إيديولوجيات مخصوصة. ففيما ينادي البعض بتمرير قوانين مُحَدَّدة تجرّم التمييز، يُبرز البعض الآخر الحاجة إلى تغيير النظام الاقتصادي القائم، بل وينادي آخرون بإنهاء العمل الهش ذي العقود غير الآمنة فيما تُرى الوحدات الممثّلة للشركات بصدد الاحتفاء والرقص، ضمن ذات المسيرة.

يمكن إضفاء المعنى على مثل هذه التوترات والفَوْضَاتِ من خلال فهم الظروف الاجتماعية والتاريخية التي ضمنها ظهرت الحركة. بدأت تنظيمات س م مج عج في التشكل سنوات قليلة بعد سقوط نظام ماركوس الديكتاتوري سنة ١٩٨٦ الذي كان نتيجة احتجاجات جماهيرية ومستمرة. على اعتبار انصراف اهتمامهم عن الغاية النهائية المتمثلة في إسقاط النظام الديكتاتوري، بدأ النشطاء في المغامرة بالانخراط في دفاعات مختلفة. وقد سرّعت صياغة دستور سنة ١٩٨٧ التي ركزت على حماية الحقوق المدنية في تشكيل منظمات تعمل على طيف واسع من القضايا بما في ذلك العدالة الجندرية والجنسية من ضمن قضايا أخرى.

وبالتوازي مع توفّر إمكانية التنظّم حَصُلَ انقسامٌ إيديولوجي في صفوف اليسار الفليبيني. فمن جهة حافظ قسم منه على اعتبار الإقطاعية القوّةَ الدافعة نحو ممارسة القمع، حادت، من جهة أخرى، بعض المجموعات الصغيرة عن مثل هذه القراءة حيث اعترفت بوجود انفتاح سياسي واستثمرته في النضال من أجل أجندا تقدمية، وظهرت منظمات رفضت أن تنظر إلى القضايا من منظور طبقي بحت. ومن مواقعهم المتباينة ضمن أقسام مختلفة من اليسار الفلبيني، كان النشطاء س م مج عج ذوي تنشئة سياسية ذات مشارب مختلفة وهو ما سرّع بإبراز التنوع الإيديولوجي في صفوف الحركة.

## > راهن الكويرية

في خضم هذه الأصوات المتخالفة، يمكن للنظرية الكويرية أن تساعد على تيسير المحاورات ضمن الحركة التي تستقطبها الإيديولوجيات. النزعة التي تسم بعض منظمات س م مج عج هي رفض المحاورات مع المنظمات الأخرى وعلى الأخص عندما لا تصطف معها على خط قناعاتها. وإلى حد بعيد، تعود مثل هذه المواقف والسلوكات إلى المنطق الذي يجعل الاختلافات الإيديولوجية جَوْهَرِيَّةً وطبيعية وتحصيل حاصلٍ. بل إن البعض قالوا لي إن محاولات التجسير بين المجموعات لن تنجح بما أن الإيديولوجيات مترسّخة إلى الحد الذي يجعلها تحول دون تَبَلْوُر تصوّرات إيجابية حول مجموعات بعينها.

أنا أرى أن العدسة الكويرية إطار مناسب للتفكير في هذا السياق. فبدلا من النظر إلى القناعات السياسية على أنها متناقضة بطبيعتها، أنا أؤول اختلافاتها على أنها نتاج للتاريخ. راهنية مثل هذا التفكير الكويري مرهونة بقدرته على تطوير التّعاطف ما بين الناشطين المعتنقين لإيديولوجيات مختلفة. إن الاستجابة إلى نداء الكويرية يعني القدرة على اتخاذ سلوك تكتيكي محدد في خضم الأفعال. نحن في حاجة إلى الانتقال من الفهم الإيديولوجي للمجادلات على أنها معطاة إلى النظر إليها على أنها نتاجات تواريخ مخصوصة. حينها، وحينها فحسب، يمكننا أن نطور إيديولوجية قادرة على مواكبة لحظة الحاجة إليها لا لحظة الانجرار إلى استخدامها من قبل الآخرين. ■

توجه المراسلات إلى جون أندرو إيفانجليستا jgevangelista@up.edu.ph

# > سرديات متباينة
# في الحرب الفلبينية على المخدرات

بقلم فيلومين غوتييريس (Filomin C. Gutierrez)، جامعة الفلبين، الفلبين، وعضو لجنتي البحث ضم ج د ع اج في علم اجتماع الانحراف (ل ب ٢٩) وحول النساء والجندر والمجتمع (ل ب ٣٢)

بمجرد استلام رودريغو دوترتي (Rodrigo Duterte) رئاسة الفلبين في جويلية ٢٠١٦، اندلعت حرب على المخدرات في المناطق الفلبينية. خلال هذه الحملة، شوهدت عناصر الأمن الوطني الفليبيني وهي تقنع مستهلكي المخدرات بالاستسلام الطوعي والتعهد بالتوقف عن الاستهلاك بما تجاوز مليون مستسلم «من ذوي الصلة بالمخدرات» في ما لم يتجاوز الستة أشهر من حكم دوترتي. شعبيا، عُرفت الحملة تحت اسم أوبلان توكانغ (Oplan Tokhang) وهو تعبير منحوت جامعا بين لفظتي تكتوك (toktok) وهانجيو (hangyo) اللتين تعنيان على التوالي «الطَّرْقَ» (على الباب) و«الاعتراف» في لغة سيبيوانو (Cebuano). ومنذ ٢٠١٦، صارت اللفظة tokhang تعبيرا ملطّفا عن القتل الخارج عن أطر العدالة الذي تمارسه السلطات وكذا المسلحون المناوئون للمخدرات.

يتعرض تنامي أعداد الموتى جراء الحرب على المخدرات إلى نقد مجموعات حقوق الإنسان. وتقول المصادر الرسمية، في إحصائيات تمتد إلى حدود جويلية-تموز ٢٠١٩، إن ٥٣٧٥ شخصا من ذوي العلاقة بالمخدرات قتلوا في عمليات بوليسية. وتقدّر مجموعات حقوق الإنسان الرقم الكلّي للقتلى، وهو يشمل EJKs بما قدره ٢٥,٠٠٠ قتيلا. وقد بدأت محكمة الجنايات الدولية في التحقيق مع دوترتي في اتهامات بجرائم ضد الإنسانية في فيفري-شباط ٢٠١٨. وتقدر استطلاعات الرأي التي أجرتها محطات المناخ الاجتماعي (Social Weather Stations م م اج) في أواخر سنة ٢٠١٩ أن ٧٥٪ من الفلبينيين يعتقدون أن العديد من خروق حقوق الإنسان حدثت نتيجة أوبلان توكانغ.

كانت الحرب على المخدرات محط اهتمام كبير من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية الفلبينيين والذين يغلب عليهم الميل نحو حساسيَّةٍ مُنَاصِرة لحقوق الإنسان. وتتطابق التقديرات المتضاربة لأعداد الموتى، بالتوازي مع التقديرات المتناقضة لمدى اتساع مشكلة المخدرات وخطورتها، مع المجادلات التي تحوم حول أخلاقيات الحملة غير القانونية ضد المخدرات وسياساتها، وهي مجادلات تتقابل فيها السلطات ومجموعات حقوق الإنسان والخبراء بمن فيهم الباحثون الاجتماعيون.

تشكل سرديات العذاب التي يرويها الموقوفون وأرامل المقتولين لوحة حقيقة فلبينية عنيفة جديدة. وهي حقيقة مطبوعة بالتعارض بين وصْمٍ بالغ لتعاطي المخدرات من قبل النظام السياسي والعقابي القائم تجاه «التفشي المُطَبَّع معه» للمخدرات والموسوم بلفظة تامالاك (talamak بمعنى مزمن) المستخدمة من قبل الموقوفين ووسائط الإعلام وغالب الجمهور.

في دراساتي، كافحت من أجل إبراز التباين في سرديات من يُشتبه بترويجهم للمخدرات، وعلى الأخص منها المنشّط ميتامفيتامين (methamphetamine المعروف محليا باسم شابو shabu). تحادثت مع ٢٧ محبوسا، وأغلبهم من العمال في سني كهولتهم الأولى أو الوسيطة أوقفوا خلال العام الأول من أبولان توكانغ بتُهم ذات علاقة بالمخدرات. ادَّعوا أنهم أُوقفوا على وجه الخطأ وأن ضباط الشرطة زيفوا الأدلة وأنهم تلقوا معاملة سيئة وعُذِّبوا بغية انتزاع الاعتراف بأنّهم مُذنبون. لقد وصفوا حالتهم على أنها مُعَانَاةُ عُزّل (walang kalaban-laban) في مواجهة الشرطة التي مارست إنزالا عنيفا طَالَ منازلهم. وعلى الرغم من معاناتهم الشخصية المأساوية، يساند العديد منهم حملة دوترتي على المخدرات لأنها تمثل حركة حاسمة ضد الحالة متزايدة السوء لمشكلة المخدرات التي طال تجاهلها.

من الواضح أن «مجرمي المخدرات» يمثلون قسما كبيرا من التجريم الشعبوي الذي دفع نحو مُساندة دوترتي في انتخابات الرئاسة سنة ٢٠١٦. لقد دفع الهلع الأخلاقي حيال تزايد أعداد المدمنين على المخدرات والأحياء غير الآمنة بتصاعد التجريم الشعبوي، وهي اللفظة التي اقترحها جون برات (John Pratt) لتسمية مقاربة تتبنى ضرورة سن المزيد من الإجراءات ضد الجريمة مستندة إلى المشاعر الشعبية أكثر من استنادها إلى دلائل ميدانية أو إلى آراء الخبراء. تمكن ملاحظة ذلك في استطلاعات الرأي التي أجرتها م م اج نهاية سنة ٢٠١٩ وقد أشارت إلى تمتع دوترتي برضا ٧٢ ٪ من الفلبينيين، وحصول حربه على المخدرات على رضا ٧٠ ٪ منهم.

قبل رئاسة دوترتي، كانت دراسات جيديون لاسكو (Gideon Lasco) قد أظهرت أن شباب الموانئ الفلبينية يستخدمون شابو بوصفه بامباجيلاس (مُرَفِّعٌ للقدرة على الإنجاز) في عملهم في القطاع غير المهيكل (باعة، حمالون، وعمال جنس). ومِثْلا بِمِثْل، اعترف العديد من المشاركين في بحثي أن تعاطيهم شابو يهدف إلى استعادة القوة بعد التعب، والبقاء على يقظة والاقتدار على القيام بأعمال تتطلب إما قوة مجابهة أو عَدَدَ ساعات غير محدّد (قيادة الشاحنات وسيارات النقل جيب، أعمال البناء،...). لقد رفضوا تسميتهم «مدمنين» لأنّهم في اعتقادهم قادرون على أن يتوقفوا عن الاستهلاك في أي وقت يريدون، وألا يدعوا استهلاكهم يتحول إلى رذيلة معتادة. وقالوا إنهم يستهلكون ما يبتاعونه من مرتباتهم وأجورهم لا من مكاسب سرقاتٍ أو نشل أو أيّة جريمة أخرى من الجرائم التي تُغطي على شرعية مواد استهلاكية تُرَوَّجُ في سوق مفتوحة. وعلى ذلك يحتاج مدى تحليل هذا الاستهلاك إلى المُضِيِّ إلى ما وراء نظريات الإدمان التي تفسر ه باعتماد العطالة، و السلبية، وثقافة الإدمان، وأن تتجه إلى وظيفته بوصفه أداة رئيسة في التعامل مع ضغوط الفقر والهشاشة الاقتصادية.

وعلى الرغم من دفاع المشاركين في البحث على استهلاكهم للمخدرات، كانت نهايات محادثاتي معهم تشي باعترافهم بأن شابو «هادم للعائلات»، و«منبع للجريمة» و«لا يؤول إلاّ إلى شرٍّ» و«مشكلة وطنية» يتوجّب اجتثاثها. أحد المظاهر الرئيسة في سرديتهم هو تأكيدهم أن الشرطة غير العليمة بحقيقة الأمور ارتكبت خطأ بالقبض

## "لا ينبغي اختزال مسألة المخدرات في الفلبين إلى معركة بين الأخيار مقابل الأشرار ، والمدمنين مقابل أولئك الذين ليسوا كذلك ، ورجال شرطة جيدون مقابل رجال شرطة سيئين"

عليهم عوضا عن استهداف المذنبين الحقيقيين: المدمنون الذين يرتكبون جرائم فظيعة من أجل الاستجابة لحاجتهم الرذيلة، المروجون ناهبو أموالهم الذين لا يشبعون، ورجال الشرطة الفاسدون الذين يستخلصون الأموال من المدمنين والمروّجين.

مقابلاتي الأولية مع الضباط الأمنيين المسؤولين على أولان توبكانغ أشارت هي أيضا إلى تجربة لا تفهمها مجموعات حقوق الإنسان ولا تَعْرِضها وسائط الإعلام. لقد تحدثوا عن إيمانهم بأنهم يحترمون تعهداتهم ومُثلهم بأن يحموا البلاد ومواطنيها من تهديد المخدرات «الذي يبدو من دون نهاية». وفيما يعترفون أن المخدرات تملأ فراغا أنتجه الفقر وأن لوردات المخدرات يستغلون ساكنة مدمنة ومُفَقَّرة، يرون أن ذوي العلاقة بالمخدرات محاربون على استعداد للردّ المسلح. بل هم يعتبرون أن أوبلان توكانغ حملة كشفت «العمق الحقيقي لمشكلة المخدرات» و الكيفية التي بها «أفسدت وحدات الشرطة». ولو وُجِدت قصّة عميقة مثل تلك التي استخدمتها آرلي هوتشيلد (Arlie Hochschild) لمقاربة تجربة الجناح اليميني داخل الجمهوريين الأمريكان، تمكن صياغتها انطلاقا من سرديات «مجرمي المخدرات»، لغيّرت بعمق ما يمكن الإدلاء به حول الواقع الفلبيني كما ترويه سرديات الشرطة.

والحقيقة أن بإمكان باحثي العلوم الاجتماعية في الحرب الفلبينية على المخدارت أن يسهموا في وضع سياسات تنبني على الوقائع والدلائل سواء ألستمدوا ذلك من خبرتهم المنهجية في توصيف مستويات الإدمان، أو من قدرتهم على إعادة مفهمة تصنيفات استهلاك المخدّرات أو من تأويلهم الرأي العام حول الجريمة. إن التحدي الذي يواجه علم الاجتماع هو حاجته إلى نزع تزكية الأطر التي لا تستخدم إلا الثنائيات التي تحجم مسألة المخدرات في الفلبين جاعلة منها معركة بين طيّبين و أشرار، مدمنين وغير مدمنين، ورجال شرطة صالحين وآخرين فاسدين. ما هو أكثر أهمية من ذلك هو استجابة علماء الاجتماع المشتغلين على الحرب على المخدرات لضرورة الحذر من تبجيل التجريم النخبوي وهي اللفظة التي يستخدمها فيكتور شماس (Victor Shammas) للإشارة إلى تقدير مبالغ فيه لرأي العلماء أو الخبراء والإعراض عن رأي الجمهور على اعتباره انفعاليا وغيرَ عقلاني أو تبسيطيا. إن مثل هذه الانعكاسية الذاتية تدعو علماء الاجتماع ألا ينزعجوا من السرديات الاحتجاجية السائدة في صفوف المجموعات والفاعلين الاجتماعيين أو بين المعسكرات المفترضة الممتدة على كامل الطيف السياسي والأخلاقي الذي يتسع له الرأي العمومي.

توجه كل المراسلات إلى فيلومين غوتيريس fcgutierrez@up.edu.ph

# > الاشتغال بعلم الاجتماع العمومي في الفلبين

بقلم فوبي دوي ماريا سانشيز (Phoebe Zoe Maria U. Sanchez)، جامعة لوفان، بلجيكا، وجامعة الفلبين في سيبو، وعضو لجنة البحث ضمن ج د ع اج حول علم الاجتماع السياسي (ل ب ١٨)

أعضاء المنظمات الدينية والعلمية ومنظمات المجتمع المدني ينضمون إلى مظاهرة الشوارع ضد إحياء ذكرى الأحكام العرفية، في ٢٠١٨.



تعالت أكداسٌ من أجساد الموتى تحت حكم نظام دوترتي القائم (Rappler، ديسمبر-كانون الأول ٢٠١٨)،و انخرط النظام القائم، عمليا، في تشكيل سياسي ممتد الأطراف يَجْمَعُ شَبَكَةً من العائلات السياسية الإقطاعية والكمبرادوريين العاملين في الجهاز الإداري العمومي، يساندونه ليكون لسان حالهم المُعلن، فضلا عن بيروقراطية الدولة الفلبينية الأمنية والعسكرية. يظهر ذلك في الكيفية التي بها حشد دوترتي أغلبية كبرى من أعضاء مجلس النواب الفلبيني، وعزله رئيس قضاة سنة ٢٠١٨.

تجاوز الأكاديميون عن هذه «الشعبوية الاستبدادية» على اعتبار ما يقال عن أنها كانت ممتزجة جزئيا ببرامج تقدمية شعبية وتنموية على الرغم من إطلاق نداء صريح «للقتل» واعتماده استراتيجية في السياسات المكافحة للجريمة. ولكن النظام يقوم على نوع من الديناميات السياسية لا تمثل إلا شكلا من الاستبداد الصريح العاري. فلقد صعد في الآونة الأخيرة من الموانع البوليسية والعسكرية وشبه العسكرية في وجه الجماعات الفلبينية حيث رسخ سياسات قذرة من خلال التزوير الانتخابي والكسب غير المشروع والفساد وانخرط في هَوْجَة من الاغتيالات والملاحقات على الطريقة الماكارثية تبريرا لقتل النشطاء الاجتماعيين ورجال الدين ومناصري حقوق الإنسان والمحامين والمدرّسين والأساتذة الجامعيين والفلاحين والشبّان وغيرهم.

كان أحد أنشطة علم الاجتماع الفلبيني الأكثر جوهرية منذ بداية ديكتاتورية نظام ماركوس استخدام علم الاجتماع العمومي جوابا ضروريا على خَفَاء علم الاجتماع عن أنْظَارِ الجمهور الفلبيني. يستند ذلك على وجهة النظر التي ترى أن المجتمع الفلبيني يواجه أزمة ديكتاتورية مزمنة تمتد منذ نظام ماركوس وصولا إلى نظام دوترتي. يتصل ذلك بالسؤال الأساس حول طبيعة ما يسمى بثورة سلطة الشعب سنة ١٩٨٦ التي أطاحت بدكتاتورية ماركوس وما إذا كانت قد عبدت الطريق فعلا بحيث نسير نحو الانتقال الديمقراطي. للأسف، يبدو الآن أن المحصلة النهائية لتلك الثورة أنها كانت معدومة الأدوات الضرورية لإحداث ديمقراطية حقيقية باعتبار استتباب نظام فاشستي بعد ٣٣ سنة من تاريخها. يُحيل ذلك على أزمة ديكتاتورية دائمة، تتحدى علم الاجتماع الفلبيني (Filipino Cebuano Sociology) بضرورة التفكير في ما إذا كانت السنوات التي أعقبت الثورة الأولى كانت بالفعل سنوات شحذ للهِمَم من أجل تحوّل ديمقراطي كامل، أم سنوات استعداد لحبك الديكتاتورية المستعادة

اليوم. وإلا، كيف أمكن للممارسة الاستبدادية السابقة أن تعود إلى الحياة في شكلها الحالي وبمفعول أكثر فتكا. ألم يبلغ، مؤخّرا، عدد الأموات، مقارنة بقتل ماركوس لما يتجاوز، بقليل، ٣٠٠٠ فقيد، معدل ٣٣ شخصا في اليوم الواحد، وما قدره ٣٠,٠٠٠ قتيل خلال السنوات الثلاث من حكم دوترتي (Rappler ديسمبر-كانون الثاني ٢٠١٨).

على ما هو ممارس في جامعة الفلبين سيبو، يجمع علمُ الاجتماع العمومي بين علم الاجتماع الاحترافي وعلم الاجتماع النقدي وعلم اجتماع السياسات العمومية. يتناغم هذا التركيب مع ما يسمّيه مايكل بوروواي علم الاجتماع العمومي (٢٠٠٤) الذي يقوم على التمييز بين أربعة أقسام من العمل السوسيولوجي وهي علم الاجتماع الاحترافي وعلم الاجتماع النقدي وعلم الاجتماع العمومي (المتوجّه إلى مختلف طبقات الجمهور) وعلم اجتماع السياسات. يمنح علم الاجتماع الاحترافي الآليات التي تسمح بصناعة علم اجتماعٍ على توافق مع القواعد الحاكمة لتصميم البحث واستخدام المناهج والتقنيات المناسبة أي دراسات الحالة والسوسيوغرافيا والإثنوغرافيا والملاحظة بالمشاركة، والاندماج ضمن الجماهير القاعدية (basic mass integration)، إلخ. ويسمح هذا لعلماء الاجتماع وللطلاب سواءٌ بسواءٍ، أن يختبروا أطاريحهم وأن ينخرطوا في محادثات تخصّ السياسات الاجتماعية والعمومية والمؤسسات والثقافات والمجموعات والمنظمات والسيرورات الاجتماعية التفاعلية القائمة بين المشتغلين مع بعضهم البعض. وبهذه الطريقة، يكون علماء الاجتماع مدعوين إلى إعادة تصور المشكلات الاجتماعية في ما يتجاوز البنائية الاجتماعية، مادّين النقاش العمومي الفلبيني إلى الشوارع وموفرين إمكانيات لآليات التمفصل بين الاهتمامات العمومية ونشرها. ويعني هذا اختيار موقع بحث يكون على مستوى الممارسة المحلية أو الأهلية للحكامة حيث يمكّن علم الاجتماع النقدي من فهم صراعات السلطة في ما بين، وداخل، المجموعات المنخرطة في النّزاع من أجل حيازة بعض الموارد المحدودة. يزن علم الاجتماع النقدي البنى، سواء أكانت مهيمنة أم مهمينا عليها، متحكمة أم متحكما فيها، وهو ينتهي إلى بناء كتلة حرجة فلبينية يكون بمقدورها أن تتعبّئ للتظاهرات العمومية الفعلية التي تنتظم من أجل خلق حركة اجتماعية. وبالمقابل، سوف تكون هذه الحركة الاجتماعية أول محرّك في اتّجاه الربط النهائي الذي يسمح بتقدير محتوى السياسات العمومية وسياقها وقد اتخذت شكل علم اجتماع سياسات.

يصنع النسيج المعقد من الارتباطات التي أشرنا إليها المزيج الملموس للتقنيات التي تسمح لعلم الاجتماع العمومي بأن يشتغل بوصفه حقلا علميا. يكون علم الاجتماع العمومي كلّما سُمح للديناميات الديمقراطية بأن تشتغل لصالح القطاعات المهمشة بحيث تنفذ إلى الموارد وتضطلع بدور هام في المجتمع المدني وداخل الدولة. وهو يتخذ أولا شكل تمرين أكاديمي في الخيال السوسيولوجي بوصفه محل مجادلة بين الطلاب والأساتذة. ومن ثمّ، هو يمتد إلى خارج جدران الفصل الدراسي الأربعة بحيث يخدم كما لو كان أداة اجتماعية تمكّن من تفعيل آلية فتح مغاليق ثقافة الصمت السائدة في صفوف الجماعات المضطهدة من خلال المناقشات الكثيفة والتنظير والهندسة الاجتماعية وعبر دعم المنظمات في صفوف الفقراء والمحرومين والمضطهدين والأفراد والجماعات مُغتصبة الحقوق. إن قدرة عالم اجتماعٍ على السيطرة على مجرّد قوة أو قسم من الناس لهو أداة لكشف الطرق التي بها تم استخدام الدولة، باستمرار، ومن خلال استعمال القوة، أَدَاةً لحماية مصالح الطبقة الحاكمة واستدامتها.

وبتخصيص أكبر على الفلبين اليوم، على علم اجتماع العمومي أن يتجرّأ على أن يكون في طليعة سيرورة إضفاء الديمقراطية، لأن الفلبين تواجه مستوى عميقا من غياب الديمقراطية وانعدام حكم القانون. اليوم، مثلما كان عليه الحال زمن حكم ماركوس، تحتاج الفلبين إلى تشكيلات مجتمع مدني تكون ذاتية التنظيم، تطوّعية، ذاتية التوالد، مستقلة حقيقة عن الدولة، وقادرة على مفصلة المصلحة العمومية، يحكمها نظام قانوني أو مصفوفة من القواعد المشتركة. وعليه، تمكن تسمية نقطة اكتمال علم الاجتماع العمومي باسم علم اجتماع التبيين العمومي (sociology of public demonstration) وهو يتمثل في أدوات برهنة وإقناع، وآليات تحويل وتنسيق، وأجهزة إدراكية وعقلاية تتخذ هيئة جماعية للتواصل البحثي حول قضايا أو مرافعات و/أو تعبئة وتنافس بين الأجهزة الاجتماعية تكون على هيئة جموع من الناس أو بنوك للتصويت. ويقدّر علم اجتماع التبيين العمومي هذا مدى فعالية وفاعلية علم الاجتماع الذي يتم به الخوض في الشأن العمومي. ويكون العمومي في التبيين إشارة إلى استخدام السياسة العمومية ما دامت تمكن من تقدير نجاح ما تنخرط فيه الحكومة من سياسة عمومية أو فشلها، ومحاسبتها عليها.

نقطة الذروة في علم الاجتماع العمومي هي التلخيص وتنظير العلاقة بين الحكومة والمحكومين (Lascoumes and Le Galès, ٢٠٠٧; The American Sociologist, ٢٠٠٥)، وهي من منظور الجنوب الكوني، تهمّ الحكم الراهن في إطار المنطق الأهلي أو منطق الجماعة التي تتقاسم العلاقات التضامنية. ومن ثمَّ، يتمّ تضمين هذا الإطار في سياق صنع الأدوات، والتعديل، وهندسة تحصيل الضرائب والتواصل الجماهيري الذي تقوم به المؤسسات الحكومية التي تمثل اليوم محور التركيز العمومي المتفحص الذي يقوم به المجتمع المدني ضمن أنشطته التبيينية. ■

توجه كل المراسلات إلى فوبي زوي ماريا سانشيز phoebe.sanchez@uclouvain.be

# > إدماج ميندناو ضمن علم الاجتماع الفلبيني

بقلم ماريو جويو أغوجا (Mario Joyo Aguja)، جامعة مندناو الحكومية، الفلبين، ورئيس الجمعية الفلبينية لعلم الاجتماع، وعضو لجان البحث ضمن ج د ع اج حول القوات المسلحة وحل النزعات (ل ب ٠١)، وعلم اجتماع المسنين (ل ب ١١)، وعلم اجتماع التنمية الحضرية والجهوية (ل ب ٢١)، وعلم اجتماع الفنون (ل ب ٣٧)، وعلم اجتماع الكوارث (ل ب ٣٩)

**المشاركون في مؤتمر ٢٠١٩ لجمعية علم الاجتماع الفلبينية في ميندناو. الائتمان: جمعية علم الاجتماع الفلبينية.**

غلب على جزر ميندناو، وكثيرا ما يشار إليها على أنها الفلبين الجنوبية، التهميش ضمن التاريخ الوطني الزاخر بالتهميش. لقد طوّرت ميندناو، التي كانت تحت حكم سلطنتي ماغيندناو (Maguindanao) وسولو (Sulu) نظام حوكمة مركزي وحضارة متقدمة أكثر ممّا كان في بقية البلاد قبل حلول الإسبان سنة ١٥٢١. وكافحت السلطنتان المحتلين االإسبان مدة ٣٠٠ عام في «حروب مورو» المريرة ولم يتمّ احتلالهما. وفجأة صارت ميندناو جزءا من الفلبين عندما أمضى الأمريكان اتفاقية باريس مع إسبانيا (١٨٩٨)، ومذاك صارت «محتلّة قانونيا». ولكن الولايات المتحدة الأمريكية، القوة الإمبراطورية، هي التي افتتحت الفعل الاستعماري المدمّر لميندناو مما تسبب في تهميشها الاقتصادي والسياسي والثقافي. وقد ارتبطت مثل هذه المظالم التاريخية التي ارتكبت ضد شعب ميندناو بالصراع الانفصالي المرير الذي خاضته المجموعات المُورُوِيَّة والذي كان له أثر في الوضع المأساوي في جنوب الفلبين. ولا تزال المظالم التي ارتكبت في حق شعوب ميندناو، إلى حدّ الآن، موضوعا للعدالة الانتقالية.

وقد أَدَامَ بُرُوز مانيلا (ميترو مانيلا لاحقا) في الشمال بوصفها، واقعا، مركز السّلطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية لكلا الحكمين الاستعماري والأهلي وضع الانقسام غير العادل ما بين مركز وهوامش بين مناطق البلاد. ولا يزال السلام في الجنوب وعدم مركزة الحكم في اتجاه المزيد من التمكين المستقل الاقتصادي والسياسي بعيدي المنال. وفيما تزخو ميندناو بالموارد الطبيعية، تظل معدلات الفقر فيها عالية، وهي تعاني من الانفصالية ومن تيارات النزاع المسلم المسيحي. و إلى الوضعية الهامشية للأرضي المنداناوية ضمن الأمة الفلبينية،

أضافت السلم الحادثة مؤخرا بمفعول الاتفاق الشامل حول بانغسامورو (Comprehensive Agreement on the Bangsamoro= ا ش ب) لسنة ٢٠١٤ بين الحكومة الفلبينية (ح ف) وجبهة تحرير مورو الإسلامية (ج ت م إ)، وفي ظل استمرار خطر التطرف العنيف، موضوعا مهمّا آخر إلى البحث السوسيولوجي.

## > سردية مركزية لدى الجمعية الفلبينية لعلم الاجتماع

تمس السردية القومية حول العلاقات ما بين المركز والهامش العديد من دوائر الفعل في البلاد بما في ذلك السرديات الأكاديمية والعلمية والمهنية. وتمثل الجمعية الفلبينية لعلم الاجتماع (ج ف ع اج) مثالا عن هذه السردية. لقد كان نمو علم الاجتماع في الفلبين في بداياته مبادرة مركزية متروبولتانية. وكانت قيادته وعضويته مهيمن عليهما من قبل علماء اجتماع المركز، كما كانت منشوراتها، المجلة الفلبينية لعلم الاجتماع (The Philippine Sociological Review) تجمع رئيسيا كتابا من المركز حول مواضيع هي من اهتمامات المركز. وكانت مؤتمراتها على الأغلب في المركز. ولكن هذا الاتجاه أخذ في التغير مؤخرا.

تم تشكيل ج ف ع اج من قبل أناس من المركز كانت لهم مساقات سوسيولوجية في جامعاتهم. وتعكس قائمة الأعضاء وانتماءاتهم المؤسسية هذا الأمر. وعندما تم تكوين ج ف ع اج سنة ١٩٥٢، وبما يشهد على ما قلنا، كان أعضاؤها منضوون في هذه المؤسسات التي تقع في مانيلا العاصمة (De la Salle University, Phil. Women's University, Phil. Rural Christian Fellowship, University of the East, College of Holy Spirit, Union Theological Seminary, and from the University of the Philippines).

نتيجة لذلك كانت قيادة ج ف ع اج مَرْأُوسَة من الميتروبول. وعلى امتداد ٦٩ سنة من وجودها كانت رئاسة المنظمة لميتوربولياتني من مانيلا ٥٤ مرة، فيما كانت البقية لرؤساء من لوزون ٧ مرات، ومن مندناناو ٨ مرات. ولم تفز جزر فيزاياس (Visayas) بعدُ بقيادة المنظمة. وكانت جامعة الفلبين وأنتنيو (Ateneo) في مانيلا مجتمعتين أعطتا قادة للمنظمة على امتداد ٤٣ عاما في حين لم تكن مندناناو في القيادة إلا لثمانية أعوام أي لما يعادل ١٠,٢٩٪ من عمرها وكانت لآخر مرة في القيادة خلال السنوات ١٩٨٠. ولم تتمكن من العودة إليها إلا خلال سنتي ٢٠١٩ و٢٠٢٠، فزوَّدَت الخطاب السوسيولوج في البلاد ببُعد مندناناوي قوي.

## > ولاية متغيرة

انطلاقا من بداية السنوات ٢٠٠٠ اتخذت ج ف ع اج العديد من المبادرات في ميندناناو وكانت تلك استجابة لموجبات العصر ولكن وأيضا لأن المندناناويين صاروا أخيرا جزءا من قيادة الجمعية. وكانت تلك فرصة للج ف ع اج لا لتكثر من عضوية المندناناويين فحسب بل وأيضا لكي تجعل أعضاءها يتآلفون مع الخطابات المندناناوية بوصفها جزءا من السّردية الوطنية. وعلى الرغم من الانشغالات الأمنية، نجحت استضافة جنرال سانتوس سيتي، أكثر مدن مندناناو إيغالا في جغرافية الجنوب، لمؤتمر ج ف ع اج الذي كان موضوعه «الأزمات، المقاومة والجماعة: علم اجتماع في زمن الكوارث». وعلى طريق تحقيق «العدالة الانتقالية» داخل المنظمة كان مؤتمر ٢٠١٥ بموضوعه المتمحور حول « علم اجتماع السلم والنزاع: السياق والتحديات»، في مندناناو مجددا، في مدينة إيليغان الواقعة في الجزء الشمالي من مندناناو. وكان الموضوع متوافقا مع ضرورة النظر في حصيلة وعود ا ش ب لسنة ٢٠١٤ بين ح ف وج ت م إ، وكذا مأساة ماماسابانو (Mamasapano) التي قتل فيها ٤٤ عضوا من قوة العمليات الخاصة في الشرطة الفلبينية. وبالتزامن مع صعود رودريغو دوتيرتي إلى السلطة سنة ٢٠١٦، أول رئيس للفلبين من مندناناو، نظمت ج ف ع اج مؤتمرها في مدينته، دافاوو (Davao)، حول موضوع «ديمقراطيات مُتَخَيَّلَة: تحوّل السلطة والمعرفة في المجتمع الفلبيني». وكان مؤتمرا ٢٠١٧ و٢٠١٨ في جزر فيزياس، ثم عاد المؤتمر إلى الانتظام في مندناناو سنة ٢٠١٩، في مقاطعة بوكيدنون (Bukidnon)، حول موضوع «المواطنة الملتزمة والهويات».

مكنت مؤتمراتُ مندناناو مؤسساتِ التعليم العالي التي تمنح شهادات في علم الاجتماع في مندناناو من أن تستقبل الوافدين وأن ترى نفسها جزءا من السردية القومية، وأن توفر التمرين لفائدة السوسيولوجيين الشبان. كانت جامعة مندناناو الحكومية هي التي استضافت مؤتمر ٢٠١٤، وتبعها معهد إيليغان للتكنولوجيا سنة ٢٠١٥، ثم جامعة أنتينيو في دافاوو سنة ٢٠١٦. وكانت جامعة مندناناو المركزية وجامعة بوكيدنون الحكومية مستضيفتيْ مؤتمرَ ج ف ع اج لسنة ٢٠١٩. وكانت هذه المؤتمرات كذلك فرصة للميندناناويين المشتغلين بعلم الاجتماع للاستفادة من منصة يقدمون منها نتائج بحوثهم، ويطورون صداقات، وأن يكونوا جزءا من تحول ج ف ع اج في اتجاه قومي حقيقي.

واليوم، يتمتّع علماء الاجتماع الفلبنيون بوعي أكبر بشعب مندناناو وأماكنها وغناها الثقافي وخطاباتها. بدأت مندناناو في تحطيم الهيمنة الميتروبوليتانية وفي دمج نفسها بوصفها «فلبين أخرى» غنية بخطاباتها السوسيولوجية النقدية وبقيادتها. وبفضل ما أنجزته من عمل في مندناناو خلال السنوات الأخيرة أسهمت ج ف ع اج بقوة في جعل علم الاجتماع الفلبيني علم اجتماع قومي فعلا.

توجه كل المراسلات إلى ماريو أغوجا mario.aguja@msugensan.edu.ph

# > علم اجتماع كوني
# زمن الجائحة

بقلم جوفري بلايرز (Geoffrey Pleyers)، جامعة لوفان الكاثوليكية، بلجيكا، نائب رئيس الجمعية الدولية لعلم الاجتماع لشؤون البحث، رئيس لجنة البحث ضمن الجمعية الدولية لعلم الاجتماع حول الطبقات الاجتماعية والحركات الاجتماعية (ل ب ٤٧)، وعضو لجان البحث في علم اجتماع الدين (ل ب ٢٢)، وعلم اجتماع الشباب (ل ب ٣٤)، والحركة الاجتماعية والفعل الجماعي و التحول الاجتماعي (ل ب ٤٨)

إن جائحة COVID-١٩ هو أزمة اجتماعية وبيئية وسياسية عالمية تتطلب علم اجتماع عالمي. المصدر: المشاع الإبداعي.

عاد فيروس كورونا العِلْمَ إلى قلب الفضاء العمومي، حتى في البلدان التي اعتاد القادة الشعبويون فيها العمل على نزع شرعيته. أطْلَعَنا علماء الأوبئة وأطباء الصحة والعلماء البيولوجيون على وقائع صادمة: تتطور الجائحة يوميا وهي أسوأ بكثير من مجرد نزلة برد. وأطلعنا العلماء الاجتماعيون كذلك على وقائع صادمة بقدر ما هي مثيرة للسؤال. ففيما يمكن للفيروس أن يمس أيّ واحد منا، نحن على تفاوت كبير في مواجهته. لسياسات الصحة العمومية وللتفاوتات الاجتماعية أثر بالغ هاهنا، وعلى الأقل، بنفس درجة الطريقة التي تردّ بها أبداننا الفعل إذا ما تعلق الأمر بآثار الفيروس المُمِيتة. لقد بيّن العلماء الاجتماعيون أن جائحة كوفيد ١٩ ليست أزمة صحية فحسب، إذ هي من طبيعة اجتماعية وبيئية وسياسية، أيضا.

تسبّبت الجائحة في إطلاق تيار «نَاقِضٍ للعولمة». فقد أغلقت الدول حدودها، وتناقصت الرحلات بشكل حاد، وألغيت أغلب الأحداث العالمية الكبرى التي كانت مبرمجة أو أجلت، مثل منتدى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع (ISA Forum). أولوية الحكومات الوطنية هي تأمين النفاذ إلى تجهيزات الرعاية الصحية والمستلزمات الأساسية ‹لفائدة شعوبهم›. ولطالما اتّبعت العلوم الاجتماعية هذه الطريق، وركزت على المستوى الوطني. أجرى العلماء والخبراء دراسات إحصائية وطنية، وحللوا الوقع المتخالف للكورونا طبقيا وعرقيا في بلدانهم، وقيّموا إجابات حكوماتهم على الأزمة، وأسهموا في المناقشات الوطنية التي احتضنتها أوطانهم.

مُفَارِقَةٌ هذه العودة إلى الوطنية المنهجية على اعتبار جائحة كوفيد ١٩ ظاهرة كونية بعمق. وهي لا تتوقف عند خطّ الحدود المغلقة لتكشف مدى التبعية المتشابكة التي نعيش. التعاون الدولي جوهري في معالجة الأزمة، وهو مؤكد في مجالات الطب والعلوم الطبيعية على طريق بلوغ فهم أفضل للفيروس ذاته، وتطوير العلاجات الطبية، والتوصل إلى إنتاج لقاح. والتعاون الدولي في مجال العلوم الاجتماعية هو بذات الجوهرية. نحن في حاجة إلى التعلم من تجارب بلدان ومناطق أخرى مع الجائحة. ويجب ألا يسفر التعاطي مع مثل هذا المنظور الكوني إلى «كونية منهجية» ويقتصر على التحليلات الشاملة. فحتى نكون ذوي نفع زمن الجائحة، علينا أن نعزّز الحوار الكوني في ما بين العلماء الاجتماعيين من مختلف المناطق، المنغرسين بعمق في واقع هو، في الآن نفسه، محلي وقومي وإقليمي وكوني.

وفيما يدأب صنّاع السياسات على وضع الحدود حوالينا، كانت إسهامات العلوم الاجتماعية في التعاطي مع جائحة كورونا بذات أهمية العلوم الصلبة، ومتكاملة معها بطرق مختلفة. ولقد ركزت هذه الإسهامات على الأغلب على أربع جدالات:

### ١- الجائحة بوصفها أزمة اجتماعية:

فقد بين العلماء الاجتماعيون أن الجائحة، وفيما يحتمل أن يمس الفيروس أي كائن بشري، تؤثر فينا بشكل متغاير، وأن الطريقة التي بها يعالج الفيروس وثيقة الارتباط بعوامل اجتماعية. تعمّق الجائحة التفاوتات الاجتماعية وتكشف البنى الاجتماعية، وعلى الأخصّ على المستويات الطبقية والعرقية

والجندرية. ومن الجوهري هاهنا أن نعتمد مقاربة تقاطعية بحيث نفهم الكيفية التي بها تُعَاشُ الجائحة والسبب الذي يجعل مواجهتنا لها متفاوتة وغير عادلة بعمق. في البلدان أو الأحياء الفقيرة غير ذات الأنظمة الرعائية الصلبة، سرعان ما استحالت الأزمة الصحية أزمة إنسانية، بآثار ها المُمِيتة بفعل عدم قدرة المنظمات الإنسانية الوطنية والدولية على الفعل بالطرق التي اعتادت.

## ٢- حكامة التصرف تجاه كوفيد ١٩:

حلل صنف ثان من الإسهامات الطريقة التي بها تعامل صنّاع السياسات والأنظمة السياسية مع الأزمة المندلعة. لقد فرضت الدول-الأمم نفسها فاعلا رئيسا متكفلا بالتعامل مع الجائحة. لقد اختفت المؤسسات الدولية وسط الأزمة الكونية بما في ذلك الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكشفت الجائحة مظاهر قوة الأنظمة السياسية الوطنية وحدودها. يسفر افتقاد الفعالية لدى حكومة وطنية أو ضمن خطابات رئيس دولة يستهزأ بالجائحة ويؤجل اتخاذ إجراءات الغلق عن مئات إضافية في حالات الموت. في مواجهة الأزمة، عمدت كل حكومة إلى وضع سياسات الإِحْيَاءِ والإِمَاتَةِ (necropolitics) الخاصة بها، وفضل أغلبها تأمين الحمايات الأساسية حيال إمكانية وصول الفيروس إلى إصابة عمال الرعاية الصحية لديها. من خلال سياساتها، تخفّض الحكومات من الفرص القابلة للتأمين لفائدة أشخاص بعينهم في تعاملهم مع الفيروس مقابل أشخاص آخرين، فيما لا يَظْهَرُ من يموتون في دور رعاية المسنين في أغلب الإحصائيات العمومية لدى الدول.

لقد غير كل من الجائحة والإغلاق العلاقة ما بين المواطنين والحكومات. يتجه المواطنون إلى الحكومات الوطنية طالبين الحماية، والرعاية وتوجيهات مجابهة الجائحة. ويقبل العديد منهم برقابة اجتماعية أشد من قبل الدولة وباستخدام تكنولوجيات الحراسة الجديدة والتعرف الوجاهي (استخدام تكنولوجيات التعرف على وجوه المارة في الشوارع أو داخل المباني-المترجم) على أنه ثمن واجب الدفع من أجل التمكّن من السّيطرة على الجائحة.

## ٣- كيفية رد المجتمع:

حلل صنف ثالث من الإسهامات الطريقة التي بها تحمّل الأفراد والمجتمع المدني الأزمة. يستكشف علماء الاجتماع الوقع العميق الذي يحدثه الإغلاق على حياة الناس، وعلى الذاتيات والعلاقات الاجتماعية. لقد اتخذت العلاقات ما بين الجيلية أشكالا ومعاني أخرى، ووضعت إجراءات التباعد الاجتماعي التضامن على حافة المخاطرة وكثيرا ما اخترقت حدودَ الجماعة التي فيها يُقامُ. وفيما انبثقت شبكات تضامن جديدة في الأحياء وفي المدن، شهدنا كذلك انحصار التضامن ضمن دوائر الجماعات الوطنية أو العائلات.

## ٤- هل سينبثق عالم جديد من رَحِمِ الأزمة؟

عالج الصنف الرابع من التحليلات أثرَ الجائحة بعيد المدى. لقد فتحت جائحة كوفيد ١٩، بوصفها أزمة كونية، آفاق الإمكانات ومن المحتمل أن تكون فرصة من أجل إعادة هندسة العالم بطريقة مختلفة. لقد أكد العديد من العلماء الاجتماعيين على الحاجة إلى عالم أكثر حِسًّا بالبشر، وبالرعاية وبالتفاوتات الاجتماعية، ذي أنظمة رعاية صحية عمومية أكثر قوة. ولكن، يمكن للأزمة كذلك أن تعبّد الطريق أمام مناويل اجتماعية أخرى. إلى حد الساعة، سيطر التنافس المحموم على التضامنات الجديدة لدى معالجة الازمة، وركزت مصروفات المساعدة الاجتماعية الجماعية على إنقاذ الشركات الوطنية بدلا عن تعزيز مصالح الرعاية الصحية العمومية. ويحتمل كذلك أن تعبد الجائحة الطريق نحو حقبة استبدادية جديدة، تعتمد سِيَاسَاتٍ حَيَوِيَّةٍ مبنية على التكنولوجيات الجديدة.

سوف تكون الطريقة التي بها سيتم التغلب على جائحة كوفيد ١٩ مرتهنة بما يسهم به الطب والعلوم، وعلى الأخص بالتوصّل إلى إنتاج لقاح. ولسوف تكون مرتهنة كذلك بالطريقة التي بها سيتعامل المجتمع وصناع السياسات والمواطنون مع الأزمة ويُلْقُونَ ببذار العالم الذي سوف يَتَوَلّد من رَحِمِها.

توجه كل المراسلات إلى جوفري بلايرز Geoffrey.Pleyers@uclouvain.be

# > كوفيد ١٩ :
# دروس أولى من الجائحة الراهنة

بقلم كلاوس دور (Klaus Dörre)، جامعة يينا، ألمانيا

أصاب الوباء الشركات الصغيرة بشكل خاص ، بما في ذلك المطاعم وتجار التجزئة. الائتمان: روس لوار / flickr.com. بعض الحقوق محفوظة.

خلال شهر أفريل من سنة ٢٠٢٠، وبينما أكتب هذا، يسير الاقتصاد إلى انكماش. ما من أحد بمستطاعه أن يتنبأ بدقة بالتطورات التي سوف تحملها لنا الأشهر القادمة بما أننا لا نعرف على وجه اليقين كما ستمتد هذه الجائحة. ولكن قد لا يكون مستبعدا أن يصيب الاقتصادَ ركودٌ عميق. ما من سؤال إلاّ حول مدى ذلك العمق.

## > التطورات الاقتصادية وآثار في عالم العمل

في سيناريو الحالة الأفضل، سوف ينتهي الإغلاق في أغلب البلدان بعد شهر واحد. وحتى في هذه الحالة، سوف يكون على ألمانيا مثلا أن تضع تقديرات تراجع في النمو شبيهة بما كان خلال أزمة ٢٠٠٧-٢٠٠٩. حسب معهد لايبنتز للبحوث الاقتصادية في جامعة ميونخ يمكن لإغلاق من ثلاثة أشهر أن يتسبب في ركود اقتصادي قد تصل نسبته إلى ٢٠٪ مع اضطرار ٥,٥ مليون شخص للعمل بتوقيت مختصر (وهو ما يسمى في ألمانيا Kurzarbeit = عمل بساعات ناقصة) على اعتبار أن المستخدمين في ألمانيا لا يسرّحون زمن الركود الاقتصادي ولكن تخفّض ساعات عملهم إلى الصفر فيما تدفع لهم الحكومة تعويضا عن بعض دخلهم المفقود). ولكن المؤسسات بالغة الصغر، وهي عديدة، لن تكون قادرة على البقاء على قيد الحياة لمدة طويلة من دون دعم مالي مباشر. وتبرز هذه المشكلة على الأخص في المناطق ذات الاقتصاديات صغيرة الحجم. وبالنسبة إلى أحد أكبر المصدرين في العالم مثل ألمانيا، ليس من المؤكد إن كان نمو اقتصادي سوف يحصل بعد انقضاء الجائحة. سوف يكون ذلك مرهونا بالسرعة التي سوف تتعافى بها بلدان أخرى مثل الصين وجيران ألمانيا الأوروبيين. تبدو حركة الحكومة الفيدرالية الألمانية متناقضة إذ هي تسارع بالقول بوجوب المساعدة السريعة داخل الاتحاد الأوروبي، فيما تحجب سندات اليورو لتستخدمها في معالجة الأزمة.

ثمة الكثير ممّا يثير الانشغال. ليس في هذه الأزمة أي شيء حسن. هي تهدد الآلاف بالموت، وتجبر الملايين على خسران مواطن عملهم وتحرم، مؤقتا، البلايين من حقوقهم الأساس. وبقدر استطالة أمد الجائحة، تكون خطورة آثارها في الثقافة والمجتمع والاقتصاد. وعليه، يتوجب عمل الآتي لفائدة الشركات الكبرى والصغرى: لا تسريح متكررا للعمال بل تسريح واحد مؤقت مدعوم. وعلى العموم، سوف يكون الحفاظ على التشغيل ذا أهمية. في ألمانيا ثمة اختبارات للإجراءات التي يمكن اتباعها على صيغة عمل بدوام ممتد يليه عمل بدوام مختصر.

ترتهن سيرورات الإنتاج بالتعاون وهو ما يشمل التعاون بين الناس إذ أن التواصل الاجتماعي في العمل مهم بالنسبة إلى الكثير من الناس. حتى النشاط الرتيب الذي يتطلب جهدا عضليا كبيرا يكون أيسر عندما تشتغل كيمياء التواصل بين العمال بطريقة حسنة. لقد اختفى ذلك الآن. وليست التوصية «إبق على مسافة!» تعني إلا نوعا من النزع الجذري للاجتماعية أو حتى للجماعاتية.

بالمقابل، سوف يكون تفادي التماسّ البدني في كلّ الأشغال ذات الأهمية راهنا، كما في المستشفيات والمغازات الكبرى ودور التمرض ورعاية المسنين والفلاحة ...إلخ.

صعب المنال. يمكن للمرء أن يتّبع القواعد ويحمي العاملين في المتاجر الحاملين للعوازل المصنوعة من البلاكسيغلاس مثلا، ولكن كل من يعمل خارج المنزل سوف يقامر بصحته بقدر أكبر بكثير. ذلك هو أحد الأسباب التي تجعل سوّاق الحافلات وفرق تسجيل خروج العاملين وعمال الرعاية والممرضين يتلقون الكثير من التقدير من زبائنهم ومن عموم الناس. ليس لنا إلا أن نأمل أن يستمر ذلك وأن ينعكس مستقبلا في أجور أفضل وفي المزيد من المستخدمين وظروف عمل أفضل في هذه القطاعات. ومهما يكن من أمرٍ، فإن الدول التي سوف تجتاز هذه الأزمة بطريقة أفضل من غيرها هي تلك التي تمتلك أنظمة صحية قوية وتلك الدول الرعائية التي لها القدرة على امتصاص الأزمات. ويشير هذا إلى أيّ بلدان القارة الأوروبية سوف يكون عرضة لأسوأ آثار الأزمة، هي تلك الدول التي تقع في جنوبها وفي جنوبها الشرقي. إن ارتفاع نِسب المتوفّين من المصابين بكورونا في أسبانيا و في إيطاليا ذو صلة كذلك بالاقتطاعات التي مسّت القطاع الصحي والتي أُجْبِرتا عليها بفعل السياسات التقشفية الأوروبية.

## > هل الديمقراطية مهددّة؟

الولايات المتحدة هي الآن قلب الجائحة الكونية. واليمين الراديكالي يحاول بطبيعة الحال أن يستغل الوضعية. تنتشر كل نظريّات المؤامرة في العالم الافتراضي ويواجه كل من يؤمنون بها مخاطر لا تمس بصحتهم هم فحسب بل وكذلك بصحة الآخرين. ولكن، سوف يرى الناس أن معالجة الأزمة في أيّما مكان يحكمه الشعبويون اليمينيون مثل ترامب أو اليمينيون الراديكاليون مثل بولسانارو فاشلة كليا. وعليه، أنا أعتقد أن الأزمة سوف تقود إلى هزيمة نكراء لليمينين الشعبويين والراديكاليين.

مقابل ذلك، ثمة انشغال آخر ينتابنا عندما يتعلق الأمر بالسيرورات الديمقراطية إذ يتسبب التغير المناخي في عدد من الصدمات الخارجية وهو ما يتطلب معالجة للأزمة تنتظم على نطاق واسع. وعليه، علينا أن نحذر من أن تصير حالة الطوارئ هي الحالة المعتادة. تحتاج الديمقراطية النقاش العمومي والمجادلات والمظاهرات والإضرابات، ومن الواجب حفظ هذه الحقوق الأساسية على الدوام، على الرغم من الأزمات.

## > تغيرات ضرورية

في ما بعد كورونا، سوف يكون العالم، وعالم العمل مختلفا. انقضت دوغما السياسات الاقتصادية التي كانت تُعتبر غير قابلة للمجادلة على امتداد العشريات الأخيرة الماضية: صار شعار «لا سقف للتداين»، من الماضي، وكذلك نظرية «الصفر الأسود» (سياسة تتبعها الحكومة الألمانية برئاسة أنغيلا ميركل وعمادها عدم انخراط الدولة في التداين العمومي-المترجم) أساسا لإقامة ميزانية حكومية متوازنة، ذلك أن الدين العمومي هو منشأ كل مظاهر الغضب الذي يستشري في البلاد. وسوف يستمر التحوّل البارادايمي على أثر الجائحة. لقد تأخر كثيرا ولم تفعل أزمة كورونا إلا أن سرّعت فيه. ويتساءل الناس كذلك على الكيفية التي بها يمكن تأويل العَمْدِ، وللمرة الثانية خلال عشرة أعوام، إلى إنقاذ اقتصاد السوق الرأسمالية من خلال طرائق تنتمي إلى اقتصاد اللا-سوق. لن يكون من الممكن تفادي «الاستعانة بالبجعة القبيحة» (تعبير يفيد الاضطرار إلى اتباع ما لا نحب-المترجم) في المستقبل كما سوف يكون من الأيسر لنا جميعا أن نحدّد ما الذي نحتاجه بالضبط. أنا بإمكاني حتّى أن أعيش بأحسن حال من دون بطولة كرة القدم الألمانية ولكن لن يكون بمقدورنا أن نعيش في حال حسنة من دون خبازين وفلاحين ومساعدين استشفائيين وسواق شاحنات وجيران خدومين. ويبيّن ذلك أننا جميعا في حاجة إلى بنية تحتية اجتماعية حسنة الاشتغال. يتوجب أن يصير ذلك بمثابة الدعم الكامل للأصول العمومية. فإذا ما قارنتَ بين الدخل الشهري للاعب كرة القدم المحترف جادون سانشو (Jadon Sancho) بدخل راعي مسنين اتّضح لك على الفور أن شيئا ما غير سوي في مجتمعنا. من الواجب أن تتم ترقية الخدمات الاجتماعية، ماليا ولكن وأيضا على هرم الاعتراف الاجتماعي.

وباعتبار تحديات التغير المناخي، تعتبر الأزمة الحالية أزمة تناقص في النمو منجرًّا عن كارثة. تماما كما كان عليه الوضع سنة ٢٠٠٩، سوف تتناقص الانبعاثات المضرة بالمناخ ولربما تناقص استهلاك الموارد أيضا. وبسبب الأزمة، يُحتمل حتى أن تبلغ ألمانيا أهدافها المناخية على أيّة حال. ولكن، ليس لهذا أدنى علاقة بثورة الاستدامة التي نحتاجها بكل إلحاح. يمكننا الآن أن نرى بوضوح أن الدولة حازمة أثناء الأزمات، وأن بإمكانها التضييق على الحريات التي نمارس على حساب الآخرين من خلال سن القواعد الإلزامية الحافظة لمصلحة الجميع. ولكن، ومثلما أشرتُ إلى ذلك سابقا، من الحيوي على الدّوام أن يكون فعل الدولة محل رقابة ديمقراطية على كيفيات اتخاذ ما يتعلق به من قرارات.

للحرية بعد اجتماعي مُلزِم وهو ما يشمل حرّيات المبادرة الاقتصادية كذلك. وفي المستقبل، على مثل هذه الحريات أن تكون مرتبطة بالضرورة بأهداف الاستدامة. ما هو أفضل من الامتناع عن قيادة السيارات الرياضية متعددة الأغراض (SUV) هو الامتناع عن إنتاجها. وما هو أفضل من عدم تصدير التجهيزات العسكرية هو المبادرة بعدم صنعها. هذه أمثلة ناطقة بذاتها: خلال ما بعد الأزمة، سوف نكون في حاجة إلى مناقشة دوهرية حول نظامنا الاقتصادي، ومن الواجب ألا يقتصر تسيير هذه المناقشة على الاقتصاديين والسّاسة المحترفين. ■

توجه كل المراسلات إلى كلاوس دورر Klaus.doerre@uni-jena.de

# > علم الاجتماع
# في عالم ما بعد الكورونا

بقلم ساري حنفي، لبنان

**بسبب فيروس كورونا ، يتغير العالم ومعه النظرية والتحليل الاجتماعي.**
**المصدر: المشاع الإبداعي.**

كشفت الأجواء السريالية لوباء كوفيد ١٩- خطوط الصدع في الثقة بين البشر والدول؛ بين المواطنين والحكومات، وهي تدفعنا إلى طرح أسئلة كبيرة حول أنفسنا وعلاقاتنا الاجتماعية والحياة بوجه عام. ولا تقتصر هذه الأزمة فقط على الصحة العامة والبيئة أو الاقتصاد. ما نشهده هو لحظة الحقيقة في ما يتعلق بأزمة الحداثة المتأخرة ونظامها الرأسمالي على نطاق واسع وشامل. لن نتمكن من العودة ببساطة إلى «العمل كالمعتاد» بعد أن نمر بهذه الأزمة، وينبغي أن تعمل العلوم والأبحاث الاجتماعية وغيرها على تحليل هذه الحقائق الجديدة والانخراط بنشاط في معالجتها.

ماذا سيكون علم الاجتماع في عالم ما بعد كورونا؟ أود أن أركز على مهمتين لعلم الاجتماع: بناء تركيز متعدد المستويات في هذا الفرع من المجتمع إلى الإنسانية ؛ اتباع نهج فعال في مكافحة أمراض الأنثروبوسين.

## > مقاربة متعددة المستويات

لقد أوضح فيروس كوفيد ١٩ مدى الترابط الحقيقي للعالم، وكيف تحولت صورة العالم، كقرية عالمية، من الاستعارة إلى الحقيقة. لكن هل يعني هذا أن العولمة لم تحمل معها أيضاً مزيداً من التضامن العالمي والأنسنة؟ لقد فشلت قوى تقدمية وبعض القوى اليسارية في إصلاح هذه العولمة وحداثتنا المتأخرة التي تحضنها. فلنرَ كيف نحلل ذلك من المنظور العربي.

جادل الفيلسوف الفرنسي جيل ديلوز أن اليسار ومعه معظم باحثي العلوم الاجتماعية، باستثناء الاقتصاديين الأرثوذكس، يدركون العالم من خلال العلاقات التي تبدأ من بعيد، وتتحرك إلى الأقرب. فعلى سبيل المثال، تم فهم اللامساواة الاجتماعية كظاهرة عالمية واسعة للاستغلال يمكن تتبّعها منذ الاستعمار وتشكُّل الإمبرياليات، ولهذا السبب، يدعو معظم علماء الاجتماع إلى معالجة بُنى الإمبريالية والاستعمار من أجل معالجة معاناة الطبقات الاجتماعية المتأثرة، والانتقال بعد ذلك إلى معالجة بُنى الاستغلال وطنياً، ثم محلياً. وفضلاً عن ذلك، فإن كثيراً من الحركات الاجتماعية اليسارية يهتم بالمشاركة الديمقراطية العرضية (أي المرتبطة بحدث ما).

فيما يتعلق بالعالم العربي، فإن بعض الحركات الاجتماعية ذات الخطاب الديني يتبنّى سلوكاً سياسياً مختلفاً، فهو يبدأ من المحلي إلى العالمي والإنساني، ويؤمن بالعمل المجتمعي والعلاقات الأُسرية والجوار: من بناء مدارس في الحي، إلى تقديم المساعدة في السكن والزواج، إلى عمل وقف خيري (المساعدة المتبادلة)، وهذا كله قبل التضامن الوطني والإنساني. وبالتالي فإن مشاركته السياسية والنضالية في الأحداث تصبح جزءاً من صيرورة أوسع لنشاطه الدؤوب اليومي، وقد فصّل عالم الاجتماع الفلسطيني محمد بامية ذلك في كتابه الأخير، «ميادين حياة الإسلام: براغماتيات دين» (Bamyeh ٢٠١٩). وبغضّ النظر عن اختلافات الأجندات لمثل هذه الحركات الاجتماعية من دفع لموضوعات الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والمحاربة الأخلاقية للفساد، و / أو التزمت الاجتماعي، فإن الاختلافات بين ما هو يسار ويمين، وما هو علماني وديني، وما هو محلي وعولمي، تضمحل في ظل تحالفات نراها اليوم في دول عربية مثل تونس والسودان. وهذه الحركات تدفع ما يسميه بامية الأخلاق أو الإيتيقا التشاركية

(participatory ethics) التي لها تأثير أساسي، إلى خلق مساحات أو فرص للمشاركة الاجتماعية اليومية في الحياة المحلية أو الوطنية أو العالمية.

أرى أن مستقبل فاعلية الحركات الاجتماعية والتنظير المعرفي لها ما بعد كورونا هو في القدرة على الانتقال من المقاربة التقليدية (من البعيد إلى القريب) إلى حركة الذهاب والإياب في عدة مستويات، أي البدء بمفهوم القريب (الجماعة والأُسرة وأخلاقيات الحب والضيافة والرعاية)، ثم الارتقاء إلى مستوى الدولة الوطنية والإنسانية ككل. إذاً، هذه المقاربة هي التي قد تعيد الاعتبار إلى أهميتنا كحركة اجتماعية أو نخبة ربما تؤدي دوراً بارزاً في معالجة الأمراض الخطرة التي وضَعَنا فيها النظام الاقتصادي الرأسمالي الجشع. ففي كثير من بقاع العالم، دفعت أزمة كورونا وظائف منظمات المجتمع المدني المتمثلة تاريخياً في الإغاثة والتوعية والمدافعة والتأثير في متّخذي القرار، إلى تفعيل وظيفة جديدة هي التضامن. ووفقاً لجوفري بلايرز (Pleyers ٢٠٢٠)، فإن الإغاثة تختلف عن التضامن في كون هذا الأخير هو فعل اجتماع ليس عبر قيام الأشخاص الأكثر ثراء بالتبرع لـ «إنقاذ الفقراء»، وإنما بالتكاتف لمواجهة الفيروس والأزمات، وخصوصاً في مبادرات أكثر حميمية ممّا تفعله المنظمات الأهلية في عملها الإغاثي المعتاد.

## > النضال ضد الأنثروبوسين

كوفيد-١٩ هو مَرَض العَولمة والأنثروبوسين (Anthropocene)، وهو حلقة من حلقات التدمير التي يقوم بها الإنسان في حق بيئته وكَوكَبه. عُرِف منذ مدّة، أن مَوطن هذا الفيروس المُستجد هو بعض الحيوانات الصغيرة غير المُستأنسة (مثل قطط الزباد - السفيط، بأنجوليين، والفئران والخفافيش)، التي يبقيها الصينيّون في منازلهم والمَطاعم وتُقدَّم كوجباتٍ فاخرةٍ لإظهارِ التميّز الاجتماعي، والتي تستخدم أيضًا كعقارات طبيّة وعلاجات سحريّة لبعض الحالات المستعصية. إذ اعتقد قدماؤنا أنّ جميع السُموم لها فضائل، فهي داء ودواء.

إنّ هذه المُعتقدات لا تنحصر بالصينيين ولا يجب تحميل مسؤوليّة انتشار هذا الفيروس بما نوصم (إعطاء أحكام نمطيّة مُسبقة) به الصينيين من «انعدام النظافة» في الطعام وأكلهم لأنواع مُختلفة من الحيوانات بما في ذلك القطط والكلاب (دون التساؤل لماذا يُعدّ أكل مثل هذه الحيوانات غريبًا جدًا بينما لا نجد ذلك عند شعوب أخرى تأكل الحلزون مثلًا!). الموضوع هو مُشاركتنا جميعًا بتَدمير بيئتنا بسبب الجشع، حيثُ نأكل كثيرًا، ونسعى إلى تجميع الكثير من المال، ولا نكتفي بما لدينا بل نريد المَزيد دائمًا. المزيد من السفر (إذ أصبحت الإجازة تعني السفر حصريًا) والملابس الفاخرة وأحدث الصرعات والماركات وأحدث الهواتف المَحمولة. لذا سمحت الرأسماليّة الريعيّة والجشعة والعَولَمة بتحقيق ثروات كبيرة لحفنة من رجال الأعمال في مُدننا وذلك في وقتٍ قصيرٍ جدًا. وقامَت الطبقة الوسطى الجديدة والطبقة الوسطى الدنيا الجديدة بنسخ هذا الجشع ولو على مُستويات أقلّ لعدم قدرتها على التقليد الكامل. إنها مُحاولات أسطوريّة للوصول إلى السعادة، في ظلّ «معدّلات النمو» المُستمرّة كما لو أنّ الموارد لا نهاية لها. إلّا أنّ هذه النمطيّة لا تؤدّي إلّا إلى المزيد من المشاكل الصحيّة والأوبئة والموت والكوارث الطبيعيّة: إن التخمة عدوّ للشهوة. ويربط الفيلسوف اللبناني مشير باسيل عون على حق الدهاء الاقتصاديّ المعولم الذي يُتقن فنّ النفاذ إلى باطن الوعي الإنسانيّ المعاصر يخرّب فيه مباني الرغبة السليمة.

إذا لا يمكن فصل النضال من أجل البيئة عن نوع الاقتصاد السياسي وطبيعة النظام الاقتصادي الذي نريده. إن رأسماليتنا النيوليبرالية ليست فقط طريقة إنتاج بل هي أيضًا تكوينات اجتماعية تنظم العلاقة بين البشر والطبيعة. وربما أفضل تحليل للأزمة الحالية في توجه الدول «للنمو السريع» جاء من جانب الاقتصادي الأمريكي جيمس غالبريث وعالم الاجتماع الألماني كلاوس دور. يعتمد النمو السريع على استقرار التكاليف (costs) الثابتة للمواد الخام والطاقة على المدى الطويل. عندما لا يكون كذلك، كما هو الحال الآن، تتكثف المضاربات المالية وتتقلص الأرباح، وتولد نزاعات حول توزيع الأرباح بين العمال والإدارة والمالكين وسلطات الضرائب. إضافة إلى ذلك، فإن تكلفة التغير المناخي مرتفعة، حيث إن محاولة خفض انبعاثات الكربون أكثر فأكثر جعلت العديد من الأنشطة التجارية المستهلكة غير مربحة. وبالتالي يقترح كلا المؤلفين «اقتصادًا جديدًا واعيًا بطيء النمو، يدمج الأسس البيوفيزيائية للاقتصاد في آليات عمله».

## > التحضير للمستقبل

يجب أن نقوم بإعداد لمرحلة ما بعد الوباء من جانب الأكاديميين، وكذلك جميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني وصانعي السياسات العامة، من أجل تحويل هذه المأساة إلى ميزة. لنتذكر، كان للكساد العظيم (Great Depression) في أوائل الثلاثينيات من القرن الماضي تأثير عميق في جميع أنحاء العالم، وكانت الاستجابات السياسية للأزمات مختلفة جذريًا. لنأخذ الولايات المتحدة والصفقة الجديدة (New Deal) التي اقترحها الرئيس فرانكلين روزفلت بين عامَي ١٩٣٣ و١٩٣٩. كانت الصفقة عبارة عن سلسلة من البرامج، ومشاريع الأشغال العامة، والإصلاحات المالية، وإصلاح قوانين العمل، وإصلاح العلاقات بين الإثنيات. على النقيض، كانت ألمانيا، في ردها، تستبدل الديمقراطية بالنظام النازي. يذكرنا ميشيل فيفيوركا، في مقابلة أجريت معه في آذار/مارس من هذا العام مع صحيفة ليبراسيون الفرنسية، أنه في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أن المقاومة الفرنسية قد أنشأت في عام ١٩٤٤برنامج عمل للمقاومة وسمّوه «الأيام السعيدة» (Les Jours heureux). من الضروري أن نقول إنه لم يكن هناك فقط بعض التدابير السياسية لاستعادة الديمقراطية، ولكن التدابير الاقتصادية الراديكالية تميزت بتأميم الإقطاع الاقتصادي والمالي المهيمن على نطاق واسع من إدارة الاقتصاد، وبالطبع بعض التدابير الاجتماعية، ولا سيما تحسين الأجور، وإعادة تأسيس نقابات العمال المستقلة، وخطة شاملة للضمان الاجتماعي. كانت السنوات الثلاثون التالية فعلًا السنين السمان ،أي أيامًا سعيدًة حقًا لفرنسا. وبالتالي، علينا أن نقرر في أي اتجاه سنذهب، وما هو نمط حياتنا لما بعد كورونا. التخطيط مهم للغاية، ولكن يجب تعبئة جميع الموجهين الأخلاقيين لبناء الاعتراف والحظوة المجتمعية لا على النجومية والنزعة الاستهلاكية التمييزية والتنافسية، بل على مدى تضحية الفرد من أجل الجماعة واجتهاده في خدمتها، وهذا هو معراج في مدارج الإنسان نحو الكمال.

إن إعادة انغراس الاقتصاد في الاجتماعي والسياسي والثقافي لن يكون من دون ربط العلوم الاجتماعية بالفلسفة الأخلاقية، بالطريقة التي اقترحها بول ريكور بمقولة شديدة التكثيف: «هدفنا هو عيش الحياة الطيبة مع الآخرين ومن أجلهم في مؤسسات عادلة». أي أن ربط فكرة العيش الكريم والأخلاقي مع الآخر لا يمكن أن يكون فرديًا ومن دون إشراك الجماعة والمجتمع، ومن دون العيش من أجل الآخر، من خلال تبني أخلاقيات الحب والتضامن والضيافة والعطف مع الآخر، وبخاصة عندما يكون الآخر مهمشًا. وبدأ الوطن العربي يؤسس لفلسفة أصيلة في هذا المضمار، ولعل أهمهم ناصيف نصار وعزمي بشارة وطه عبد الرحمن. فنصار ربط الحرية بالعدالة الاجتماعية واعتبر المسؤولية هي الوجه الآخر للحرية : فالمسؤولية تتجاوز مسؤولية الفرد أمام نفسه أو أمام القانون، إنها المسؤولية الاجتماعية التي تنبثق من الوجود الاجتماعي نفسه (مسؤولية أمام نفسه والآخرين). وذلك بتنظيره لليبرالية التكافلية القائمة على العدالة التضامنية، فهو من دعاة التضامن الاجتماعي الذي يفرض التوفيق بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة. وهو يؤسس الذات على «الوجود بالمعيّة» انطلاقاً من معنى العيش مع الآخر لفهم الذات المتكونة. وهو بالتالي ينتقد الديالكتيك الهيغلي الذي يقوم على السلب والنفي والتضاد الذي أثبتت التطورات بُطلانه وطغيانه مؤسسًا لمنطق الاختلاف الذي يقوم على الغيرية، والحق في التعدد، وهو الذي يحرر الفكر من كل نظرة معيارية لوغوقراطية (نصار، ٢٠١٨). أما بشارة فيجادل أن الحرية اجتماعية ويؤكد ربطها

بالديمقراطية أيضًا وتتطلب التحقّق في المؤسسات الاجتماعية ولكن دون أن تتنازل عن حرية الفرد. أما عبد الرحمن فإن تأكيده موجه على العدالة الائتمانية الكونية (عبد الرحمن ٢٠١٢؛ ٢٠١٤) إنها محاولات جيدة لبناء صورة الآخر، ليس فقط في ما يتعلق بمن يُنظر إليه على أنه خصم، ولكن في ما يتعلق بكيفية اهتمامنا ورعايتنا للآخر. هنا يمكن للمناقشة الأخلاقية الجادة أن تروّض السعي لتحقيق مصلحتنا الذاتية.

تتماشى هذه المقاربات العربية مع اتجاه فرانكوفوني، والذي أصبح فيما بعد عالميًّا، مناهضًا للنزعة النفعية، والذي تمأسس بالمدرسة «التآلفية» التي نشرنا بيانها بنسختيه الأولى والثانية "Manifesto on Convivialism" أنا أنادي مثل زملائي في هذا الاتجاه بضرورة العودة إلى الوعي الأنثروبولوجي المشترك للإنسانية، ليس بصفة فرد إنسان اقتصادوي (Homo Economicus) (أي أناني)، وإنما الإنسان المآثرة والتعاون والتضامن، والذي اكتشفه مارسيل موس (١٨٧٢- ١٩٥٠) في دراساته عن الهبة أو اقتصاد التبادل (هِب، خُذ، رُد). وهذا الاتجاه الأخلاقي ينادي بضرورة التغيير على مستويين: المستوى الفردي بتذكير الإنسان برسالته في الحياة، ومستوى السياسات العامة من خلال إجراءات لتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروة: وعلى سبيل المثال: أن يكون هناك مدخول حد أدنى لكل العائلات (يحدد في كل بلد) ويحدد سقف أعلى لمدخول الفرد (من طريق سياسات ضرائبية تصاعدية صارمة)، ولو أدى ذلك إلى هروب بعض الاستثمارات وبطء النمو، وكذلك بضرائب أعلى على الأملاك. ولكن كما وبدور حكومي أكبر في الاقتصاد. أنا سعيد بمساهمات ثلاثة نساء من علماء الاقتصاد في منصف عمرهم الأكاديمي. أولا ماريانا مازوكاتو واسهامات حول دور الحكومة في الاقتصاد كمستثمر متحمل للمخاطر ومبدع. والثانية كارلوتا بيرتز وتنظيرها ل»إتفاق التخضير الجديد» الذي يعتبر أكثر الخطط جسارة لمواجهة أزمة الاحتباس الحراري. وأخيرا ستيفاني كيلتون وكتابها الهام بعنوان «خرافة العجز» (The Deficit Myth) معتبرة أن تطوير الخدمات العامة هو استثمار إيجابي ولو أنه أدى للعجز.

إذ نطمح بهذا التوجه إلى أن يكون بديلا لأيديولوجيات الشيوعية والنيو-ليبرالية والفوضوية والعلمانية المتطرفة (التي تحولت إلى دين مناهض للأديان الأخرى) وهؤلاء فشلوا إما للخلل الفكري أو بسبب التطبيق.

توجه كل المراسلات إلى ساري حنفي sh41@aub.edu.lb

# > الفضاء الحضري المجندر في بنغلاديش

بقلم لطف النهار لاتا (Lata Lutfun Nahar)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة كوينزلاند، أستراليا وعضو لجنة أبحاث ج د ع اج حول التنمية الحضرية والإقليمية (RC21)

تبيع النساء من الأحياء الفقيرة في ساتولا الخضار داخل الأحياء الفقيرة. الائتمان: لطفون نهار لاتا.

يبدو اليوم أن المدن الكبرى الأسرع نمواً في العالم تعجز عن توفير الدعم اللازم لعيش الفقراء في المناطق الحضرية. و بالتالي، يشكل الطابع غير الرسمي الذي يسم الأنشطة غير المعترف بها إلى حد كبير من قبل الأنظمة «الرسمية» والتي تشمل كلا من الإسكان وأنشطة كسب العيش، جزءا كبيرا من اقتصاديات المدن الجنوبية. يعتمد الفقراء على القطاع غير الرسمي لتحقيق الدخل، وغالباً ما يكون وضعهم القانوني غامضا. يوفر الاقتصاد غير الرسمي من ٦٠ إلى ٨٠٪ من الوظائف الحضرية وما يصل إلى ٩٠٪ من الوظائف الجديدة في العديد من المدن. وليست المدينة الجنوبية الكبيرة، مثل داكا، استثناء، و ما عدا أولئك العاملين في صناعة الملابس وغيرها من الوظائف منخفضة الأجر، لا تحصل غالبية سكان الأحياء الفقيرة في داكا على الفرص الاقتصادية الرسمية. تبين الأبحاث الحالية أن معظم استراتيجيات التخطيط والتطوير الحكومية في دكا ركزت على البنية التحتية والتطوير العقاري للاستجابة للاقتصادات الرسمية واحتياجات النخبة السكنية أكثر من تركيزها على تلبية احتياجات الإسكان والعمالة لفائدة فقراء المناطق الحضرية. ومن ثم أصبح القطاع غير الرسمي أهم خيار بين أيدي الفقراء لكسب عيشهم. ومع ذلك، يواجه التجار غير الرسميين في دكا العديد من التحديات في استغلال الأماكن العامة لكسب العيش.

من بين الحواجز العديدة التي تفرضها السمة غير الرسمية على فرص كسب الدخل تلك التي تحول دون الوصول إلى الأماكن العامة لممارسة الأنشطة التجارية، بما في ذلك المواقع القريبة من مساكن الفقراء والتجمعات السكنية. بيّنت بعض الدراسات التي أنجزت حول العالم أهمية الأماكن العامة بالنسبة لأنشطة البيع وكشفت أن النفاذ إلى الأماكن العامة لكسب الرزق مهم جدًا لفقراء المناطق الحضرية في النصف الجنوبي من الكرة الأرضية. ومع ذلك، و في معظم مدن الجنوب، لم تترك ممارسات التخطيط والحوكمة الحضرية أي مساحة شاغرة للعدد المتزايد من فقراء الحضر. وبالإضافة إلى هذا، وبسبب النمو السكاني المستمر، والناشئ في الغالب عن الهجرة من الريف إلى المناطق الحضرية، والطلب المتزايد على الأراضي لتطوير العقارات، يظل الضغط على الأراضي بالغ الارتفاع. ونتيجة لذلك، يعد النفاذ إلى الأماكن العامة أحد التحديات الرئيسية للبحث عن سبل العيش المستقبلية في المدن الكبرى.

الفضاء الحضري فضاء مهيكل اجتماعياً: لمختلف الفاعلين اهتمامات واحتياجات ورغبات مختلفة وقوة تفاضلية للسيطرة على الفضاء. و بما أن تملّك الأماكن العامة في دكا بغرض بيع المنتجات يعد عملا غير قانوني رسميًا، فإنه يتم إجلاء الفقراء الحضريين منها بشكل منتظم، و هو ما يعد انتهاكا لأمنهم المعيشي ولحقهم في المدينة. بالإضافة إلى هذا، هنالك مشكلة أخرى تفرض وجودها باستمرار وتتمثل في الاستخدام المُجَندر للفضاء. لقد تغير الخطاب حول الفضاء والجندر بشكل كبير منذ السبعينيات، مع انهيار النمط القديم للرجل الذي يحتل الفضاء العام والمرأة التي تقبع في الأفضية الخاصة، بسبب نفاذ النساء إلى الأماكن العامة الحضرية واستخدامهن لها. ومع ذلك، لا يزال النفاذ إلى الأماكن العامة لكسب الدخل يمثل مشكلة بالنسبة للنساء، حيث يعتمد نفاذهن إلى الأماكن العامة على الأعراف الاجتماعية والقيم والممارسات الدينية والتوجهات الجندرية، اجتماعية كانت أم ثقافية. إن مشاركة النساء الفقيرات في الاقتصاد غير الرسمي في دكا أمر مهم في ضمان بقاء الأسر الفقيرة

التي تعيش في الأحياء الفقيرة، حيث أن الدخل الفردي لا يكفي عادة لإعالة الأسرة. ومع ذلك، غالبًا ما يتم تقييد نفاذ النساء الفقيرات إلى الأماكن العامة، حيث لا تزال الإيديولوجيات السائدة بين الجنسين تعتبر أن مكان النساء هو المنزل.

على الرغم من أن معظم الدراسات حول مدن جنوب آسيا تكشف عن مشاركة النساء الفقيرات في العمل من منازلهن، كشفت بعض الدراسات عن استخدام النساء للأماكن العامة لكسب الرزق. فقد أجريت دراسة إثنوغرافية في حي ساتولا الفقير في دكا كشفت عن الجوانب الجندرية في تخصيص الحيز العام الحضري لاستخدامه لكسب العيش. تم انجاز العمل الميداني على امتداد أربعة أشهر، من نوفمبر ٢٠١٥ إلى فبراير ٢٠١٦، وأجريت مقابلات مع ٩٤ عاملاً غير رسمي (١٨ امرأة و ٧٦ رجلاً) و قد بينت النتائج درجة العبء الذي تتكبده النساء على الصعيد الاجتماعي والناتج عن العوائق الدينية والنظام الأبوي الذي يحول دون نفاذهن إلى الأماكن العامة لكسب قوتهن.

و قد تبيّن لنا من خلال البحث الذي قمنا بإنجازه أن معظم النساء في ساتولا لم يشتغلن في أي أنشطة مدرّة للدخل، وذلك بسبب المعايير الدينية للبردة، وهي عادة إسلامية تقيد الحركات النسائية واختيارهن للباس وأنشطة العمل. كما يُعتبر الانخراط في الأنشطة الخارجية المدرة للدخل علامة على الفقر المدقع. ونتيجة لذلك، فإن ٣٪ فقط من النساء الريفيات يعملن بأجر مقابل ٢٤٪ من الرجال الريفيين، كما تمثل مشاركة النساء في القطاع غير الزراعي مدفوع الأجر ١٨٪، ذلك أن عمل النساء المأجور لا يثمّن بقدر دورهن التناسلي وأدوارهن في تقديم الرعاية والقيام بالواجبات المنزلية الأخرى. واجهت النساء اللواتي تجاوزن هذه الحدود الجندرية وخرجن من بيوتهن لكسب الدخل، وحتى المسنات منهنّ، التحرش الجنسي واللفظي وأنواعا أخرى من التحرش وسوء المعاملة، كما يتحدث الرجال بشكل سيء عن شخصياتهن و رغبتهن في كسر المعايير الاجتماعية. وقد عانت معظم المُشاركات في البحث اللاتي كنّ يعملن في التجارة غير الرسمية من هذا الوضع، على الرغم من أنهن كن يبعن السلع والخضروات وهن جالسات بالقرب من منازلهن بشكل يومي.

فقد جاء على لسان إحدى المشاركات في البحث، على سبيل المثال،: «بما أنني امرأة تمارس الأعمال التجارية، فإن الكثير من الناس يتحدثون عني بالسوء، على الرغم من أنني أدير هذا المتجر لتعليم أطفالي». وقالت مشاركة أخرى: «عندما أبيع الشاي، يزعجني بعض الرجال. أحياناً يلمسون جسدي لمضايقتي». ببساطة، تتجاهل بعض النساء آراء الآخرين لأنهن فقيرات للغاية وعرضة للمضايقة. وكما قالت بائعة بيض مسلوق، «للأشخاص المختلفين عقلية مختلفة وأنا لا أكترث لهم». وفي الكثير من الأحيان، تقوم النساء الفقيرات بإدارة الأعمال في الشوارع لأنه لا تكون لديهن بدائل أخرى لكسب الرزق. فعلى سبيل المثال، كان زوج «مومينا» مريضًا وغير قادر على القيام بأي عمل، وكان ابنها مدمنًا على المخدرات ولم يكن يعيش معها، لذلك كان عليها أن تشتغل. وبعدما طردها مسؤولو مجلس البحوث الطبية في بنغلاديش (BMRC) من الرصيف المجاور لمقر المجلس، بدأت تبيع سلعها في الشارع الرئيسي في حي ساتولا الفقير في دكا.

تبيّن من خلال هذه الدراسة التي قمنا بها أن العديد من النساء يواجهن تحرشًا جنسيًا شديدًا من قبل الرجال. فعندما تنتقل النساء إلى مكان معين لبيع السلع أو الطعام، يعاملهن الرجال أحيانًا على أنهن من «عاملات الجنس». ونتيجة لذلك، يرافق معظم المشاركات الإناث اللواتي يدرن أعمالاً تجارية خارج الأحياء الفقيرة إخوانهن الأكبر سناً أو الجيران أو الأزواج أو الأطفال. وعلى سبيل المثال، عندما بدأت «طاهرا» مشروعًا لبيع الزهور، رافقها جارها «نواخالي» حتى لا تتعرض للتحرش اللفظي والجنسي من قبل رجال آخرين. وغالبًا ما يقال أن عمل المرأة من شأنه تمكينها بفضل الأرباح التي تجنيها من هذا العمل، ولكن، وعلى الرغم من ذلك، يبدو الأمر خرافيا بالنسبة للنساء الفقيرات في دكا، حيث يعتمد أمنهن (الجسدي) دائما على وجود رفقة من الذكور.

تفخر حكومة بنغلاديش بتصنيفها في الترتيب ٤٧ ضمن ١٤٤ دولة و ذلك حسب تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين لعام ٢٠١٧. لقد ركزت الحكومة في الغالب على تحسين حياة النساء الريفيات الفقيرات وسبل عيشهن، واتخذت تدابير لضمان تدريب مدر للدخل لفائدة النساء الريفيات والنساء القاطنات في المدن الصغيرة. و إلى غاية الساعة، تركز الحكومة والمنظمات غير الحكومية على «المصالح الجندرية الاستراتيجية» للمرأة، والتي تنشأ من تحديد النساء لموقفهن التابع للرجال. وتعمل الحكومة والمنظمات غير الحكومية أيضًا على مساندة مشاركة النساء في العمل، وتزويدهن بقروض صغيرة لتحقيق «مصالحهن العملية بين الجنسين». تظهر «الاهتمامات العملية الجندرية» كاستجابة لحاجة ملحوظة فورية لدى النساء في سياق محدد وفقًا لأدوارهن المقبولة اجتماعيًا في المجتمع، عوضا عن وضع هدف استراتيجي طويل المدى مثل تحررّ النساء. ومع ذلك، من الضروري تحسين ظروف عمل النساء الحضريات وتوفير تسهيلات أخرى، مثل مراكز الرعاية اليومية، التي قد تمكن النساء من المشاركة في القوى العاملة. والأهم من ذلك، هو حاجة الحكومة إلى اتخاذ خطوات لضمان الأمن الجسدي للنساء والقيام بمبادرات لبناء مدينة آمنة أولاً. وإذا فشلت الحكومة والمنظمات غير الحكومية في ضمان الأمن الجسدي للنساء في الأماكن العامة، فإن جميع جهودها، جميع القواعد واللوائح التي أدخلتها الحكومة لتمكين النساء حتى الآن، سوف تفشل في تحقيق نتائج ذات مغزى.

توجه جميع المراسلات إلى لطف النهار لاتا l.lata@uq.edu.au

# > تدويل العمل وحركية رأس المال الحرة

بقلم راكيل فاريلا (Raquel Varela)، جامعة لشبونة الجديدة، البرتغال.

تصوير نيك باستيان / flickr.com.
بعض الحقوق محفوظة.

خلال صائفة ٢٠١٦، التزمت شركة السيارات «دورا» Dura Automotive متعددة الجنسيات المقيمة في الولايات المتحدة، وهي مورد عالمي لقطع غيار السيارات ناشط في العديد من البلدان، بتوصيل المكوّنات إلى علامات كريسلر( Chrysler) وأودي(Audi) وب م دبل يو (BMW). ولأن الطلبات كانت في تزايد، كانت شركة دورا معرضة لخطر دفع غرامات عالية في حال رفض العمال القيام بساعات عمل إضافية في نهايات الأسابيع لتلبية الطلبات.

قرر العمال الألمان في فرع الشركة في بليتينبيرغ ألا يعملوا ساعات إضافية إلا إذا قبلت الشركة عقد اتفاقية جماعية مع اتحاد عمال المعادن الألمان. وحينها هددت الشركة بنقل المصنع من ألمانيا إلى البرتغال وبلدان أخرى، وتخفيض عدد الوظائف من ١٠٠٠ إلى ٧٠٠ وظيفة. هكذا انتهج مسيرو شركة دورا شكلا من أشكال التصفية الجذرية وطلبوا من ٢٦٠ عاملا برتغاليا من دورا كاريغادو (Dura Carregado) التوجّه إلى ألمانيا للعمل خلال شهر يوليو ٢٠١٦. في البداية تم تعطيل الرحلة بسبب الضغط المحلي، حيث هدد العمال الألمان بإغلاق المصنع. ولكن، وفي أكتوبر ٢٠١٦، وبعد عدة جولات من المفاوضات، وصل حوالي ٣٠٠ عامل برتغالي إلى ألمانيا لإنتاج الطلبات خلال يومي السبت والأحد، وعلى امتداد شهرين تقريبًا. تم استقبالهم من طرف العديد من العمال بوقفة احتجاجية، وفي تلك الأثناء، أحال اتحاد عمال المعادن الألمان القضية على المحكمة. وأعلنت المحكمة عن حكم غير مسبوق، حيث اعتبرت الإجراء قانونيا، لأن دورا الواقعة في ألمانيا تكون خلال الأسبوع ألمانية، في حين تصير خلال عطلة نهاية الأسبوع برتغالية! وفي مقابلة مع عامل برتغالي قال إن الأجواء كانت، عندما وصلوا، «متوترة»، وإنّه تم تخريب الآلات جزئياً من قبل العمال المحليين.

## > هجرة العمالة في صميم إعادة هيكلة العمالة الأوروبية

في مجتمع سلعي، حيث تُعتبر القوةُ العاملة نفسُها سلعةً، وكلّما تعلق الأمر بتثمين قوة عملهم، يتنافس العمال لا فقط داخل كل قطاع، ولكن أيضًا امتداد سوق العمل الوطنية والدولية. ترتبط هجرة العمالة بعامل موضوعي يتمثل في قيمة الأجر والحق في الحصول على عمل. وقد ترك غياب الأحزاب السياسية القوية التي تمثل مصالح الطبقة العاملة الدولية هذه القضية رهينة سياسات قومية تتبع اتجاهين: اتجاه عنصري/تحريضي (أقصى اليمين) وآخر يعزز الحركة الحرة للقوى العاملة (الليبرالية والمحافظة والأحزاب الاجتماعية والديمقراطية)، بما في ذلك، في بعض الأحيان، بعض الحقوق الاجتماعية (في حالة الأحزاب الديمقراطية الاجتماعية). لا توجد اليوم سياسات أممية راديكالية ذات تأثير حقيقي في هذه القضية في المجتمعات الأوروبية. لقد استجابت سياسات الهجرة لدى الدول الأوروبية في المقام الأول لمتطلبات إدارة القوى العاملة، ولكن ليس بشكل أساسي لاعتبارات إنسانية أو لاعتبارات متعددة الثقافات. وفي غياب روابط تضامن فعالة بين الأشخاص مرتفعي الدخل و الأشخاص الذين يكسبون أقل، سيكون للعنصرية وكراهية الأجانب أسباب اجتماعية للنمو.

لقد خلقت العولمة نوعا من المنافسة بين العمال من خلال تخفيض الأجور في جميع أنحاء العالم، ولكنها ربما خلقت أيضًا الظروف المعاكسة لها: الأممية، فإذا كان بإمكان مجموعة من العمال في دورا كاريكادو توقيف الإضراب في ألمانيا، فإن عمال الموانئ في جميع أنحاء أوروبا يمكنهم، وبتكلفة أقل، الإضراب دعما لعمال الموانئ في البرتغال، ومساعدتهم على كسب معركتهم.

### > دعم الإضراب عبر الحدود

تأسس اتحاد عمال الموانئ الدولي (IDF)، الذي يضم الآن ١٤٠,٠٠٠ عضو، منذ ٢٠ عامًا في ليفربول، إنجلترا. وفي ٢٩ سبتمبر ١٩٩٥، رفض ٥٠٠ عامل ميناء بعقود دائمة من ليفربول تجاوز خط اعتصام يضم حوالي ٥٠ عاملاً في وضع هش. طردتهم شركة ((Mersey Docks and Harbour (MDHC) جميعهم، مما أدى إلى خلق نزاع انتشر على الصعيد العالمي بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨. يمكن اعتبار نزاع ليفربول أول حركة دولية عمالية في أوروبا ضد النيوليبرالية. هو من النزاعات النادرة، ولكنه تمكن، في الوقت ذاته، من توحيد صفوف العمال المحميّين والعمال ذوي الوضعيات غير المستقرة في النضال من خلال العمل الجماعي الذي حشد التضامن النشط بين المجموعتين. هكذا أدت نفس هذه الإستراتيجية ونفس هذا المبدأ إلى فوز القائمة التي كان يترأسها أنطونيو ماريانو(António Mariano)، عامل الميناء البرتغالي الذي نشط في حركة دعم ليفربول، في انتخابات قيادة النقابات في لشبونة في العام ٢٠١٣. ومنذ البداية، اتخذ اتحاد عمال الموانئ الدولي مواقف حقيقية للتضامن الدولي تتجاوز الكلمات الدبلوماسية، وكلها شائعة جدًا في الاتحادات الأخرى، مثل إضرابات التضامن النشطة الدولية أو الإقليمية، والاستراتيجيات المشتركة في الاجتماعات، والتجمعات المحلية والعالمية.

خلال بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٦، طورت النقابة سلسلة من الإضرابات والصراعات التي أدت إلى التوظيف الآمن للعمال غير الرسمين وذوي الأوضاع الهشة ممن كانوا يعملون في ميناء لشبونة، وذلك خلافا للقانون الذي أقر التعاقد خارج الموانئ بناء على طلب الترويكا (المفوضية الأوروبية والبنك المركزي الأوروبي وصندوق النقد الدولي) خلال الأزمة المالية البرتغالية.ففي الفاتح من شهر أغسطس ٢٠١٢، وافقت الحكومة البرتغالية على قانون العمل الجديد الذي نقض اتفاقية العمل الجماعي ووضع اقتراحًا للعلاقات الصناعية الجديدة ينص على إنهاء الحد الأقصى لتوظيف العمال الموسميّين، وإلغاء فئات العمال الأكثر تأهيلاً، وتحديد ساعات العمل وتخفيض معدل الأجور المتزايد من ١٧٠٠ يورو إلى حوالي ٥٥٠ يورو، وكذلك التقليل من نسبة الفصل من العمل. لقد استجابت القيادة النقابية لتوجهات العمال من خلال استراتيجية واضحة، حيث قامت بدعم العمال غير المثبتين بعقود دائمة من خلال صندوق الإضراب المخصص للعمال الدائمين، وكان هدفها إقناع اتحاد عمال الموانئ الدولي (IDC) بتنظيم إضراب في جميع أنحاء أوروبا في فبراير ٢٠١٤.

وفي ٤ فبراير ٢٠١٤، وبمبادرة من اتحاد عمال الموانئ الدولي، عُقدت تجمعات في موانئ مختلفة في أوروبا لإبلاغ جميع العمال بما كان يحدث في لشبونة. خلال هذه التجمعات توقف العمال في جميع الموانئ عن العمل تعبيرا عن تضامنهم. وانتهى الإضراب الذي استمر ساعتين بانتصار عمال الموانئ في ميناء لشبونة بحصولهم على وعد إعادة العمال الـ ٤٧ غير المثبتين في مناصب عملهم، وتحسين ظروف البعض منهم. كان هذا الإضراب تعبيرا عن التضامن الدولي كما كان إضراب Ryanair عبر أوروبا في يونيو ٢٠١٨. فعلى حدّ علمنا، كان ذلك الإضراب هو الإضراب الدولي الوحيد الذي كان غرضه التضامن على مستوى أوروبا بعد أزمة ٢٠٠٨. أما في الحالات الأخرى، فقد سادت المقاربات القومية للنقابات في بلدانهم.

في رأيي، ما كان حاسما في هزيمة دورا ونجاح عمال الموانئ في لشبونة هو تطور النقابات العمالية وقيادتها السياسية والنقابية. لكن هذا الاستنتاج لا يفسر نفسه، فما هي الظروف التاريخية التي خلقت برنامجا أمميا في موقع معين مقابل برنامج وأيديولوجية قوميين في موقع آخر؟ للإجابة على هذا السؤال، سوف نحتاج إلى تحليل كلّ حالة على حدة.

### > التضامن: ليست مجرد كلمات

لقد خلقت العولمة نموذج إنتاج عالمي، إذ لم يسبق لبعضنا أن كان معتمدا على البعض الأخر بهذا الشكل. فخلال القرن التاسع عشر، إذا أضرب أحد عمال المصانع وأراد الرئيس إيقافه، دفع لرجاله من المرتزقة المحليين للقيام بذلك. ولكن، وخلال ذات القرن، لم يكن القمع وحده محليا، كذلك كان الإنتاج اليومي، من المواد الأولية، إلى العمال، إلى قطع الغيار، إلى الصيانة، جميعها كانت داخل المصنع نفسه أو بالقرب منه. ليست هذه هي الحال الآن، إذ يمكن بناء ناقلة حاويات في كوريا الجنوبية بفولاذ من إسبانيا، ومحركات من أصل فنلندي، وأحبار منتجة في ألمانيا، ومصممة في جامعات أمريكية.

أدرك عمال الموانئ في الوقت المناسب أن عدم استقرار العمال غير الرسميين من الشباب سيكون بمثابة قنبلة موقوتة ضدهم وأصبحوا واعين بقوتهم. ذلك أن المجتمعات المعقدة تعمل وفق سلسلة نموذجية، لهذا فإن إيقاف هذه السلسلة لفترة زمنية معينة يعوق كل الإنتاج بتكلفة باهضة، و هو ما من شأنه شلّ بلد بأكمله وضرب الإنتاج في الصميم. ليس عمال النقل وحدهم من يمتلكون هذه القوة الكامنة، فالأمر ذاته ينطبق على الأطباء والمعلمين والمسؤولين الإداريين والقضاة.

إن الأرضية الخصبة التي يمتلكها العمال في جميع أنحاء العالم لتقرير مصيرهم لها علاقة بالاعتراف المرتبط بالضروريات والإمكانيات الموجودة ضمن «الحركة الاجتماعية ككل». إن تحليل ديناميكيات التراكم الرأسمالي والاستخدام الاستراتيجي للحدود في السوق العالمية يقودنا بالضرورة إلى منهجية أممية حقيقية. يجب بناء مثل هذا المنظور الأممي على أساس تنظيم العمل بشكل مستقل عن رأس المال. فالكلمات وحدها لا تكفي؛ يجب أن تكون الأعمال ملموسة. ■

توجيه جميع المراسلات إلى راكيل فاريلا raquel_cardeira_varela@yahoo.co.uk

# > البرتغال تواجه أقصى اليمين

بقلم إيليسيو إيستانكي (Elísio Estanque) جامعة كوامبرا، البرتغال، وعضو لجنة البحث في ج د ع اج حول الطبقات الاجتماعية و الحركات الاجتماعية (ل ب ٤٧)

مظاهرة خلال فترة الترويكا في لشبونة ، ٢٠١٢. تصوير إليسيو إستانك.

في كتابه الصادر سنة ٢٠١٧ بعنوان حول التطرف والديمقراطية في أوروبا (On Extremism and Democracy in Europe) يحاجج كاس مودي (Cas Mudde) بأن الصراع الأساس الذي تخوضه الأحزاب اليمينية الشعوبية الجذرية هو إذكاء مصداقية «قضاياهم»، من قبيل الفساد، والهجرة، و الأمن. ومن خلال إنكار وجود تباين في المصالح بين فئات الساكنة، ومن خلال فرض مفهوم آحادي وجوهراني للـ«شعب» في مقابل «النخبة» الفاسدة، تقود الشعبوية إلى منظور مانوي وقطبي للثقافة السياسية. كما تعبئ الناخبين ضد النخبة السياسية من خلال إلقائها باللائمة على عدم إيقافها «التهديدات» الخارجية التي يمثلها «الآخر، و «الغريب»، و«الأسود» و«الغجري» أو «المهاجر». وفي سياق تراجع قوة العمل الصناعي، يمكن أن يؤدي الخسران الموصوف الذي شهدته قطاعات من الطبقة العاملة التي لم تعد قادرة على المكالبة بمصالح منفصلة اقتصاديا إلى تصاعد الذاتيات المستاءة. ومثلما أشار إليه كلاوس دور (٢٠١٩) يمكن لمثل هذه التجربة الطبقية الخصوصية أن تصير «مادة لتشكل كتلة شعبوية يمينية». وفيما كانت البرتغال إلى حد الآن معتبرة حالة أوروبية نادرة من حيث عدم شهودها ميلاد أحزاب أو حركات فاشية، فإن هذا الوضع قد يكون بصدد التغير. أبرز هنا ثلاثة أبعاد سوسيولوجية هامة قد تفسر طبيعة هذا التغير: تاريخ ممتد من الدكتاتورية، ثورة أفريل ١٩٧٤ الديمقراطية المتجذرة، وما تلاها من إعادة بناء الإطار الطبقي بالتوازي مع استمرار التفاوتات الاجتماعية.

## > خلفية تاريخية

حتى استتباب المحافظة الأصولية تحت نظام الدولة الجديدة (Estado Novo)، الذي بني رسميا سنة ١٩٣٣ وإن كانت تواريخ تشكله تعود إلى انقلاب ١٩٢٦ العسكري، كانت حركة الطبقة العاملة الشعبية التي عززها سقوط النظام الملكي سنة ١٩١٠ المستهدف الرئيس بالهجوم. وتحت غطاء الكنيسة الكاثوليكية، التي كانت تسعى للانتقام من هجومات الجمهوريين والاشتراكيين والأناركيين التي طالت امتيازاتها القديمة على امتداد السنوات ١٩٢٠، أبق تصور سالازار الأخلاقوي البلاد في حالة من التأخر تربويا وثقافيا واقصاديا وصناعيا، مركزا عقوباته على الطبقات الشعبية، ملاحقا ومعتقلا ومعذبا عناصر المعارضة على امتداد أكثر من أربعة عقود. ولكن، وعلى الرغم من الجهاز القمعي والرقابة، تم، في بداية السنوات ١٩٧٠، ظهرت بعض الحركات الإضرابية وتعززت بعض النقابات السرية، بأثر غالب من الحزب الشيوعي البرتغالي والبعض من القطاعات لتقديمية ذات العلاقة بالكنيسة.وزادت الحرب الاستعمارية في أفريقيا، واحتجاجات الطلاب في لشبونة وكوامبرا وبورتو خلال السنوات ١٩٦٠، متلقية أثر الرياح الآتية من الخارج من حدة الغضب (وعلى الأخص في صفوف الشباب، أول ضحايا الحرب) وهو ما ساعد على توسيع رقعة الأمل في الديمقراطية داخل البلاد.

كان انقلاب ٢٥-٠٤-١٩٧٤ الذي قام به جمع من الضباط الذين رفضوا مواصلة خوض الحرب وناضلوا من بلد ديمقراطي وأكثر تنمية جوهريا ولكنه كان مرحلة لاحقة على تعبئة شعبية (إضرابات واحتلال للمقار، نقاشات إيديولوجية وانقسامات سياسية حادة) صارت «مدرسة» كبرى لتعلم الديمقراطية. ولكن مدرسة التكوين الديمقراطي والمدني كانت مليئة بالتعارضات وبالأوهام والصراعات المفتوحة التي كانت فيها «الاشتراكية» في قلب النزاع ورفض «الفاشية» عامل التوحيد الأهم. لم تمنع الوحدة ضد الفاشية التباغض البنيوي بين الشيوعيين والاشتراكيين، وهو التباغض الذي استمر إلى سنة ٢٠١٥، ولم ينته إلا بتكون التحالف المسمّى «التركيب الغريب» (الكلمة البرتغالية geringonça تعني الآلة الغريبة معقدة التركيب).

## > انجراف الديمقراطية

بعد ٤٦ سنة من الديمقراطية، و٣٥ سنة بعد الالتحاق بالاتحاد الأوروبي (١٩٨٦)، أظهر البلد تقدما اجتماعيا ومؤسساتيا ذا بال. في الحقل السياسي، كانت الحكومات على الدوام مدعومة بأغلبيات برلمانية راوحت ما بين أحزاب يمين الوسط (PSD - CDS) ويسار الوسط (PS)، مع تمثيل لليمين البرلماني ممثلا على الأخص بالوسط الاجتماعي والديمقراطي الذي يستلهم الديمقراطية المسيحية. وقد بلغت تعبيرته الانتخابية ١٦ ٪ سنة ١٩٧٦ (بزعامة قائده المعتدل فريتاس دو آمارال Freitas do Amaral، مؤسس الحزب الذي اقترب في أواخر سني حياته من الحزب الاشتراكي)، ولكنه كان يخسر من قوته واستقر على نسبة ٤,٢٥ ٪ من الناخبين.

إلى حدود الماضي القريب، ظل الخطاب الأكثر جذرية، بما فيه من الإحالة على السالازارية والممارسات الكارهة للأجانب منحصرا لدى مجموعات صغيرة جدا: حزب التجديد القومي الذي تأسس سنة ٢٠٠٠ (موحدا عددا من المجموعات الجذرية) والي لم يتجاوز أبدا ٠,٢ ٪ من الناخبين بل مثُل أمام القضاء بتهم العنف وكره الأجانب وحيازة غير قانونية للأسلحة، والنظام الاجتماعي الجديد (New Social Order) الذي تأسس سنة ٢٠١٤ ويقوده ماريو ماتشادو الذي انشق عن حزب التجديد القومي وسبق أن أدين لممارسته العنف الكاره للأجنب. وفي أوت-آب ٢٠١٩، لم يحشد تجَمُّع سياسي أعلن أنه سوف يكون «الحدث القومي الأكبر في البرتغال» إلا بعض عشرات من الناس، بمن في ذلك ممثلي الأحزاب الفاشية الجديدة الأوروبية. وجوبه هذا التجمع بتظاهرة مضادة جمعت المئات من الناشطين الذي احتشدوا قابلة باب النزل الذي احتضن تجمع اليمينيين.

وكما نعلم، على مر الوقت، انتهت برامج الاتحاد الأوروبي السياسية، وعلى لارغم من آثارها الإسجابية في البرتغال، إلى توجه عام نحو الرأسمالية النيوليبرالية والوحدة النقدية. وقد خلق ذلك اضطرابات عميقة في اقتصاد البلاد. ومع حلول الأزمة الأخيرة زادت التفاوتات الاجتماعية ومعها زادت الهشاشة والفخر واستمرا ركود الأجور (معدل الوراتب هو داته معدل سنة ٢٠٠٨). وبانهيار تطلعات الطبقة الوسطى وقطاعات واسعة من قوة العمل، سيطر على المجتمع البرتغالي التسليم والاستياء الصامت، وفكوا بالتدريج ارتباطهم بالفعل السياسي و بالجمعيات السياسية. وتمكم ملاحظة ذلك في تصاعد معدلات الإمساك عن التصويت في الانتخابات البرلمانية من ٨,٣ ٪ سنة ١٩٧٦ إلى ٥١,٤٪ سنة ٢٠١٩. يدفع اللاأمان والهشاشة و الخوف إلى استعداد لموالاة السلطة الاجتماعية والقادة الانتهازيين، وهي التربة الأكثر خصبا لازدهار الشعبوية اليمينية.

## > التهديد الشعبوي

وبالنتيجة، ليست الديمقراطية البرتغالية منيعة ضد السردية الشعبوية. فقد جلبت التغطية الإعلامية للشؤون السياسية، وصحافة الجرائد المثيرة والشعبية المتزايدة للوجوه التليفيزيونية (وبعضهم حاز ذلك بفضل حضورهم الدائم في برامج الترفيه أو نقاشات كرة القدم، مثلا) البعض من المكاسب السياسية لبعض هؤلاء الفرقاء.

يمثل الرئيس ماسيلو ريبيلو دي سوزا (Marcelo Rebelo de Sousa) مثالا جيدا، وهو الذي كان ينشط برنامجا تليفزيونيا أسبوعيا على امتداد أكثر من عشر سنوات وغنم شعبية واسعة على امتداد كامل البلاد. وقد برز أحد أكثر زعماء شعبوية أقصى اليمين إثارة للجدل اليوم، واسمه أندري فانتورا (André Ventura) بالضبط من قلب الطيف السياسي المهيمن (كان قبل عضوا في الحزب الاشتراكي الديمقراطي، المرتبط باللبراليين في البرلمان الأوروبي). حصل على منظورية عالية حينما اقترح، بينما كان مرشحا لحزبه لرئاسة بلدية في واحدة من ضواحي لشبونة، أن يكافح الغجر باستخدام العنف البوليسي بل وعد بتعقيم الغجريات، مدعيا أن الجماعة الغجرية عنيفة جوهريا وأنها تعتاش من الأنشطة غير القانونية وتستفيد من السياسات الاجتماعية على حساب الموارد العمومية. على أثر ذلك، غادر حزبه وشكل لخوض الانتخابات الفارطة حزبا جديدا سماه كَفَى (Chega)، تم تقنين وجوده سنة ٢٠١٩) وترشح للبرلمان وانتخب نائبا منفردا حاصلا على ١,٣ ٪ من الأصوات. ويعتمد حزب فانتورا كذلك على دعم القادة والإيديولوجيين القدامى المعروفين بارتباطاتهم بالقوى الفاشية الجديدة العنيفة والمجموعة التي تحن إلى سالازار.

صار الخطاب القومي والمعادي للأجانب والمناهض للمهاجرين أكثر راديكالية كما كررت اللغة الراديكالية والأخلاقية التي توجه ضد الدولة ازدراءها بالقواعد الديمقراطية وبكرامة البرلمان. ويدفع حزب كفى بمعارك الحرب الكلامية ويضع نفسه موضع الضحية من النخبة السياسية. وفضلا عن تزايد التغطية الصحفية التي صارت ممكنة بفعل وجوده في البرلمان، تشير آخر الاستطلاعات بعدُ إلى نوايا تصويت لفائدة تقدر بنحو ٦ ٪ (استطلاع Expresso/SIC، ١٤-٠٢-٢٠٢٠). وثمة بالفعل علامات مخيفة تشير إلى أن على البرتغال أن يكف عن اعتبار نفسه استثناءًا بالنظر إلى وجود أحزاب فاشية جديدة على أراضيه. ■

توجه كل المراسلات إلى إليسيو إيستانكي elisio.estanque@gmail.com